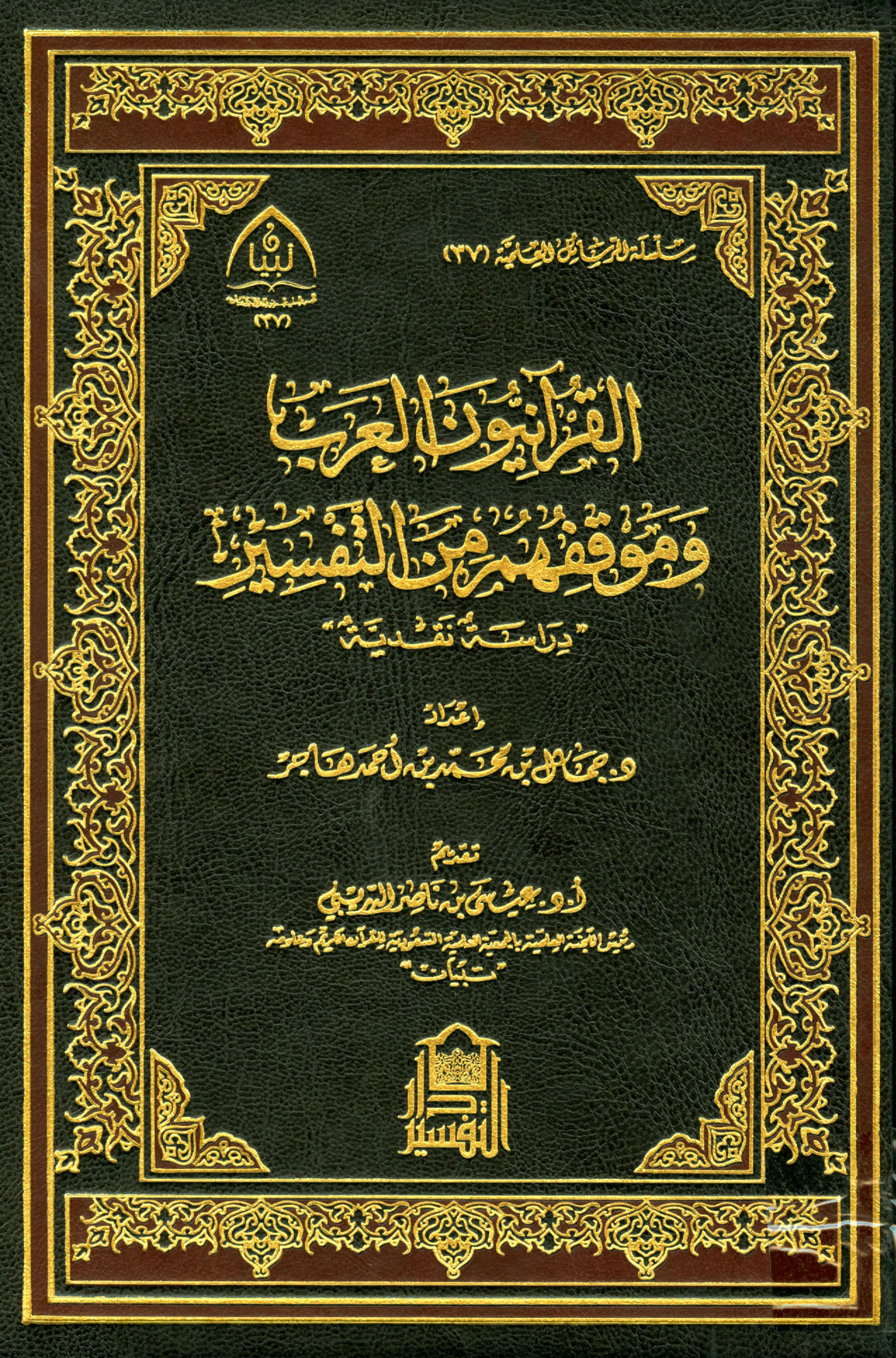

سلسلة الرسائل العلمية (٣٧)
(٣٧)
القرآنيون العرب
وموقفهم من التفسير
"دراسة نقدية"
إعداد
د. جمال بن محمد بن أحمد هاجر
تقديم
أ.د. عيسى بن ناصر الدريبي
رئيس اللجنة العلمية بالجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
"تبيان"
دار التفسير

الفصل الأول

العلاقة بين القرآن والسنة، وموقف العلماء ممن يفرق بينهما

وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: الصلة بين الأصلين الشريفين (القرآن والسنة).

المبحث الثاني: كون السنة النبوية أصلاً في تفسير القرآن الكريم وفهمه.

المبحث الثالث: أسباب طعن القرآنيين في السنة النبوية .

المبحث الرابع: موقف العلماء ممن يفرق بينهما.

المبحث الأول

الصلة بين الأصلين الشريفين (القرآن الكريم والسنة النبوية)

من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة أن العلاقة بين القرآن الكريم والسنة النبوية علاقة وثيقة، إذ هما توأمان لا ينفكان، وشقيقان لا ينفصلان، فالإيمان بالقرآن الكريم يستلزم الإيمان بالسنة النبوية، كما أن التكذيب بالسنة النبوية يستلزم التكذيب بالقرآن الكريم، فالإيمان بالقرآن يرجع إلى تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والإيمان بالسنة النبوية يرجع إلى تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، فمن حاول الاستدلال بالقرآن بمعزل عن السنة، أو الاستدلال بالسنة بمعزل عن القرآن، كمن حاول -إن صح المثل- التفريق بين أغصان الشجرة وأصلها، وكلُّ محاولة للاستغناء بأحدهما عن الآخر، فإنما هو ضربة لازب، وسير في عماية، وخروج عن النهج المستقيم؛ ذلك أن السنة صنو القرآن وقرينته في الاستدلال والاحتجاج[١].

فالقرآن عنوان السنة، والسنة بيان للقرآن، إلا أنه عند ترتيب الأدلة وترجيحها يتقدم القرآن، فهو كلام الله المقطوع به جملة وتفصيلاً، والسنة مقطوع بها على الجملة لا على التفصيل؛ ولأنه هو الأصل، وهي الفرع؛ لأنها شارحة ومبينة له، ولا شك في أن الأصل مقدم على الفرع، والبيان مؤخر عن

---

(١) ينظر: الرسالة، ص٧٣، المؤتمر العالمي للسيرة والسنة النبوية، بحث: سنة الرسول شقيقة القـــرآن، عبد الله آل محمود، (١/١٥)، دراسات إسلامية ونقد كتاب ثورة الإسلام، محمد حسن بنجـــر، ص٣٤، السنة النبوية وحي من الله محفوظ، الحسين آيت سعيد، ص٤٣.

المبين، ولا ينافي ذلك التمسك بكليهما، والأخذ بهما معًا[١].

وعلى الرغم من إجماع الأمة على الصلة بين الأصلين، إلا أن الناظر في كتابات القرآنيين يجد أنهم يحاولون بقوة الفصل بين الأصلين الشريفين، والنقد المستمر لنصوص السنة النبوية وتصويرها على أنها تناقض القرآن الكريم، وتعارضه، ولا تتصل به من أي وجه من الوجوه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الباحث سيحاول عرض بعض أوجه الصلة بين الأصلين، التي تبين التلازم بينهما، ومن ثم العرض لموقف القرآنيين من تلك الصلة، وسيكون الحديث متمثلاً في النقاط الآتية:

أولاً: القرآن الكريم والسنة النبوية وحيان[٢]:

القرآن الكريم[٣] والسنة النبوية الصحيحة يتحدان في كونهما وحيًا منزلاً من عند الله، فتكون السنة النبوية وحياً من الله -تعالى- أوحاه إلى رسوله ﷺ لكنها تنسب إلى الرسول ﷺ من جهة كونه المنشئ لألفاظها، أما معانيها فمن الله تعالى: إما أن ينزل بها جبريل عليه السلام كما ينزل بالقرآن، أو ينفث بها في روعه، أو

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين، (٢/٢٢٤)، أصول الحديث، علومه، ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، ص٢٥، منهج النقد في التفسير، د. إحسان الأمين، ٣٧٩.

(٢) تنبيه: المقصود من كلام الباحث عن السنة النبوية، هي السنة الصحيحة الثابتة المتصلة الإسناد إلى الرسول ﷺ بالطرق الصحيحة المعروفة عند أهل العلم بالحديث النبوي، وأما ما عدا ذلك مما عده العلماء من قبيل الضعيف أو الموضوع فلا يدخل في ذلك، وبالله التوفيق.

(٣) ملاحظة: لن يتحدث الباحث عما يتعلق بالقرآن الكريم في جميع أوجه الصلة؛ لأن القرآنيين يظهرون أنهم يعتقدون ذلك.

يلهمه إياها إلهامًا، أو أنه ﷺ يقول أو يفعل باجتهاد منه في حدود ما تعلمه من معرفة بمقاصد الشرع، وقواعده الحكيمة، وهذا الاجتهاد إما أن يقرَّ عليه فيرجع إلى حقيقة الوحي أو لا يقر فينبه إلى الصواب، فعلى هذا لا يكون الرسول ﷺ سن سنة إلا بوحي أو لها أصل في الوحي[1].

وقد وردت أدلة كثيرة في ذلك تدل على أن السنة النبوية وحي من الله تعالى، أذكر منها ما يأتي: قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم: ٣ – ٤]. أخبر الله ﷻ عن رسوله ﷺ أنه لا ينطق عن الهوى، إنما هو وحي يوحيه الله إليه، فدل هذا على أن السنة وحي من الله لرسوله ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [النساء: ١١٣][2] وقد ذكر جمع من أهل التفسير في بيانها أن المراد بها منطوق النبي ﷺ ومن أحسن من أبان عن ذلك الإمام ابن القيم –رحمه الله تعالى، حيث قال: "ثم قال سبحانه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم: ٣ – ٤] ينزه نطق رسوله أن يصدر عن هوى، وبهذا الكمال هداه وأرشده، وقال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ ﴾. ولم يقل: وما ينطق بالهوى؛ لأن نطقه عن الهوى أبلغ؛ فإنه يتضمن أن نطقه لا يصدر عن هوى، وإذا لم يصدر عن هوى، فكيف ينطق به، فتضمن نفي الأمرين، نفي الهوى عن مصدر النطق، ونفيه عن نفسه: فنطقه بالحق ومصدره الهدى والرشاد

---

(١) ينظر: الرسالة، ص٩٠، الموافقات، (٣٣٥/٤)، الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص٧٢٢، الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، ص١١-١٦، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي حسن، ص٢٣.

(٢) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ص٨١٨.

لا الغي والضلال، ثم قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾، فأعاد الضمير على المصدر المفهوم من الفعل. أي: ما نطقه إلا وحي يوحى، وهذا أحسن من قول من جعل الضمير عائدًا إلى القرآن؛ فإنه يعم نطقه بالقرآن والسنة، وإن كليهما وحي يوحى"[(١)].

وثمة أمر يجب أن يعلم، وهو: أن هذين الوحيين يختلفان، من حيث إن "الوحي ينقسم من الله ﷻ إلى رسوله ﷺ على قسمين، أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفًا معجز النظام، وهو القرآن. الثاني: وحي مروي منقول غير مؤلف، ولا معجز النظام، ولا متلو، لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله، وهو المبين عن الله ﷻ مراده منا"[(٢)].

ومما ورد-أيضًا- في القرآن الكريم من الآيات الدالة على أن السنة وحي، قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ﴾[البقرة: ٢٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [النساء: ١١٣].

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، ووجه الدلالة في الآيات السابقة أن الحكمة فيها هي السنة،

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن، ص١٥٣. وينظر قريباً من هذا المعنى: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١٧/٨٥)، مفاتيح الغيب، (٢٨/٢٣٥)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (٧/٤٤٣).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، (١/٩٧)، وينظر: المستصفى، الغزالي، ص١٠٣.

كما ذكر ذلك جمع من أهل العلم من المفسرين وغيرهم، كعبد الله بن عباس[١]، وقتادة[٢]، والحسن البصري، والشافعي، وابن الجوزي[٣]،

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: ابن عم رسول الله، حبر الأمة، الصحابي الجليل. كان مولده بمكة، سنة(٣ ق. ه). ونشأ بها، لازم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة. وشهد مع علي بن أبي طالب ﷺ الجمل وصفين. وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها، سنة(٦٨ه). ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، (٥/٣)، مشاهير علماء الأمصار، ص٢٨، معرفة الصحابة، أبو نعيم، (١٦٩٩/٢)، أسد الغابة في تمييز الصحابة، (٢٩١/٢).

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر، حافظ، ضرير، أكمه. قال الإمام أحمد بن حنبل: "قتادة أحفظ أهل البصرة"، وكان من أعلمهم بالقرآن والحديث والفقه، وكان مع ذلك رأسًا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. ولد سنة (٦١ه)، وكان يرى القدر، وقد يدلّس في الحديث. مات بواسط في الطاعون، سنة (١١٨ه). ينظر: التاريخ الأوسط، البخاري، (٢٨٢/١)، مشاهير علماء الأمصار، ص١٥٤، نكث الهميان في نكت العميان، الصفدي، ص٢١٥، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ابن المِبْرَد الحنبلي، ص١٢٩، طبقات المفسرين، الداوودي، (٤٧/٢).

(٣) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج: الحافظ الواعظ، علامة عصره في التاريخ والحديث، ولد ببغداد، سنة(٥٠٨ه)، وتوفي بها، سنة(٥٩٧ه)، كان كثير التصانيف، قال عنه الذهبي: "وما علمت أحدًا من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل"، منها: زاد المسير في علم التفسير، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، الناسخ والمنسوخ، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، وغيرها. ينظر: تذكرة الحفاظ، (٩٣/٤)، ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، (٣٦٨/٣)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، (٩٣/٢)، الوافي بالوفيات، (١٧٢/١١)، مؤلفات ابن الجوزي، عبد الحميد العلوجي، ص٢٥٧.

وغيرهم[١]. قال الإمام الشافعي: "فَذَكَرَ اللَّهُ الْكِتَابَ، وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن، يقول: الحكمة: هي سنة رسول الله"[٢].

قال ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، "يعني: وأنزل عليك مع الكتاب الحكمةَ، وهي ما كان في الكتاب مجملاً ذكره من حلال وحرام، وأمره ونهيه وأحكامه، ووعده ووعيده"[٣].

فيعرف من ذلك أن السنة النبوية مما نزل على محمد ﷺ، لأن الرَّسُول ﷺ كان يَنْزِلُ عَلَيْهِ وَحْيُ الْقُرْآنِ، وَوَحْيٌ آخَرُ هُوَ الْحِكْمَةُ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٤]، وقال حسان بن عطية[٥]: "كان جِبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنَّةِ كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ"[٦].

---

(١) ينظر: الرسالة، ص٧٨، جامع البيان، (٢/٥٧٦)، والنكت والعيون، الماوردي، (٥/٨٤)، زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (١/١١٣)، تفسير القرآن العزيز، (٤/٢١٢)، ابن أبي زمنين، معالم التتريل، البغوي، (١/١٦٧)، تفسير ابن أبي حاتم، (١/٢٣٧)، تذكرة الأريب في معرفة الغريب، ابن الجوزي، ص٢٣.

(٢) الرسالة، ص٧٣.

(٣) جامع البيان، (٧/٤٨٠).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، (٧/٤٠)، الإيمان، ص٣٦.

(٥) حسان بن عطية، الإمام الحجة، أبو بكر المحاربي مولاهم الدمشقي. تَابِعِيٌّ ثِقَة، كان من أفاضل أهل زمانه، لكنه اتهمَ بِالْقدرِ. ينظر: صفة الصفوة، (٤/٢٢٢)، إكمال تهذيب الكمال، (٤/٦٣)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، بدر الدين العيني، (١/١٩٣).

(٦) مجموع الفتاوى، (٧/٤٠)، الفقيه والمتفقه، البغدادي، (١/٢٦٦)، السنة، المروزي، ص٣٢.

وهذا أمرٌ متفق عليه بين سلف الأمة كما قال ابن القيم-رحمه الله: "إن الله ﷻ أنزل على رَسُوله وحيين، وَأوجب على عباده الْإِيمَان بهما، وَالْعَمَل بِمَا فيهمَا، وهما الْكتاب وَالْحكمَة، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وَالْكتاب هُوَ الْقُرْآن، وَالْحكمَة هِيَ السّنة باتفاق السّلف، وَمَا أخبر بِهِ الرَّسُول عَن الله فَهُوَ فِي وجوب تَصْدِيقه وَالْإِيمَان بِهِ كَمَا أخبر بِهِ الرب-تَعَالَى-على لِسَان رَسُوله، هَذَا أصل مُتَّفق عَلَيْهِ بَين أهل الْإِسْلَام لَا يُنكره إِلَّا من لَيْسَ مِنْهُم"[١].

ومن الأدلة أيضًا، قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، ففي الآية دلالة على أن الله أنزل على رسولهﷺ الذكر، وهو مشتمل للقرآن والسنة، ووظيفتهﷺتبيين هذا الذكر، قال ابن حزم -رحمه الله تعالى: " بل فيها بيان جلي، ونص ظاهر أنه أنزل -تعالى- عليه الذكر ليبينه للناس، والبيان هو بالكلام، فإذا تلاه النبي ﷺ فقد بينه، ثم إن كان مجملاً لا يفهم معناه من لفظه، بيَّنه حينئذ بوحي يوحى إليه، إما متلو أو غير متلو"[٢].

وأما الأدلة على أن السنة وحي من كلام رسول الله ﷺ، فقد وردت

---

(١) الروح، ابن القيم، ص٧٥.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، (٨٢/١).

أحاديث، منها: ما ورد عن يَعْلَى بن أمية[١] أنه، قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه: أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ[٢]، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رضي الله عنه إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أُظِلَّ بِهِ، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحْمَرُّ الوَجْهِ، وَهُوَ يَغِطُّ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: (أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ العُمْرَةِ؟) فَأُتِيَ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: (اغْسِلِ الطِّيبَ الَّذِي بِكَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، وَانْزِعْ عَنْكَ الجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ)[٣]. ووجه الدلالة في

---

(١) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي الحنظلي: أول من أرخ الكتب. وهو صحابي، من الولاة. ومن الأغنياء الأسخياء من سكان مكة، كان حليفًا لقريش. أسلم بعد الفتح، وشهد الطائف، وحنينًا، وتبوك مع النبي ﷺ، وهو أول من ظاهر للكعبة بكسوتين، أيام ولايته على اليمن، صنع ذلك بأمر عثمان. توفي (٣٧هـ). ينظر: معرفة الصحابة، أبو نعيم، (٢٨٠١/٥)، معجم الصحابة، ابن قانع، (٢١٩/٣)، رجال صحيح مسلم، ابن مَنْجُويَه، (٣٧٧/٢)، الأعلام، (٢٠٤/٨).

(٢) الجِعْرَانَة: بكسرِ الجِيمِ، وسُكُونِ العَيْنِ، وتخفيفِ الرّاءِ، وهي ما بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أدنى، وبها قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين، ومنها أحرم بعمرته في وجهته تلك. والجعرانة اليوم: قرية صغيرة في صدر وادي صف، فيها مسجد يعتمر منه أهل مكة المكرمة، ولها مركز إمارة، وتربطها بمكة طريق معبدة. ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري، (٣٨٤/٢)، معجم البلدان، ياقوت الحموي، (١٤٢/٢)، تاج العروس، الزبيدي، (٤٤١/١٠)، الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحِميري، ص١٧٧، معالم مكة التأريخية والأثرية، عاتق بن غيث الحربي، ص٦٤.

(٣) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه برقم، (١٥٣٦)، (١٣٦/٢)، ومسلم في صحيحه برقم، (١١٨٠)، (٨٣٦/٢).

الحديث أن الرسول ﷺ لم يجب السائل حتى أتاه الوحي من ربه، وكان هذا الوحي سنة لا قرآنًا، قال النووي[١]: " فيه [أي: الحديث] أن من الأحكام التي ليست في القرآن، ما هو بوحي لا يتلى"[٢]. قال الزركشي: "وهو دليل قطعي على أن السنة كانت تنـــزل كما ينـــزل القرآن"[٣].

ومن الأدلة على ذلك أقوال أهل العلم، حيث تظافرت أقوالهم على أن السنة وحي الله-تعالى- لنبيه ﷺ، وقالوا: إن جبريل عليه السلام كان يترل بالسنة على قلب رسول الله ﷺ كما يترل بالقرآن[٤]، ولهم في هذا أقوالٌ كثيرةٌ يثبتون فيه أن السنة النبوية وحي، نقتطف بعضًا منها: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وإن أعظم نعمة أنعم الله بها على رسوله ﷺ كتاب الله الذي لا تفنى عجائبه، ولا يحاط بمعجزاته، وقد أوتي ﷺ هذا الكتاب ومثله معه من السنة التي كان يترل بها جبريل على النبي ﷺكما كان يترل بالقرآن فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن، فالذي بلغه للناس ﷺ من آيات ربه، وما ثبت عنه في الصحيح من سنته الشريفة ليس عن هوى النفس كما أنه ليس من الظن كحال الذين هم له مخالفون، بل هو وحي يوحى"[٥].

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرف الدين النووي، (٧٨/٨).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، (٢٥١/٨).

(٤) ينظر: تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص٢٤٥، الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي، ص١٥٠، الإتقان في علوم القرآن، (١٥٩/١).

(٥) الإخنائية، أو الرد على الإخنائي، ابن تيمية، ص٣.

وقال ابن كثير[١] –رحمه الله– مبينًا ومقررًا أن السنة النبوية تنزل بالوحي على الرسول ﷺ كما ينزل عليه القرآن، وموضحًا الفرق بينهما: " وَالسُّنَّةُ أَيْضًا تَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ، كَمَا يَنْزِلُ الْقُرْآنُ؛ إِلَّا أَنَّهَا لَا تُتْلَى كَمَا يُتْلَى الْقُرْآنُ"[٢].

والحاصل، أن علماء الإسلام متفقون على أن السنة النبوية وحي، وأنها كانت تنزل على رسول الله ﷺ كما كان ينزل عليه القرآن.

ومع كل ما سبق من الأدلة والبراهين–التي ذكرها العلماء– الدالة على كون السنة وحي إلا أن القرآنيين عمدوا إلى حل عرى الاتصال بين القرآن والسنة، فرفضوا رفضًا قاطعًا أن تكون السنة النبوية جزءًا من الوحي، وقالوا: إن السنة المنسوبة للنبي ﷺ أقوال خارج الوحي القرآني، وهي تاريخ فيها الحق والباطل، والصحيح والزائف، واعتبروا هذا القول– القائل بأن السنة وحي– لا يتوافق مع ما يقوله القرآن الكريم، ويتعارض معه، لدرجة أن القرآن ينقضه جملةً وتفصيلاً، ويستحيل أن يكون مصدرهما واحداً، وهذا القول–بحسب زعمهم– خطأ معرفي خطير يجعل الإغراض والغفلة بصاحبه إلى منتهاه، فهو قول باطل، بل اعتبره

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين: الحافظ، المفسر، المؤرخ، الفقيه. ولد سنة (٧٠١هـ)، وتوفي بدمشق، سنة (٧٧٤هـ). ذاع صيت مؤلفاته وتناقلها الناس في حياته، من أشهرها: تفسير القرآن العظيم، البداية والنهاية في التاريخ، اختصار علوم الحديث، وغيرها. ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، ص٣٨، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، (١/٤٢٤)، معجم المحدثين، الذهبي، ص٤١، طبقات المفسرين، الأدنه وي، ص٢٦٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (١/٧).

شحرور أكبر بهتان نفتريه على الله ورسوله، فالوحي الوحيد هو القرآن[١].

قال مصطفى المهدوي: "ومن أراد الله فعليه أن يختار الهدى، ومن أراد الهدى فعليه أن يختار الوحي، ومن أراد الوحي فلن يجد من بين يديه ولا من خلفه إلا القرآن"[٢]. وقال: "ولا وحي من بعد القرآن المجيد"[٣].

وقال الرفاعي: "والقول بأن الله-تعالى-أوحى إلى نبيه ﷺ وحيين اثنين، هما القرآن والسنة الشريفة، هو قول ينقضه القرآن الكريم جملة وتفصيلاً، فالوحي في الرسالة الخاتمة هو القرآن الكريم"[٤]، وقال: "إن الزعم بوجود وحي آخر مستقل عن القرآن الكريم، هو خروج فاضح عن دلالات كتاب الله، وهو افتراءٌ هدفه الانتصار للعصبيات المذهبية والطائفيّة على حساب كتاب الله –تعالى- ودلالاته الواضحة، وضوح الشمس وسط النهار"[٥].

وقال شحرور: "أطروحة صاحب الوحيين، الوحي الأول(الكتاب)، والوحي الثاني(السنة) التي اعتمدها الشافعي في كتابه الرسالة انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ ۝٣ ﴾ [النجم: ٣] عبارة عن أطروحة متهافتة لا محل لها،

(١) ينظر: البيان بالقرآن، (٤٨/١)، (٧٠٣/٢)، القرآن وكفى، ص٤٠، الحديث والقرآن، ص٤٧٦، محطات في سبيل الحكمة، ص٣٧، ص٦٧، السنة الرسولية، ص٢٥، ص١٠١، سنة الأولين، ص٥١٧، إنذار من السماء، ص٣٥، تثوير القرآن، جمال البنا، ص ٥٨، إله واحد ودين واحد، نيازي عز الدين، ص٥٠، ٧٣.

(٢) البيان بالقرآن، (٧٢٢/٢).

(٣) المرجع السابق، (٨١١/٢).

(٤) محطات في سبيل الحكمة، ص٣٧.

(٥) المرجع السابق، ص٤٣.

وتخالف أبسط قواعد التتريل الحكيم، حيث فرق التتريل بين القول والنطق"[١].

وأما بخصوص الآيات التي استدل بها العلماء على كون السنة وحياً، ومنها، قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣ – ٤]، فقد اندفع هؤلاء النفر من المؤولة إلى رفض دخول ما نطق به النبي ﷺ من السنة النبوية ضمن الوحي:

قال عدنان الرفاعي: "قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم: ٣] يخص نطق القرآن، وما يتعلق به من تفسير وتفصيل لكلياته، ولا يعنى كل ما نطق به ﷺ في حياته"[٢].

وأما سامر إسلامبولي في بيانه للآية السابقة: فحاول التفريق بين كلمات خمس؛ بدعوى الوصول إلى فهم للنص القرآني، وهي: (اللفظ، والقول، والحديث، والكلام، والنطق)، فخرج بخلاصة مفادها: أن"النص القرآني المعني بالشرح، يتكلم عن الوحي، التي يتلوها الرسول على الناس، وليست هي إلا القرآن. . . وبالتالي لا يصح الاستدلال بهذا النص على عموم نطق النبي من كلام، وقول، وحديث؛ لأن ذلك باطل من حيث الواقع، ولا يقول أحدٌ من العقلاء بذلك"[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]،

---

(١) السنة الرسولية، ص٢٠٨.

(٢) محطات في سبيل الحكمة، ص٦٩.

(٣) السنة غير الحديث، ص٣٩.

فيرى أحمد صبحي منصور أن العلماء قد أساءوا فهم الآية، حيث قطعوها عن سياقها، فكلمة (الناس) في قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ لا تدل هنا على عموم البشر، وإنما تفيد حسب السياق أهل الكتاب الذين نزلت فيهم الكتب السماوية السابقة فاختلفوا فيها وحرفوا فيها بعض ما جاء بها[١].

وما ذكره منكرو السنة ساقط أمام ما سبق ذكره من الأدلة، وأما ما ادعاه أحمد صبحي منصور من أن المقصود من الناس في الآية هم (أهل الكتاب)، فهذا تخصيص لم يقله أحد من علماء السلف ولا غيرهم[٢] إذ الخطاب عام لكل من أرسل إليهم الرسول ﷺ ولكن الآية عندما خالفت هواه راح يخصصها، بدون مستند من نقل ولا عقل، إذ المقرر عند أئمة التفسير أن الخبر العام يبقى على عمومه حتى يأتي ما يخصصه[٣]، قال ابن جرير رحمه الله: "غير جائز ادعاء خصوص في آية عام ظاهرها، إلا بحجة يجب التسليم لها"[٤].

وعلى التسليم بالتخصيص فوجه الدلالة باقٍ، وما قالوه دعاوى وليست أدلة.

---

(١) القرآن وكفى، ص٢١.

(٢) ينظر على سبيل المثال: جامع البيان، (١٤/٢٢٩)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (٤/٥٧٤)، تيسير الكريم الرحمن، ص٤٤١، قال الشوكاني عند تفسير الآية: "{ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكر } أي القرآن. ثم بين الغاية المطلوبة من الإنزال، فقال: { لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ} جميعًا{مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } في هذا الذكر من الأحكام الشرعية، والوعد والوعيد". فتح القدير، (٤/٢٢٣).

(٣) ينظر: قواعد التفسير، د. خالد السبت، (٢/٥٩٩)، بحوث في أصول التفسير ومناهجه، د. فهد الرومي، ص١٣٦، أصول التفسير وقواعده، خالد العك، ص٣٨٤، قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين الحربي، (٢/٥٢٧).

(٤) جامع البيان، (٢/٤٦٣).

ثانيًا: أنهما محفوظان بحفظ الله تعالى.

تعهد الله ﷻ بحفظ كتابه الكريم، وكان من تمام ذلك الحفظ للقرآن الكريم أن حفظ السنة النبوية إذ هي المبينة له، ولقد حظيت السنة من أول يومها بسياج وحماية منقطعة النظير، وذلك بما هيأه ﷻ من صحابة ﷺ نقلوها عنه ﷺ لمن بعدهم، كما هيأ لها علماء كتبوها ودونوها، وميزوا الصحيح من الموضوع، ووضعوا لذلك قواعد وضوابط تضبط قبولها وروايتها، وما ذلك إلا لأهم عرفوا مترلة السنة، وأنها المصدر التشريعي الأول بعد القرآن الكريم، ولهذا اتبعوا كل سبيل يحفظ على السنة نورها وبالغوا في التحري والتثبت خشية الوقوع في الخطأ من أن يتسرب إليها التصحيف والتحريف[1]، قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى: "اعلموا إخواني –وفقكم الله– أنه ليس بمحفوظ سوى ما في كتاب الله المتره عن التحريف، وسنة الرسول ﷺ"[2].

وقد استدل العلماء–رحمهم الله تعالى– على ذلك بأدلة، منها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحجر: ٩]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، قال العلماء رحمهم الله تعالى: إن الذِّكْر اسم واقعٌ على كل ما أَنزلَ الله على نَبِيِّهِ: من قرآنٍ، أو سُنَّةٍ، وقد أفاد ذلك أن كلام رسول الله ﷺ في الدين كله وحي من عند الله، وكل وحي من عند الله فهو ذكر أنزله

---

(١) ينظر: السنة في مواجهة الأباطيل، ص٢١، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر، ص٤٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، (١/٥).

الله[١].

فإذا علم أن السنة النبوية ذكر أنزله الله تعالى، فإن ذلك يقتضي أن تكون داخلة ضمنًا فيما تعهد الله ﷻ بحفظه من الذكر، وقد بين العلامة ابن القيم رحمه الله ذلك، بقوله: "وقد تكفل الله-سبحانه- بحفظه-يعني الذكر- فلو جاز على حُكْمِهِ-يعني النبي ﷺ الكذبُ والغلطُ والسّهوُ من الرواة، ولم يقم دليلٌ على غَلَطِهِ وسهوِ نَاقِلِه، لَسَقَطَ حُكْمُ ضَمَانِ الله وكفالَتِهِ لحفظه، وهذا من أعظم الباطل"[٢].

قال ابن حزم-رحمه الله- معلقًا على الآيتين السابقتين: "فأخبر-تعالى-أن كلام نبيه ﷺ كله وحي، والوحي بلا خوف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن، فصح بذلك أنَّ كلامه ﷺكله محفوظ بحفظ الله ﷻ مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء، إذ ما حفظ الله-تعالى- فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء، فهو منقول إلينا كله، فلله الحجة علينا أبدًا"[٣]. وقال رحمه الله، رادًا على الذين ينكرون أن تكون السنة النبوية محفوظة بحفظ الله تعالى: "فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله-تعالى-به نبيه عليه السلام من بيان شريعة الإسلام لنا غير محفوظ، وأنه يجوز فيه التبديل، وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطًا لا يتميز أبدًا، أخبرونا عن إكمال الله لنا ديننا، ورضاه الإسلام لنا دينًا، ومنعه-تعالى-من قبول

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، ص٥٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص٥٨٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، (٩٨/١).

كل دين حاشا الإسلام، أكلٌّ ذلك باق علينا ولنا إلى يوم القيامة؟ أم إنَّما كان ذلك للصحابة ﷺ فقط؟ أم لا للصحابة ولا لنا؟ "[١].

وقال ابن الوزير اليمني[٢] رحمه الله: "قال الله -تعالى- في وصف رسول الله ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝ ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، وقال فيما أوحاه إلى رسوله- ﷺ-: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝ ﴾ [الحجر: ٩]، وهذا يقتضي أنّ شريعة رسول الله ﷺ لا تزال محفوظة، وسنته لا تبرح محروسة، فكيف ينكر هذا المعترض على أهل السّنة، ويشوّش قلوب الرّاغبين في حفظها، ويوعّر الطّريق على السّالكين إلى معرفة معناها ولفظها؟ "[٣].

وخلاصة القول: إن الله لو تكفل بحفظ الـمُبيَّنِ المشروح، ولم يتكفل بحفظ الشارح الـمُبيِّنِ، لأحالنا على التعبد بشيء معدوم لا وجود له في الواقع، أو على الأقل بشيء لم يصلنا من طريق موثوق به، ولم نعرف صحيحه من سقيمه، ولا المقبول منه من المردود. وهذا يستحيل شرعًا وعقلاً، إذ كيف نتعبد بشيء وقد أزيل من الوجود تمامًا، أو إذا كان وجوده وجودًا شكليًا فاقدًا للقيمة؟! إن فقدان الشارح الـمُبيِّن بكامله يتوقف عليه فقدان أكثر الـمُبيَّنِ[٤].

---

(١) المرجع السابق، (١٢٦/١)، والنص موجود باختلاف يسير في مختصر الصواعق المرسلة، ص٥٦٩.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، (٦٤/١).

(٤) منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، ص١٠١، السنة وبيان مكانتها في الإسلام، محمد رسلان، ص٨٤، ٨٥.

وأما منكرو السنة النبوية ومن خلال سعيهم المتواصل لفصل القرآن الكريم عن السنة النبوية، حاولوا إزالة أي مزية للسنة بارتباطها بالكتاب العزيز، ومن ذلك حفظ الله تعالى لهما، حيث لم يفتروا في كل كتبهم ومقالاتهم ومحاضراتهم يرددون أن السنة النبوية مليئة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، فهي ليست جزءًا من الدين[١]، وغايتهم التي يريدون الوصول إليها، هي: أن السنة لا تتصل بالقرآن، ولم تحفظ كما حفظ القرآن بل آل أمرها إلى الوضع والكذب، فلا تقبل، وإنما القرآن الكريم هو ما تعهد الله بحفظه وأبقاه الله للأمة مصدرًا يستمدون منه شريعتهم[٢]، ولكنّ أهل السنة، يقولون-كما بيّنا سابقًا- أن من فضل الله على هذا الأمة، أنه كما حفظ لهم المبيِّن (القرآن) حفظ المبيِّن (السنة).

قال مصطفى المهدوي: "فشاء الله ﷻ أن يحفظ لعباده كتابًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. . . . وليس هناك من أثر بعد الرسول[ﷺ] إلا هذا القرآن"[٣].

ويستنكر عدنان الرفاعي قول أهل السنة من كون السنة محفوظة، فيقول: "يذرون الرماد على الأعين، فيقولون: روايات الأحاديث (التي يسمونها السنة) محفوظة من قبل الله كحفظه -جل وعلا- للنص القرآني، مستشهدين بقوله

---

(١) ينظر: حوار حول: الإسلام هو القرآن وحده، توفيق صدقي، ص٥٨، القرآن وكفى، ٦، الحديث والقرآن، ص٥٢٥، البيان بالقرآن، (٢/٦٥١)، السنة الرسولية، ص٢٩، تثوير القرآن، ص٦٧، إله واحد ودين واحد، ص٩٦.

(٢) ينظر: البيان بالقرآن، (٢/٧٧٥)، محطات في سبيل الحكمة، ص٨٣.

(٣) البيان بالقرآن، (٢/٧٤٨).

تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فيقولون: السنة وصفت -في هذه الآية الكريمة- بالذكر، والذكر تكفل الله تعالى بحفظه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]. ويستنبطون من ذلك أن رواياتهم محفوظة كالقرآن الكريم"[١].

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، يقول الرفاعي: "يبين لنا -أي قوله تعالى- حفظ الله -تعالى- للقرآن الكريم حصرًا، دون أي نصٍّ آخر، فكلمة الذكر هنا تعني القرآن الكريم حصرًا، بدليل تعلقها بصيغة التتريل من عند الله تعالى، وليس بصيغة الإنزال، ويكون حفظ الله -تعالى- للسنة الشريفة هو من باب كونها محتواة في النص القرآني الذي تكفل الله بحفظه[٢]، فالسنة الشريفة المحفوظة هي المحتواة في النص القرآني المترل من عند الله تعالى، والذي تكفل الله تعالى بحفظه، وليست السنة الحق المحفوظة من قبل الله تعالى نصًا مستقلاً هي روايات الأحاديث كما يُفترى على منهج الله تعالى"[٣].

وبعد قراءة كلام الرفاعي-السابق- يتبين أن هذا الكلام عبارة عن مغالطات تجر إلى إنكار ما لا يمكن إنكاره، فهو إنكار غير مبني على أي أدلة، وليس فيه شيء من المصداقية، وإنما هو فلسفة سبقه إليها أساتذته من

---

(١) محطات في سبيل الحكمة، ص٨٣.

(٢) لأنه يرى أن السنة موجودة في القرآن فقط. ينظر: المرجع السابق، ص٥١، ٦٣.

(٣) المرجع السابق، ص٨٤، وينظر قريبًا من هذا الكلام: المرجع السابق، ص١٤٦، ٣٠٨.

المستشرقين والعلمانيين، وليس فيه شيء جديد يدل على عدم حفظ الله–تعالى– للسنة، ونختم هذه المسألة بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مُتَمَيِّزًا بِنَفْسِهِ– لِمَا خَصَّهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ الْإِعْجَازِ الَّذِي بَايَنَ بِهِ كَلَامَ النَّاسِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وَكَانَ مَنْقُولاً بِالتَّوَاتُرِ– لَمْ يَطْمَعْ أَحَدٌ فِي تَغْيِيرِ شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ وَحُرُوفِهِ؛ وَلَكِنْ طَمِعَ الشَّيْطَانُ أَنْ يُدْخِلَ التَّحْرِيفَ وَالتَّبْدِيلَ فِي مَعَانِيهِ بِالتَّغْيِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَطَمِعَ أَنْ يُدْخِلَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ النَّقْصِ وَالِازْدِيَادِ مَا يُضِلُّ بِهِ بَعْضَ الْعِبَادِ. فَأَقَامَ اللَّهُ –تَعَالَى– الْجَهَابِذَةَ النُّقَّادَ أَهْلَ الْهُدَى وَالسَّدَادِ، فَدَحَرُوا حِزْبَ الشَّيْطَانِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبُهْتَانِ، وَانْتَدَبُوا لِحِفْظِ السُّنَّةِ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ مِنْ الزِّيَادَةِ فِي ذَلِكَ وَالنُّقْصَانِ"[١].

ثالثًا: أنهما المصدران الأساسيان للتشريع.

أجمع علماء الإسلام قديمًا وحديثًا على أن القرآن الكريم والسنة النبوية المصدران التشريعيان لدين الإسلام، وأنهما الأصلان المعتبران في إثبات الأحكام، وبيان الحلال والحرام، وبهذين المصدرين–معًا– قام بناء الإسلام، وأنه لا يمكن فهم الشريعة فهمًا صحيحًا ما لم ينظر في آيات الكتاب الكريم مقرونة بالنظر في صحيح السنن النبوية؛ بقصد التدبر والتعمق لمعرفة المقاصد والحكم التشريعية[٢].

(١) مجموع الفتاوى، (١/٧).

(٢) ينظر: وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ وكفر من أنكرها، عبد العزيز بن باز، ص٣، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، جمع: محمد بن سعد الشويعر، (١/٢١١)، أصول الأحكام الإسلامية، =

وهذان الأصلان هما اللذان تفجرت منهما بحار الأحكام الفقهية، والفتاوى الشرعية، وتزينت بجواهر أدلتهما كتب العلوم الشرعية، فعليهما مدار الشريعة الإسلامية، فإن أكثر الآيات القرآنية في الفروع مجملة، فجاءت السنة بمعانيها ظاهرة مفصلة، وهي -أيضًا- مكملة للقرآن في بيان أحكام الدين، فلا يحق للمؤمن أن يقتصر على ما ورد في القرآن بالنسبة للتشريع الإسلامي، إذ لا بدَّ له من اتباع ما ورد في السنة -أيضًا- اتباعًا لا انفصال معه عن القرآن المجيد، بل أصبح من بدهيات الأمور عند أهل السنة[(١)]، إذ الحديث النبوي، "علم الصّدر الأوّل، والذي عليه بعد القرآن المعوّل، وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس، وهو المفسّر للقرآن بشهادة: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وهو الذي قال الله فيه تصريحًا: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٤]، وهو الذي وصفه الصّادق الأمين، بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مترف إمّعة[(٢)]:

=

د. أبو السعود موسى، ص١٠١، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (٩٧٤/٢)، إضاءات بحثية في علوم السنة، د. حاتم الشريف، ص١١، الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، ص١٦٣.

(١) ينظر: الروض الباسم، ابن الوزير، (٨/١)، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد، مقدمة أحمد عبد الرحمن البنا، (٤/١)، مكانة السنة في التشريع الإسلامي، محمد لقمان السلفي، ص٢٣، ٢٤، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، بحث: المستشرق شاخت والسنة النبوية، محمد مصطفى الأعظمي، (٦٦/١).

(٢) أصل الإمعة، هُوَ الرجل الَّذِي لَا رَأْي لَهُ وَلَا عزم، فَهُوَ يُتَابع كل أحدٍ على رَأْيه، وَلَا يثبت على شَيْء. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، (٥٠/٤)، تهذيب اللغة، (١٥٢/٣).

(إني أوتيت القرآن ومثله معه)[١][٢].

وبعد أن عرض الباحث -بإيجاز- مكانة السنة التشريعية عند علماء الإسلام، وتبين أنهم مجمعون على أنها المصدر الثاني في التشريع، يبقى أن ننظر إلى موقف القرآنيين من ذلك الأمر، وتتبع محاولاتهم المتعددة لفصل عرى الارتباط بين الأصلين الشريفين.

وانطلاقًا من هذا الحرص الكبير عندهم، اتفقت كلمة القرآنيين وتضافرت جهودهم على رفض كون السنة النبوية مصدرًا شرعيًا يتلقى منه المسلمون الأحكام الدينية، ولا اعتبار -عندهم- لأي حكم تشريعي لم يشرعه القرآن، ولا علاقة للرسول ﷺ بتشريع الأحكام، وتعيين الحلال والحرام، واعتبروا أن ما جاءت به السنة النبوية من أحكام شرعية لا تعدو كونها مرجعًا تاريخيًا للتعرف أكثر على خصائص المجتمع المحمدي، أو هي تفاعل النبي ﷺ مع الوحي، وكيفية قيامه بالتغيير الثوري، وكيفية تسييره لشؤون مجتمعه[٣]، ولعل من المهم أن ينقل الباحث بعضًا من نصوص منظريهم؛ كي تزداد الفكرة وضوحًا:

قال سامر إسلامبولي: "وقد احتوى الكتاب الشرع كله ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، (١/٦، ٧).

(٣) سيكتفي الباحث بالإشارة إلى موضع واحد، وإلا فكتبهم مليئة بذلك، ومن أراد الاستزادة فدونه كتبهم، ينظر: البيان بالقرآن، (٢/٦٥٦)، الحديث والقرآن، ص١٦٢، محطات في سبيل الحكمة، ص١٤، السنة الرسولية، ص٩٨، سنة الأولين، ٣٣٨، المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، ١٥٠، إنذار من السماء، ص٣٧، تثوير القرآن، ص١٠٤.

شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، مما يؤكد انتفاء صفة المصدرية الشرعية النظرية عن غير الكتاب. فالمصدر النظري الشرعي الإلهي للحرام والحلال والواجب يجب حصره في الكتاب فقط، وذلك من حيث إنه وحي من الله ورسالته إلى الناس جميعًا، فتكون مادة الحديث ليست مصدرًا شرعيًا للحلال والحرام والواجب، وإنما هي تفاعل النبي مع الشرع الإلهي بأحكامه"(١).

وقال نيازي عز الدين: "فالقرآن لم يترك صغيرة أو كبيرة إلا ذكرها فيما يتعلق بأمور المسلمين وتنظيمهم، حتى الأمور التي قد تبدو لنا تافهة ذكرها، ولم يترك غامضة، ولم يتغافل عنها"(٢).

وهذه الدعاوى من سامر ونيازي لا نكاد نسلم لها؛ لأن الكتاب هنا -في أشهر القولين- هو اللوح المحفوظ(٣)، والأمة-أيضًا- مجمعة على أن القرآن قد اشتمل الدين مجملاً، وأما تفاصيل الشريعة وجزئياتها فقد فصل بعضها وأجمل بعضها، ووكل الرسول ﷺ بتفصيل وبيان ما يحتاج إلى ذلك(٤)،

قال جمال الدين القاسمي(٥): " إن الاستقراء دل على أن في السنة أشياء لا

---

(١) المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، ص١٤٣.

(٢) إنذار من السماء، ص٣٧.

(٣) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، (١٤٢/٣)، درء تعارض العقل والنقل، (٣٩/٩)، شفاء العليل، ابن القيم، ص٤٠، فتح القدير، (١٣٠/٢).

(٤) ينظر في نقض هذه الشبهة بشيء من التفصيل: السنة ومكانتها في التشريع، مصطفى السباعي، ص١٧٨، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة النبوية، خادم بخش، ص٢١٠ ومابعدها، الشبهات الثلاثون المثارة حول السنة النبوية، عبد العظيم المطعني، ص١٣٢.

(٥) جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، عالم مشارك في أنواع من العلوم، كان إمام الشام في =

تحصى كثرة لم ينص عليها في القرآن، كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، والعقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر"[١].

ولم يقتصر غلو بعضهم في رفض السنة كمصدر شرعي، إذ حاول أن يحل بجانب القرآن بدلاً من المصدر الشرعي (السنة) مصادر بشرية متمثلة في زعمه بشورى عامة وشورى أهل الاختصاص؛ لأنهم علموا أنهم لن يجدوا في القرآن ما يعينهم على بلوغ غاياتهم، وتحقيق مرادهم، فأتوا بتلك المصادر الوضعية، قال ابن قرناس: "إن دولة الإسلام تقوم على ثلاثة مصادر للتشريع، القرآن الكريم، والشورى العامة، وشورى أهل الاختصاص والخبرة، وهذا يلغي الصلاحيات التشريعية التي أوجدها الفقهاء لأنفسهم،...،كما يلغي ما سماه الفقهاء بالحديث مصدرًا للتشريع في الإسلام"[٢].

وكذلك نجد محمد شحرور لـمّا كان متأثرًا بالعلمانية، ويريد التحرر من الشريعة بالكلية، سولت له نفسه أن يزيح الرسول ﷺ وسنته عن مكانتهما التشريعية، ويجلس هو وأمثاله بدلاً عنهما، يشرعون ما تهواه أنفسهم، وتمليه

=

عصره، عالمًا بالدين، ومتضلعا في فنون الأدب. ولد بدمشق، سنة (١٢٨٣هـ)، وتوفي بها، سنة (١٣٣٢هـ)، صنف مصنفاتٍ عديدة، منها: محاسن التأويل في تفسير القرآن، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، إصلاح المساجد من البدع والعوائد، وغيرها. ينظر: فهرس الفهارس، الكتاني، (٢/٩٣٧)، الأعلام، (٢/١٣٥)، معجم المؤلفين، (٣/١٥٧).

(١) محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، (١/١١٠).

(٢) سنة الأولين، ص٧٢٢.

شهواتهم، قال شحرور: "هذا ما يجب علينا استيعابه الآن بإزالة هالة القدسية عن الأحاديث الرسولية والنبوية، وتبويبها وفق منهجية علمية، والعمل على محاولة التحكم في زمام أمورنا بأيدينا، للاجتهاد لأنفسنا وفق ما يتناسب مع ظروفنا وشروط مجتمعاتنا، ويستجيب لمتطلباتنا وفق مستوانا المعرفي المتطور وحياتنا المتغيرة باستمرار"(١).

ولا شك أن في هذه الأقوال من الزيغ والضلال ما لا يخفى على أحدٍ، إذ يترتب عليها نتائج خطيرة، منها: تعطيل للشريعة، ومشاقة الرسول ﷺ التي حذر الله منها في القرآن، ولا تقف هنا، بل يريدون من ورائها الاتيان بشريعة جديدة متغيرة أحكامها وشرائعها بتغير الزمان والمكان، ومرتبطة بالأهواء وشهوات أهل الضلال.

رابعًا: أنهما واجبا الاتباع.

أمر الله ﷻ عباده المؤمنين بطاعة رسوله ﷺ الطاعة المطلقة، وأوجب عليهم اتباعه فيما أمر وتصديقه فيما أخبر، وجعل طاعته ﷺ فرضًا لازمًا على كل من رضي بالله ربا، "يقبلون منه السنة كما يقبلون القرآن مستجيبين لله الذي أمرهم باتباع النبي وطاعته"(٢)، فذكر ذلك في آيات كثيرة من كتابه الكريم، صريحة قاطعة في وجوب العمل بالسنة النبوية، تزيد عن ثلاثين موضعًا(٣)، منها:

---

(١) السنة الرسولية، ص٢٠٣.

(٢) معالم على طريق السنة، د. أحمد عمر هاشم، ص٢١.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، (٦٧/١)، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن =

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [آل عمران: ٣٢].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ ﴾ [النساء: ٨٠].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الأنفال: ٢٠]. ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- هذه الآيات وغيرها من الأدلة الدالة على وجوب طاعة الله ﷻ، ورسولهﷺ، ثم قال معلقًا عليها: "فهذه النصوصُ توجبُ اتباعَ الرسولِ، وإن لم نجدْ ما قاله منصوصًا بعينه في الكتاب، كما أنَّ تلكَ الآياتِ توجبُ اتباعَ الكتابِ وإن لم نجدْ ما في الكتاب منصوصًا بعينِهِ في حديثٍ عن الرسولِ غير الكتاب. فعلينا أن نتبعَ الكتابَ، وعلينا أن نتَّبع الرسول، واتباعُ أحدهما هو اتباعُ الآخرِ؛ فإن الرسول بلَّغَ الكتابَ، والكتابُ أمر بطاعةِ الرسولِ. ولا يختلفُ الكتابُ والرسولُ البتةَ كما لا يخالفُ الكتابُ بعضه بعضًا، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء: ٨٢]"[1].

ومن الأدلة على وجوب اتباعهما، قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩]، قال ابن كثير-رحمه الله- في تفسير هذه الآية، حيث بين أن طاعة رسول ﷺ هي الأخذ بسنته، فقال: "قَالَ تَعَالَىٰ:

=

تيمية، ص٥٠٧.

(١) مجموع الفتاوى، (١٩/٨٤).

﴿أَطِيعُواْ اللَّهَ﴾ أَيْ: اتَّبِعُوا كِتَابَهُ، ﴿وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ﴾، أَيْ: خُذُوا بِسُنَّتِهِ"[١].

ذكر ابن حجر[٢]-رحمه الله- في الآية نكتة لطيفة، فقال: "والنكتة في إعادة العامل في الرسول دون أولي الأمر- مع أن المطاع في الحقيقة هو: الله تعالى: كون الذي يعرف به ما يقع به التكليف، هما: القرآن والسنة، فكأن التقدير: أطيعوا الله فيما نص عليكم القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بيَّنَ لكم من القرآن؛ وما ينصه عليكم: من السنة. أو المعنى: أطيعوا الله فيما يأمركم به: من الوحي المتعبد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن"[٣].

وأما المقصود من: الرد إلى الله هو: الرجوع إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو: الرجوع إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته[٤]، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين من السلف والخلف من هذه الأمة –إلا من شذ من الفرق الضالة-[٥] قال ابن القيم-رحمه الله-: "أجمع المسلمون أن الرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته، وهو الرجوع إلى سنته بعد مماته، واتفقوا أن فرض هذا الرد لم يسقط بموته، فإن كان متواتر أخباره وآحادها لا تفيد علمًا ولا يقينًا لم

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (٣٤٥/٢).

(٢) سبق التعريف به.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، (١١١/١٣).

(٤) ينظر: جامع البيان، (٥٠٥/٨)، الدر المنثور، السيوطي، (٥٧٩/٢)، التحرير والتنوير، (٩٨/٥)، أضواء البيان، الشنقيطي، (٢٠٠/٤).

(٥) ينظر: تطهير الاعتقاد عن أدران الالحاد، ابن الأمير الصنعاني، ص٩٧.

يكن للرد إليه وجه"[١].

فأوجب الله ﷻ علي المسلمين اتباع هديه والأخذ بسنته، "وجعل اتباعه طاعة، والعدول عن اتباعه معصية، التي لم يعذر بها خلقًا، ولم يجعل له من اتباع سنن نبيه مخرجًا"[٢].

وجعل الله طاعته ﷻ وطاعة الرسول ﷺ مقترنتين، لا تنفك إحداهما عن الأخرى، والقبول بأوامر الله-تعالى- مرتبط بقبول أوامر رسوله ﷺ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، "فقد عبر بالمضارع (يطع) وهو الذى يقتضي الحال والمستقبل، وعبر بالماضي (أطاع) الذى يدل على الوقوع والتحقق، فمن أطاع رسوله ﷺ حالاً، فقد وقعت طاعته قبل ذلك طاعة لله تعالى؛ لأن الله –تعالى- هو الذى أرسله، وأمر بطاعته، لذا فمن أطاعه ﷺ كان في الحقيقة مطيعًا لمرسله قبل أن يطيعه ﷺ ومن عصاه ﷺ كان في الحقيقة عاصيًا لمرسله قبل أن يعصيه ﷺ؛ لأنه ﷻ مرسله، وأوجب طاعته، وحرم معصيته"[٣]. "فكل من قبل عن الله فرائضه، قبل عن رسول الله سنته، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه. ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل، لما افترض الله من طاعته"[٤]. وهناك آيات كثيرة، وأقوال لأهل العلم حول وجوب اتباع السنة النبوية، أعرض الباحث عنها خشية الإطالة.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٥٤٥.

(٢) الرسالة، ص٨٨.

(٣) محبة النبي ﷺ وطاعته، د. خليل ملا خاطر، ص٣٠٩.

(٤) الرسالة، ص٣٣.

وبعد أن بين الباحث أن اتباع أوامر الرسول ﷺ والإيمان بما جاء به لازم لزومًا لا ينفك عن اتباع أوامر الله تعالى ووجوب امتثال أوامرهما، وأن الخير كل الخير في الانصياع لما جاء به من الهدى والنور، نجد أن القرآنيين لا يرون للرسول ﷺ طاعة، مع وجود الأدلة القرآنية الدالة على ذلك، والتي سبق عرضها.

وإن المستقرئ لكثير من كتابات القرآنيين يلاحظ -وبدون عناء- أن كتاباتهم تنبعث من بينها العداوة والشنئان لرسول الله ﷺ ولسنته، حيث يرون أن الطاعة واجبة لأوامر الله -تعالى- وحده، وطاعة الرسول ﷺ واجبة فيما يأمر به في القرآن، وأن اتباع أوامر رسول الله ﷺ خارج القرآن الكريم يدخل المسلم في باب عظيم من أبواب الشرك، ويرى البعض أن طاعة الرسول ﷺ واجبة على أهل زمانه من الصحابة ﷺ وأما غيرهم فلهم الخيرة في الطاعة أو الرفض[(١)]، ونسوق بعضًا من أقوالهم التي يصرحون فيها بعدم اتباع السنة النبوية:

قال المهدوي: "لا تنبغي طاعة في الدين إلا لله بما أوحى إلى عباده المرسلين، وكل طاعة في الدين بغير وحي فهي ضلالة"[(٢)].

وعلى اعتبار أنهم يرون أن السنة النبوية موجودة في القرآن الكريم[(٣)]، فإن

---

(١) ينظر: حوار حول: الإسلام هو القرآن وحده، ص٦١، القرآن وكفى، ص٢٦، الحديث والقرآن، ص٣١٩، محطات في سبيل الحكمة، ص٨١، السنة الرسولية، ص١١٠، سنة الأولين، ص٦٦٢، إنذار من السماء، ص٤٠.

(٢) البيان بالقرآن، (٧٢٢/٢).

(٣) ينظر: البيان بالقرآن، (١١/١)، (٧٨٧/٢)، الحديث والقرآن، ص٣١٩، محطات في سبيل =

طاعتهم للرسول تكون باتباعهم للقرآن، قال المهدوي: " لذلك لا يمكن اتباع الرسول ﷺ والاقتداء به بغير علم بالوحي الذي نزل عليه بالقرآن، فالقرآن هو سنة الرسول"[(١)]" فنطيع الرسول [ﷺ] في كل ما يأمرنا به في القرآن، وفي القرآن فحسب، ولا نعترف بسواه، ولا نشرك بكتاب الله كتابًا آخر"[(٢)].

وقال ابن قرناس: "ولو أطعنا الرسول في تشريع خارج القرآن لأشركنا الرسول [ﷺ] في العبادة مع الله"[(٣)]. ويحاول تبيين ذلك بقوله: "كما أنه ليس من العقل أن تشرك كلام محمد مع كلام الله، وتقول بأن كليهما دين يجب أن يتبع؛ لأن لفظة الرسول تعني الناقل للرسالة بحذافيرها، ومن دون أن يكون له أي حق بإضافة أو حذف أو إخفاء بعض ما في السنة المنقولة"[(٤)].

وأما شحرور فحاول في كتابين من كتبه[(٥)] بيانًا وتوضيحاً لآيات الطاعة، ملخصها:

أن الطاعة للرسول ﷺ جاءت في القرآن على نوعين، هما:

أ- الطاعة المتصلة، وهي طاعة الرسول متصلة بطاعة الله مباشرة، ومثل لها بثلاث آيات: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [النور: ٥٢].

=

الحكمة، ص٥١، السنة الرسولية، ص٢٢، إنذار من السماء، ص٢٣.

(١) البيان بالقرآن، (٨٤٢/٢).

(٢) إنذار من السماء، ص٢٧.

(٣) الحديث والقرآن، ص٣١٩.

(٤) سنة الأولين، ص٦٦٢.

(٥) الكتاب والقرآن، ص٥٥٠-٥٥٣، السنة الرسولية، ص١٠٨- ١١٢.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧١].

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٣٢﴾ [آل عمران: ١٣٢].

وقال عن الطاعة في هذه الآيات أنها طاعة أبدية للرسول في حياته[ﷺ]وبعد مماته، وتكون في اتباعه في سنته الرسولية، أي ما جاء به من أحكام الرسالة الواردة في أم الكتاب.

ب- الطاعة المنفصلة، وهي طاعة الرسول الواردة منفصلة عن طاعة الله، وذكر لها أمثلة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٩٢﴾ [المائدة: ٩٢].

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ١٢﴾ [التغابن: ١٢].

وقال عن هذه الطاعة بأنها طاعة منفصلة عن طاعة الله ومتصلة في المقابل بطاعة أولي الأمر، وهي تكون للرسول[ﷺ] في حياته فقط، بطاعته في ما جاء به من تعليمات في القصص المحمدي، وفي عين اجتهاداته الصادرة عنه من مقام النبوة، حيث كان الرسول [ﷺ] معصومًا من مقام الرسالة، ومجتهدًا من مقام النبوة، ولذا فصلها الله في كتابه عن طاعته ﷻ وقرنها بطاعة أولي الأمر[1].

فهذا خلاصة ما يريده شحرور – مع وجود الأدلة الظاهرة البيان على العلاقة بين طاعة الله وطاعة رسوله– قطع الصلة بين الأصلين من جهة، ومن جهة أخرى عدم إثبات وجوب الطاعة لأوامر الرسول ﷺ الواردة في سنته النبوية.

---

(١) ينظر: الكتاب والقرآن، ص٥٥١، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص١١٠، ١١١.

خامساً: أنهما حجة على المسلمين.

أجمع من يعتد بهم من علماء المسلمين على حجية ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وكان المقصود به التشريع والاقتداء، وهو ضرورة دينية، يستنبط منه المجتهدون الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين، فهي كالقرآن حجة، لا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام(١).

ومعنى حجية السنة النبوية: "وجوب العمل بمقتضاها، واعتبارها مصدرًا من المصادر التي يستنبط منها الأحكام الشرعية، فهي –بهذا المعنى- فرع عنه فرعية المدلول على الدال(٢)، وفي هذا الصدد، يقول الإمام الشافعي-رحمه الله-مبينًا الصلة الوثيقة بين الأصلين: "وضع اللّه رسوله من دينه وفرضه وكتابه الموضِع الذي أبان-جل ثناؤه- أنه جعله علمًا لدينه، بما افترض من طاعته، وحرّم من معصيته، وأبان من فضيلته، بما قَرَنَ من الإيمان برسوله مع الإيمان به"(٣). وقد جاء في القرآن الكريم آيات تدل على حجية السنة، منها:

---

(١) ينظر: المستصفى، الغزالي، ص١٠٣، تيسير التحرير، أمير بادشاه الحنفي، (٢٢/٣)، التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، (٢٢٥/٢)، إرشاد الفحول، الشوكاني، (٩٧/١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن بدران، ص٢٠١، دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة، ص١٣، أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ص٣٧، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، د. عبد الكريم النملة، (٦٢٤/٢).

(٢) ينظر: حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، ص٢٤٣، ص ٤٨٦، بحث: شبهة عرض السنة على القرآن، د. إسماعيل الميمني، ص١٢.

(٣) الرسالة، ص٧٣.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥].

ففي هذه الآية الكريمة أقسم المولى ﷻ بنفسه الكريمة المقدسة، أنه لا يؤمن أحدٌ حتى يحكم رسوله ﷺ في جميع أموره، ويكون ذلك التحكيم للرسول ﷺ في حياته، والتحكيم لسنته بعد وفاته، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا، ولأهمية الأمر لم يكتف منهم بذلك حتى يسلموا تسليمًا، وينقادوا انقيادًا[١].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال الشوكاني[٢]: " وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ إِذَا قَضَى اللَّهُ أَمْرًا أَنْ يَخْتَارَ من أمر نفسه ما شاء، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُذْعِنَ لِلْقَضَاءِ، وَيُوقِفَ نفسه على ما قضاه الله عليه وَاخْتَارَهُ لَهُ"[٣].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، (٢٨/٤٧١)، إعلام الموقعين، (١/٥٥)، (١/١٧٤)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (٢/٣٤٩)، أضواء البيان، (٤/٢٠١).

(٢) محمد بن علي بن محمد الشوكاني: مفسر، فقيه، مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بهجرة شوكان، سنة (١١٧٣ﻫ)، ونشأ بصنعاء. وتولى قضاءها سنة(١٢٢٩ﻫ)، ومات قاضيًا بها، سنة(١٢٥٠ﻫ). له مصنفات كثيرة، منها: فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير، نيل الأوطار من أسرار منتقى الاخبار، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، التحف في مذهب السلف. ينظر: البدر الطالع، (٢/٢٠٧)، الأعلام، (٦/٢٩٨)، معجم المؤلفين، (١١/٥٣).

(٣) فتح القدير، (٤/٣٢٥، ٣٢٦).

وجعل الله -تعالى- من علامة حب الله للعبد اتباعه للنبي ﷺ ومتابعته، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]. قال الشنقيطي[١] رحمه الله: " صَرَّحَ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: أَنَّ اتِّبَاعَ نَبِيِّهِ مُوجِبٌ لِمَحَبَّتِهِ -جَلَّ وَعَلَا- ذَلِكَ الْمُتَّبِعِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ هِيَ عَيْنُ طَاعَتِهِ تَعَالَى، وَصَرَّحَ بِهَذَا الْمَدْلُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧]"[٢]. وقال رحمه الله: "يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ عَلَامَةَ الْمَحَبَّةِ الصَّادِقَةِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ هِيَ اتِّبَاعُهُ ﷺ، فَالَّذِي يُخَالِفُهُ وَيَدَّعِي أَنَّهُ يُحِبُّهُ فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُحِبًّا لَهُ لَأَطَاعَهُ"[٣].

ومن الأدلة، أن الله حذر من مخالفة أمر رسوله ﷺ فقال: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ [النور: ٦٣]، قال ابن كثير رحمه الله: "أي: عن أمْر رسول الله ﷺ وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزَن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِل، وما

(١) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي: العالم، المفسر، ولد سنة (١٣٢٥هـ)، وتوفي بمكة سنة (١٣٩٣هـ). له كتب، منها: أضواء البيان في تفسير القرآن، دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، آداب البحث والمناظرة. ينظر: الأعلام، (٤٥/٦)، ترجمة تلميذه عطية محمد سالم، في آخر أضواء البيان، (٤٧٣/٩)، علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، (١٧٧/١).

(٢) أضواء البيان، (١٩٩/١).

(٣) المرجع السابق، الجزء والصفحة نفسها.

خالفه فهو مردودٌ على قائله وفاعله، كائنًا من كان، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)[١]، أي: فليحذر وليخش مَن خالف شريعة الرسول باطنًا وظاهرًا ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾، أي: في قلوبهم من كفر أو نفاق أو بدعة، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: في الدنيا، بقتل، أو حدٍّ، أو حبس، أو نحو ذلك)[٢].

فهذه الآيات القرآنية -وغيرها كثيرة- تدل دلالة قاطعة على حجية السنة النبوية، فهي مشتقة من القرآن، والنبي ﷺ هو الناطق بحكمه، والمبين لما فيه، والمكمل لشرع الله تعالى[٣].

وخلاصة الأمر، أن القرآنيين قد ركبوا مراكب الشطط، واستوطنت عقولهم مواطن الغلط، عندما تشبعت أفكارهم بالعداء والبغضاء للرسول ﷺ وسنته، فحاولوا فك الارتباط بين القرآن الكريم والسنة النبوية، فرفضوا أي أدلة تأمرهم باتباع السنة والأخذ بها، وأجهدوا أنفسهم في تأويل الآيات القرآنية ودلالاتها على الأخذ بالسنة النبوية، مستندين في كل ذلك على عقولهم المنحرفة، وأفهامهم القاصرة، وما ذلك -في نظر الباحث- إلا لعدم الإيمان التام بالقرآن نفسه، وعدم احترام الألفاظ الشرعية، واعتقاد قدسيتها؛ لأنه لو كان عندهم ذلك الإيمان بالقرآن لعلموا أن القرآن قد جمع في مواطن كثيرة بين طاعة الله

---

(١) الحديث روي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، في صحيح البخاري، برقم، (٢٦٩٧)، (١٨٤/٣)، وصحيح مسلم، برقم، (١٧١٨)، (١٣٤٣/٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم، (٨٩/٦).

(٣) ينظر: أصول الفقه، أبو زهرة، ص١٠٧.

وطاعة رسوله، فلا ينبغي -بعد ذلك- الفصل بين ما جمع الله، ولا ينبغي لأحد أن يفسر إلا على وفق مراد الله ورسوله.

ولكن غايتهم انكشفت، ومرادهم ظهر، وهو العدوان على النصوص القرآنية، وإلغاء معانيها ودلالاتها الدالة على الأخذ بسنة المصطفى ﷺ، بحيث لا يبقى للمسلمين دين، ولا التزام بشريعة رب العالمين.

وأما أهل الحق والدين -أعني: أهل السنة والجماعة- فإنهم يرون أن القرآن الكريم والسنة النبوية متلازمان تلازمًا واضحًا، كتلازم الشهادتين، ولا يمكن الفصل بينهما بحال من الأحوال، ولا غنى للشريعة الإسلامية عن أحدهما؛ لأنهما الضمان من الزلل، والعصمة من الضلال، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة.

المبحث الثاني
كون السنة أصلاً في تفسير القرآن وفهمه

تعد السنة النبوية الأصل الثاني من أصول تفسير القرآن الكريم، والمصدر التفسيري الأعلى درجة-بعد القرآن-في الصحة والإتقان من بين مصادر التفسير الأخرى منذ عهد الرسالة إلى يومنا هذا، وعلى هذا أجمع علماء المسلمين قديمًا وحديثًا[(١)]، فقد تكفل الله ﷻ بحفظ القرآن الكريم(المبيَّن)، ومن لوازم ذلك حفظ السنة النبوية (المبيِّن)[(٢)]، وأصبح هذا الأمر من الأمور المقطوع بها عند علماء المسلمين، ولأجل هذه الخاصية أصبح تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية يحتل مكان الصادرة من بين مصادر التفسير الأخرى بحيث لا يضاهيه أي مصدر آخر.

والناظر في أقوال أهل العلم من المفسرين وغيرهم يجد أن أقوالهم قد استفاضت في بيان أهمية تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية، تأكيدًا منهم على وجوب الأخذ به؛ كونها التفسير العملي للقرآن، وتحذيرًا من أولئك الذين لم

---

(١) ينظر: جامع البيان، (١/٦٨)، التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، (١/١٧)، الجامع لأحكام القرآن، (١/٣٩)، البرهان في علوم القرآن، (٢/١٥٦)، مقدمة في أصول التفسير، ص٣٩، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (١/٧)، إيثار الحق على الخلق، ص٢٥٤، أضواء البيان، (٥/١١٣)، أصول التفسير وقواعده، العك، ص٧٩، بحوث في أصول التفسير، د. فهد الرومي، ص٧٥، فصول في أصول التفسير، د. مساعد الطيار، ص٢٧.

(٢) ينظر: كلام ابن القيم في حفظ السنة، مختصر الصواعق المرسلة، ص٥٨٢.

يقبلوا أن تكون السنة النبوية مصدرًا من مصادر التفسير، وحاولوا-عبثًا- التشكيك في الأحاديث النبوية، والطعن في السنة النبوية بالكلية[١].

وفي النقاط الآتية يحاول الباحث بيان أهمية تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية، وكونها أصلاً في تفسير القرآن وفهمه:

أولاً: أن مهمة الرسول ﷺ هي التبليغ والبيان للقرآن.

بعث الله نبينا محمدًا ﷺ بالهدى والنور، وأنزل عليه كتابه الكريم، وجعله معجزة خالدة، وكتاب هدايةٍ، وأمر رسوله ﷺ أن يبلغه للناس جميعًا، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [البقرة: ١٥١]، فبلغ الرسول ﷺ القرآن على أكمل وجه وأتمه.

ولما كان هذا القرآن قد جعله الله سبحانه وتعالى منهجًا للحياة، ودستورًا للأمة بما تضمنه من أحكام وتوجيهات تُصلِح أحوال الناس، فإن الله جل جلاله أمر رسوله ﷺ ببيان القرآن وتوضيحه للناس، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل: ٦٤]، فما كان من الرسول ﷺ إلا أن قام بالمهمة الثانية كما قام بالأولى، إذ هما مهمتان متكاملتان،

(١) سيأتي قريبًا-إن شاء الله-الحديث عن إنكار القرآنيين كون السنة أصلاً في تفسير القرآن، والرد عليهم في مبحث خاص.

يهدفان لتحقيق غرض واحد، هو تعليم أمة محمد ﷺ القرآن، وفهم ما يريد الله–تعالى– منهم، قال ابن تيمية: "فإن الرسول ﷺ بيّنَ للناس لفظ القرآن، ومعناه"[١]. وقال ابن القيم: "وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ بَيَّنَ غَايَةَ الْبَيَانِ الَّذِي لَا بَيَانَ فَوْقَهُ، وَبَلَّغَ رَسُولُهُ ﷺ الْبَلَاغَ الْمُبِينَ فَبَلَّغَ الْمَعَانِيَ كَمَا بَلَّغَ الْأَلْفَاظَ، وَالصَّحَابَةُ بَلَّغُوا عَنْهُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَكَانَ تَبْلِيغُهُ لِلْمَعَانِي أَهَمَّ مِنْ تَبْلِيغِهِ لِلْأَلْفَاظِ"[٢].

فكان رسول ﷺ هو المبين عن الله ﷻ أمره، وعن كتابه معاني ما خوطب به الناس، وما أراد الله ﷻ به وعني فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه، وسننه التي سنها، وأحكامه التي حكم بها، وآثاره التي بثها، و لم يزل على ذلك حتى توفاه الله ﷻ[٣].

وقد تعددت أقوال العلماء في تقرير هذه الحقيقة، قال ابن القيم: "فهذه الأحاديث تقرر نصوص القرآن وتكشف معانيها كشفًا مفصلاً، وتقرب المراد وتدفع عنه الاحتمالات، وتفسر المجمل منه وتبينه وتوضحه؛ لتقوم حجة الله به، ويُعلم أنَّ الرسول بيّن ما أنزل إليه من ربه، وأنه بلّغَ ألفاظهُ ومعانيه بلاغًا مبينًا حصل به العلم اليقينيُّ، بلاغًا أقامَ الحجةَ، وقطع المعذرة وأوجب العلم، وبينه

(١) منهاج السنة النبوية، (٤/١٧٦).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، ص٣٩٠.

(٣) ينظر: المجروحين، ابن حبان، (٢/٢٥٥)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١/٢)، الاستذكار، ابن عبد البر، (٢/٤٠٨).

أحسنَ البيانِ وأوضحه"[١].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: "جَمِيعُ مَا تَقُولُهُ الْأُمَّةُ شَرْحٌ لِلسُّنَّةِ، وَجَمِيعُ السُّنَّةِ شَرْحٌ لِلْقُرْآنِ"[٢].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن"[٣].

ولابن حبان البستي[٤]-رحمه الله-كلامٌ مهمٌ في هذا، يؤكدُ كلامَ العلماءِ، ويرد على أولئك الذين يدَّعون أن الرسول ﷺ لم يبين القرآن، حيث اعتبر ذلك القول من أمحل المحال، فقال: "وَالله -جلّ وَعلا- ولَّى رَسُولَه ﷺ تَفْسِير كَلَامه، وَبَيَان مَا أنزل إِلَيْهِ لخلقه؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وَمن أمحل الْمحَال أَن يَأْمر الله -جلّ وَعلا- النَّبِي الْمُصْطَفى أَن يبين لخلقه مُرَاده -حَيْثُ جعله مَوضِع الْأَمَانَة عَن كَلَامه- ويفسر لَهُم حَتَّى يفهموا مُرَاد الله-جلّ وَعلا-من الْآي الَّتِي أنزلهَا الله عَلَيْهِ ثمَّ لَا يفعل ذَلِك رَسُول رب الْعَالمين وَسيد الْمُرْسلين، بل أبان عَن مُرَاد الله-جلّ وَعلا -فِي الْآي وَفسّر

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٥٣٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن، (٦/١)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، (١٣/١).

(٣) مجموع الفتاوى، (١٠٢/٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، (١٥٦/١)، وقريبًا منه كلام عبد الرحمن بن مهدي، ينظر: تاريخ بغداد، (١٨٣/٢)، مفتاح الجنة، ص٦٨.

(٤) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له: ابن حِبّان، العلامة، المحدث، المؤرخ، رحل في طلب العلم إلى أقطار كثيرة، توفي سنة(٣٥٤هـ)، كان أحد المكثرين من التصنيف، منها: المسند الصحيح في الحديث، روضة العقلاء، الثقات، وغيرها. ينظر: سير أعلام النبلاء، (٩٢/١٦)، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، (١٣١/٣)، تذكرة الحفاظ، (٨٩/٣).

لأمته مَا هم الْحَاجة إِلَيْهِ، وَهُوَ سننه ﷺ فَمَنْ تتبع السّنَن، وحفظهَا وأحكمها، فقد عرف تَفْسِير كَلَام الله –جلّ وَعلا"[(١)].

وقال الزركشي[(٢)] رحمه الله: "وَبَيَانُهُ–أي القرآن–إِمَّا فِيهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى أَوْ فِي السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْبَيَانِ"[(٣)].

وقال ابن القيم رحمه الله: "فكما بلغ الرسول ألفاظ القرآن للأمة بلغهم معانيه، بل كانت عنايته بتبليغ معانيه أعظم من مجرد تبليغ ألفاظه"[(٤)].

وبعد أن ذكر الباحث بعض أقوال العلماء، نخلص إلى أن أكثر أهل العلم متفقون على أن الله ﷻ جعل إلى رسوله ﷺ بيان القرآن الكريم؛ لأن مهمته ﷺ التبليغ للقرآن والبيان لما فيه، فلا تقتصر رسالته على البلاغ فقط، بل لا بد من التبليغ والبيان؛ إذ البيان هو التطبيق العملي للآيات القرآنية[(٥)].

ثانيًا: أن الرسول ﷺ أعلم الناس بمراد الله تعالى.

من الأمور المعلومة بالاضطرار أن الرسول ﷺ أعلم الناس بمراد الله ﷻ في كتابه، إذ هو صاحب هذا الكتاب، الذي أحلّه الله محل المفسر والمبين لما تضمنه

---

(١) المجروحين، ابن حبان، (٢/٢٥٥).

(٢) سبق التعريف به.

(٣) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/١٨٤).

(٤) الصواعق المرسلة، (٢/٦٣٦).

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١/٢)، السنة، المروزي، ص٣٥، تعليق أحمد شاكر على الرسالة للشافعي، ص٣٣، شبهات المشككين، د. محمود زقزوق، ص١٧، معالم على طريق السنة، د. أحمد عمر هاشم، ص١٢، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية، (١/٦٦).

القرآن، وزاد من فضله عليه أن خصه بعلم تأويله[(١)]، وأذن له أن يبين ما فيه من الآيات والأحكام، فإنه قد أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الوحي الظاهر المتلو[(٢)]، قال ابن كثير -رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ مِنْ رَبِّهِمْ، أَيْ: لِعِلْمِكَ بِمَعْنَى مَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ، وَحِرْصِكَ عَلَيْهِ، وَاتِّبَاعِكَ لَهُ، وَلِعِلْمِنَا بِأَنَّكَ أَفْضَلُ الْخَلَائِقِ وَسَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، فَتُفَصِّلَ لَهُمْ مَا أُجْمِلَ، وَتُبَيِّنَ لَهُمْ مَا أُشْكِلَ"[(٣)].

ومما ينبغي أن يعلم أن الرسول ﷺ متاز برجحان العقل، وصفاء القريحة، وصدق الفراسة، وقوة الذاكرة، وفصاحة اللسان، فاق فيها جميع الخلق[(٤)]، قال البقاعي[(٥)] -رحمه الله- عند قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ كافة بما أعطاك الله من

---

(١) ينظر: جامع البيان، (٨٨/١)، وشفاء العليل، ص٣.

(٢) ينظر: معالم السنن، الخطابي، (٢٩٨/٤)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (٣٨/١)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، العظيم آبادي، (٢٣١/١٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم، (٥٧٤/٤).

(٤) ينظر: الشريعة، الآجري، (١٥١٦/٣)، حلية الأولياء، أبو نعيم، (٢٦/٤)، أعلام النبوة، الماوردي، ص٢١٧، الخصائص الكبرى، السيوطي، (١١٤/١)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد الصالحي، (٣/٧).

(٥) إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، أبو الحسن برهان الدين: مفسر، أديب، مؤرخ. ولد سنة (٨٠٩هـ) أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق، سنة (٨٨٥هـ). له مصنفات، منها: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، القول المفيد في أصول التجويد لكتاب ربنا المجيد، وغيرها. ينظر: الضوء اللامع، (١٠١/١)، البدر الطالع، (١٨/١)، طبقات المفسرين، ص٣٤٧.

الفهم الذي فقت فيه جميع الخلق، واللسان الذي هو أعظم الألسنة وأفصحها، وقد أوصلك الله فيه إلى رتبة لم يصل إليها أحد"(١).

ولقد عرف أهل العلم من السلف والخلف تلك المنزلة للرسول ﷺ ولسنته في توضيح القرآن وبيان معانيه، مما جعلهم يرفضون أي محاولة للتشكيك أو الطعن فيها، وسد الباب على الطاعنين بأي وجه كان، فقد روي أن سَعِيدَ بن جُبَيْرٍ حَدَّثَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ كَذَا وَكَذَا، فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: (أَلَا أَرَاكَ تُعَارِضُ كِتَابَ اللَّهِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْكَ)(٢).

وقال رجل عند مطرف بن عبد الله(٣): لا تحدثونا إلا بما في القرآن، فقال مطرف: إنا والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكنا نريد من هو أعلم بالقرآن منا(٤).

قال ابن جرير(٥): "فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ قَوْلِهِ الَّذِي يَصِحُّ عَنْهُ قَوْلٌ"(٦).

وقال ابن عبد البر(٧) في تقريره لأحد المسائل التي استدل لها بالحديث

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم البقاعي، (١١/١٦٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، (١/٢٠٠).

(٣) سبق التعريف به.

(٤) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، (٢/١١٩٣)، العلم، زهير بن حرب، ص٢٥، مفتاح الجنة، ص٣٦.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) جامع البيان، (٢١/٢٠).

(٧) سبق التعريف به.

النبوي: " فَأَيُّ شَيْءٍ يُعَارَضُ بِهِ هَذَا؟ هَلْ يُعَارَضُ إِلَّا بِمِثْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي هُوَ الْمُبَيِّنُ عَنِ اللَّهِ مُرَادَهُ مِنْ كِتَابِهِ، وَلَا شَيْءَ عَنْهُ عليه السلام يَدْفَعُ ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عز وجل"(١).

وقال ابن عثيمين(٢): "ومن المعلوم أنَّ بيان الرسول ﷺ للقرآن يجب علينا أن نرجع إليه؛ لأنه أعلم الخلق بكلام الله رسولُ الله ﷺ "(٣).

قال د. مصطفى مسلم: "فمن البدهي أن يكون الرسول ﷺ وهو الذي أنزل عليه القرآن—أعلم الناس بأسرار الكتاب الذي أنزل عليه، وعلى دراية تامة بأساليب الخطاب الذي يخاطب به هو والمكلفون معه"(٤).

وثَمَّ أمرٌ آخر، وهو أن المفسر كلما كان عالمًا بالسنة النبوية، ومتوسعًا في حفظها وفهمها، فإن تلك الملكة العلمية تجعله أقدر وأجدر على معرفة تفسير القرآن، واستنباط المعاني والأحكام ممن هو جاهل بها، قال عُمَر بن اَلْخَطَّاب رضي الله عنه: (سَيَأْتِي قَوْمٌ يَأْخُذُونَكُمْ بِمُتَشَابِهِ اَلْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ اَلسُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اَللَّهِ تعالى)(٥)، من غيرهم؛ لأنهم جمعوا بين معرفة الكتاب

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٩/١٥١).

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع، ابن عثيمين، (٣/٣٢٠)، وينظر: تفسير ابن عثيمين (الفاتحة والبقرة)، (٣/١٧٨).

(٤) مناهج المفسرين، د. مصطفى مسلم، ص٢٧.

(٥) أصول السنة، ابن أبي زمنين، ص٥٠، ذم الكلام وأهله، (٢/٣٢)، الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر السمعاني، ص٦.

والسنة، بخلاف من اقتصر على معرفة أحدهما دون الآخر، فَمَنْ تتبع السّنَن وحفظهَا وأحكمها، فقد عرف تَفْسِير كَلَام الله تعالى[١].

قال الألباني: "وعليه فمن البدهي أن المرء كلما كان عالمًا بالسنة كان أحرى بفهم القرآن، واستنباط الأحكام منه ممن هو جاهل بها، فكيف بمن هو غير معتد بها ولا ملتفت إليها أصلاً؟ "[٢].

ثالثًا: أن ما ورد عن النبي ﷺ من تفسير هو وحي من الله محفوظ.

سبق أن بيّن الباحث في المبحث السابق أن السنة النبوية وحي من الله محفوظ، ولأن ما ورد عن النبي ﷺ من تفسير إنما هو جزء من السنة النبوية فيدخل في ذلك، ولا داعي لمزيد إيضاح؛ فإن الكلام قد فصل في المبحث السابق فليراجع.

رابعًا: الابتعاد عن تفسير القرآن بالسنة سبب ضلال كثير من الناس في تفسيرهم للقرآن.

إن السنة النبوية حين يرجع إليها المفسر في تفسيره لكلام الباري جل جلاله فإنها تعصمه من الزلل والعبث في تفسير القرآن الكريم، وهي تضبط مساره، وتنير دربه، وتسهل له الوصول إلى ما يريد من فهم كتاب الله – تعالى- الفهم الصحيح المنبثق عن أصح مصادر التفسير، وتسهل له الوصول إلى منابع أسرار القرآن، ومطالع أنواره، وهذا السير المنضبط للمفسر يخرجه من التيه الذي وقع

---

(١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، (٢/٢٥٥)، شرح شفا القاضي عياض، الملا علي القاري، (٢/٢٧).

(٢) منزلة السنة في الإسلام وأنه لا يستغنى عنها بالقرآن، الألباني، ص١٥.

فيه كثير ممن تنكر للسنة النبوية، وحادوا عن طريقها وتنكبوا لمسالكها في فهم القرآن الكريم، فمن المقرر عند العلماء أنَّ من لم تكن أصوله منضبطة ضبطًا صحيحًا تجده متخبطًا، تائها في بيداء الضلالة والغواية[١].

ولما كان إقصاء السنة أو التغافل عنها فتحًا لباب ضلال في تفسير القرآن، فإن علماء الإسلام-رحمهم الله- قد بينوا الطريق السليم للتعامل مع كتاب الله الكريم، حيث جعلوا السنة أساسًا في تفسير القرآن، وبالغوا في التحذير من ترك السنة، وجعلوا أعظم أسباب الانحراف في فهم كتاب الله تعالى، هو الترك للسنة، فمتى أغفل المفسر ما ورد في السنة من بيان للقرآن وقع في الخطأ والضلال[٢]، والخروج عن هذا المصدر في معرفة كتاب الله، والتماس تفسيره في غيره ضلال بيّن؛ لأن النبي ﷺ أرشد أمته إلى الطريق العاصمة عن الضلال، إن تمسكوا بها، بقوله ﷺ: (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا، كتاب الله وسنتي)[٣]. فـ"الواجب على المسلمين جميعًا أن لا يفرقوا بين القرآن

---

(١) ينظر في بيان ذلك: التفسير والمفسرون، د. الذهبي، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، د. فهد الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، د. فهد الرومي، أسباب الخطأ في التفسير، د. طاهر يعقوب، الاتجاهات المنحرفة في التفسير، د. عادل الشدي، الانحراف الفكري في التفسير المعاصر، يحيى شطناوي، تحريف معاني الألفاظ القرآنية، عميرة الرشيدي، وظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، د. خالد السيف، وغيرها.

(٢) ينظر: حجة الله البالغة، الدهلوي، (٢٨٧/١)، إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن، مرجع سابق، ص٧٧، الأقوال الشاذة في التفسير، د. عبد الرحمن الدهش، ص١٠٣، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، د. صلاح الخالدي، ص١٧٣.

(٣) من حديث أبي هريرة ﷺ، رواه مالك بلاغًا في الموطأ، برقم، (٣)، (٨٩٩/٢)، وهو في مسند =

والسنة من حيث وجوب الأخذ بهما كليهما، وإقامة التشريع عليهما معًا؛ فإن هذا هو الضمان لهم أن لا يميلوا يميناً ويسارًا، وأن لا يرجعوا القهقرى ضلالاً، كما أفصح عن هذا رسول الله ﷺ"(١).

ومن اطلع على تفاسير أئمة العلم(٢)، يجد أن تفاسيرهم قد استفاضت بهذا المنهج- أي: الاعتماد على السنة في تفسير القرآن- واشتهر عنهم ذلك، وكثرت أقوالهم وعباراتهم في بيان هذا الأصل وتقريره، فمن أقوال أئمة العلم في ذلك:

قال ابن جرير الطبري: "فَإِنَّ اتِّبَاعَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى بِنَا مِنْ غَيْرِهِ"(٣).

وقال ابن العربي(٤): "والنصُّ قاطع بالمراد، قاطع بمن أراد التكليف والعناد، وبعد تفسير النبي ﷺ فلا تفسير، وليس للمعترض إلى غيره إلا النكير، وقد كان يمكن لولا تفسير النبي ﷺ أن أحرِّرَ في ذلك مقالاً وجيزًا، وأسبك من سنام

=

البزار، برقم، (٨٩٩٣)، (١٥/٣٨٥)، المستدرك على الصحيحين، برقم، (٣١٩)، (١/١٧٣)، السنن الكبرى، البيهقي، برقم، (٢٠٣٣٧)، (١٠/١٩٥)، سنن الدار قطني، بـرقم، (٤٦٠٦)، (٥/٤٤)، والحديث صححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، بـرقم، (٢٩٣٧)، (١/٥٦٦)، مشكاة المصابيح، برقم، (١٨٦)، (١/٦٦).

(١) منزلة السنة في الإسلام، الألباني، ص١٧.

(٢) مثل: عبد الرزاق الصنعاني، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن كثير، والسيوطي، وغيرهم.

(٣) جامع البيان، (٤/١٣٢).

(٤) سبق التعريف به.

المعارف إبريزًا، إلا أنَّ الجوهر الأغلى من عند النبي ﷺ أولى وأعلى"[١].

قال الشاطبي: "لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه، دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة؛ لأنه إذا كان كليًا وفيه أمور كلية، كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها، فلا محيص عن النظر في بيانه"[٢]. واعتبر-رحمه الله- الذين يقتصرون على القرآن الكريم دون السنة النبوية "قوماً لا خلاق لهم خارجين عن السنة"[٣].

ومن هذا يعلم، أن السنة النبوية قاعدة قوية لفهم النص القرآني، وسياج واق من دخول الأفكار البشرية المنحرفة في تفسير نصوصه، والتأويلات الوضعية في فهم دلالاته، "وهذه المرجعية لا تشكل محاصرة للنص القرآني، والحيلولة دون امتداده، وتحقيق خلوده، بقدر ما تعني ضبطًا منهجيًا، ومرجعيًا، يحول دون التحريف؛ لذلك فإن أي فهم واجتهاد من البشر له أن يمتد ويمتد، ويبصر ويبصر، ويبلغ من المعاني والدلالات والآفاق ما يبلغ، بحسب تطور الزمان، وتقدم الحياة الاجتماعية والحضارية، شريطة ألا يعود ذلك بالنقض، أو الإلغاء للمرجعية، من بيان السنة وفهم خير القرون"[٤].

ونجد أن سبب ضلال هؤلاء القرآنيين[٥] وسلفهم من الخوارج والفرق

(١) أحكام القرآن، (٣/١١٣).

(٢) الموافقات، (٤/١٨٣).

(٣) المرجع السابق، (٤/٣٢٠٥).

(٤) الثقافة المطلوبة حتى نكون في مستوى إسلامنا، عمر عبيد حسنه، ص٣٣، ٣٤.

(٥) بوب الشيخ الألباني بابًا، فقال: ضلال المستغنين بالقرآن عن السنة. السنة ومترلتها في الإسلام، ص١٢.

المنحرفة إنما كان بسبب ابتعادهم عن السنة، وتفسيرهم للقرآن بمعزل عنها، قال محمد السايس: "وقد ضل أقوام وأضلوا؛ لأنهم طرحوا سنة الرسول ونبذوها، وقالوا: في كتاب الله تبيانًا لكل شيء، فما حاجتنا بالسنة؟ وظنوا خطأ أن نظرهم المجرد يكفيهم في الوصول إلى مقاصده، وهذا ما أوقع الرافضة والجهمية والخوارج في مخالفة أهل الإجماع"[١].

قال عبد الله بن مسعود ﷺ: "يجيء قوم يتركون من السنة مثل هذا —يعني: الأصبع- فإن تركتموهم جاءوا بالطامة الكبرى، وإنه لم يكن أهل كتاب قط إلا كان أول ما يتركون (السنة) وإن آخر ما يتركون الصلاة، ولولا أنهم يستحيون لتركوا الصلاة"[٢].

قال أبو حنيفة: "إياكم والقولَ في دين الله بالرأي، وعليكم باتباع السنة، فمن خرج عنها ضل"[٣].

وقال الشاطبي: "إن السنة- كَمَا تَبَيَّنَ- توضح المجمل، وتقيد المطلق، وتخصص العموم، فتخرجُ كثيرًا من الصيغ القرآنيةِ عن ظاهر مفهومها في أصل اللغة، وتَعْلَمُ بذلك أن بيان السنة هو مراد الله—تعالى-من تلك الصيغِ، فإذا طُرِحتْ واتُّبِعَ ظاهرُ الصيغِ بمجرد الهوى؛ صار صاحب هذا النظر ضالاً في نظره، جاهلاً بالكتاب خابطًا في عمياء لا يهتدي إلى الصواب فيها؛ إذ ليس

---

(١) تاريخ الفقه الإسلامي، السايس، ص٣٦.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١٠٣/١).

(٣) المستخرج على مستدرك الحاكم، زين الدين العراقي، ص١٥، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص٥٢.

للعقول من إدراك المنافع والمضارِّ في التصرفات الدنيوية إلا النزر اليسير، وهي في الأخرويَّة أبعدُ على الجملة والتفصيل"[١].

ومن خلال العرض السابق يتبين أن معرفة المفسر للسنة النبوية شرط أساسي، وأصل لازم؛ لأن من أراد التفسير وهو لا يعرف ما أثر عن النبيﷺ فإنه-ولا ريب- يجانب الصواب، ويقع في الزلل، ويأتي بما يخالف أئمة أهل العلم من المفسرين، بل ويصادم ما ورد عن المعصوم ﷺ، قال د. صلاح الخالدي: "إن أهم الخطوات المنهجية للتفسير هي تفسير القرآن بالقرآن، وتليها في الأهمية تفسيره بالسنة الصحيحة، وكل مفسر لم ينطلق من هاتين الخطوتين، ولم يلتزم بهاتين المرحلتين، يكون منهجه في التفسير مطعونًا فيه، ويكون في تفسيره أخطاء منهجية، تنتج عنها أخطاء عديدة"[٢].

خامسًا: إجماع الأمة على قبول تفسير القرآن بالسنة والتسليم له.

أجمع علماء الإسلام قديمًا وحديثًا على تلقي تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية بالقبول؛ فهو المعين الصافي لتفسير كتاب الله، وهو مما توفرت الأدلة على صحته؛ لكونه مما روي عن النبي ﷺ أو مما استنبط من سنته، وهذا لا يمكن لأحدٍ إغفاله أو إهماله، فهو عمدة في تفسير القرآن، والطريق المهيع لاستنباط أحكامه، وقد أرشد أعلام الأمة إلى هذا النوع من التفسير، وجعلوه أصح الطرق وأوثقها[٣]، وتلقوه بالقبول وأولوه اهتمامهم، وجعلوه العمدة في

(١) الموافقات، (٣٣٤/٤).

(٢) تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص١٤٧.

(٣) ينظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص٣٩، تفسير ابن كثير، (٧/١).

تفاسيرهم، فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية إجماع الصحابة والتابعين على أن السنة تفسر القرآن، فقال: "وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدين على أن السنة تفسر القرآن وتبينه، وتدل عليه وتعبر عن مجمله"(١).

وقال رحمه الله: "ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم"(٢).

وقال ابن الوزير اليمني: "التفسير النبوي، وهو مقبول بالنص والإجماع"(٣).

وقال ابن جزي(٤): "إنه ورد عن النبي ﷺ كثير من تفسير القرآن فيجب معرفته؛ لأنّ قوله عليه السلام مقدم على أقوال الناس"(٥).

وقال أبو بكر النقاش(٦): "السنة حجة قاطعة مع الكتاب، وأن لا حجة إلا في كتاب أو سنة مأثورة، وكل دعوى بعد هذا لا يجب قبولها، ولا العمل

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٧/٤٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى، (٧/٢٨٦).

(٣) إيثار الحق على الخلق، ص١٥٢.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، (١/١٧).

(٦) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون، أبو بكر النقاش، عالم بالقرآن، والقراءات، والتفسير. أصله من الموصل، ومنشؤه ببغداد. ولد سنة (٢٦٦هـ)، وتوفي سنة (٣٥١هـ)، رحل رحلة طويلة. له مصنفات، منها: شفاء الصدور في التفسير، والإشارة في غريب القرآن، والموضح في القرآن ومعانيه. ينظر: سير أعلام النبلاء، (١٥/٥٧٤)، معرفة القراء الكبار، ص١٦٧، غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/١١٩)، طبقات المفسرين، السيوطي، ص٨٠.

بها"[١].

وقال الشوكاني: "فإن ما كان من التَّفْسِيرِ ثَابِتًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كان المصير إليه متعينًا، وتقديمه متحتمًا"[٢].

وقال الشنقيطي: " وَخَيْرُ مَا يُفَسَّرُ بِهِ الْقُرْآنُ بَعْدَ الْقُرْآنِ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ"[٣].

وقال الألباني: "ولذلك كان من القواعد المتفق عليها بين أهل العلم: أن يفسر القرآن بالقرآن والسنة"[٤].

وبعد هذا، نعلم أن المفسرين-رحمهم الله تعالى- قد أجمعوا على قبول تفسير القرآن بالسنة النبوية، وجعل السنة النبوية أصلاً من أصولهم، ساروا عليه، ودليل ذلك: أن الناظر في تفاسيرهم يلحظ بدون جهد ولا عناء اهتمامهم بهذا الأصل، وبالأخص من كان التفسير بالآثار عمدته.

سادسًا: تفسير القرآن بالسنة من أحسن طرق التفسير وأصحها.

عُني أئمة العلم من المفسرين وغيرهم عناية واضحة بالتأكيد على أهمية السنة النبوية في التفسير، وأصالتها ورسوخ مرجعيتها في تفسير القرآن الكريم، ويرجع ذلك لمعرفتهم أنها من أحسن الطرق وأصحها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي

---

(١) أبو بكر النقاش ومنهجه في تفسير القرآن الكريم، رسالة ماجستير، علي إبراهيم الناجم، ص٣٤٤.

(٢) فتح القدير، (١/١٤).

(٣) أضواء البيان، (٥/١١٣).

(٤) منزلة السنة في الإسلام، مرجع سابق، ص١٥.

ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ؛ فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا اُخْتُصِرَ مِنْ مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِنْ أَعْيَاك ذَلِكَ فَعَلَيْك بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ وَمُوَضِّحَةٌ لَهُ "(١).

وقال ابن أبي حاتم الرازي(٢) رحمه الله: " فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله ﷻ ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ"(٣).

وقال الزركشي: "لطالب التَّفْسِيرِ مَآخِذُ كَثِيرَةٌ أُمَّهَاتُهَا أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: النَّقْلُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا هُوَ الطِّرَازُ الْأَوَّلُ"(٤).

وقال ابن القيم: "وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى مَعَانِي الْقُرْآنِ بِمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ يُتْبِعُونَ ذَلِكَ بِمَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ أَئِمَّةُ الْهُدَى، وَهَلْ يَخْفَى عَلَى ذِي عَقْلٍ سَلِيمٍ أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ خَيْرٌ مِمَّا هُوَ مَأْخُوذٌ عَنْ أَئِمَّةِ الضَّلَالِ وَشُيُوخِ التَّجَهُّمِ وَالِاعْتِزَالِ.....الَّذِينَ أَحْدَثُوا فِي الْإِسْلَامِ ضَلَالَاتٍ وَبِدَعًا، وَفَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص٣٩.

(٢) عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس الرازي، أَبُو مُحَمَّد الإمام ابن الإمام الحافظ أَبُو حاتم، رحل في طلب الحديث مع أبيه حتى أصبح من كبار حفاظ الحديث، كان مولده سنة (٢٤٠هـ)، وتوفي سنة (٣٢٧هـ)، له تصانيف، منها: الجرح والتعديل، التفسير، آداب الشافعي ومناقبه، وفضائل أَحْمَد. ينظر: طبقات الحنابلة، أبو يعلي، (٢/٥٥)، المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، (٢/٥٧)، لسان الميزان، (٣/٤٣٢).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل، (١/٢).

(٤) البرهان في علوم القرآن، (٢/١٥٦).

شَيئًا"[١].

وقال الشنقيطي: "وَخَيْرُ مَا يُفَسَّرُ بِهِ الْقُرْآنُ بَعْدَ الْقُرْآنِ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ"[٢].

وعلى هذا الطريق سار أئمة التفسير، فنجد أن حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنه طبق هذا المنهج في تفسيره للقرآن، فقد كان رضي الله عنه "إذا سئل عن الأمر فكان في القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به، فإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر، فإن لم يكن قال فيه برأيه"[٣]، وكذلك أئمة التفسير، كابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن كثير، وغيرهم، ومن أراد التعرف أكثر على ذلك، فهذه كتبهم شواهد صدق، ومنابر حق، طبقت ذلك المنهج أتم تطبيق، فرحم الله علماء أهل السنة رحمة واسعة.

وثمة أمرٌ آخر مهم لا يقل في أهميته عن سابقه، وهو كون تفسير القرآن بالسنة من أصح الطرق، فمن رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن الله جل جلاله هيأ لها سلف صدق حفظوا لها جميع ما تحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربنا عز وجل وسنة نبينا ﷺ حيث اهتموا بالسنة اهتمامًا منقطع النظير، فسارعوا في تدوينها وحفظها، وتمييز الصحيح من الضعيف فيها، والتعريف برجال إسنادها، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وقضوا على كل راوٍ بما يستحقه

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص ٥٣٢.

(٢) أضواء البيان، (٥/١١٣).

(٣) أثر صحيح، رواه عن ابن عباس رضي الله عنه عبيد الله بن أبي يزيد، سنن الدارمي، برقم، (١٦٨)، (١/٢٦٥)، مصنف ابن أبي شيبة، برقم، (٢٢٩٩٤)، (٤/٥٤٤)، كنز العمال، برقم، (١٦٢٣)، (١/٣٧٠).

من الاحتجاج وعدمه، وتنوعت أساليب عنايتهم بالسنة في كل عصر حسب الإمكانات والوسائل المتاحة، فوصلت إلينا صافية نقية، مبين صحيحها من سقيمها[(١)]، فكان تفسير القرآن بالسنة داخلاً ضمن ذلك الاهتمام، قال ابن أبي حاتم: "فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله ﷻ ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، رضي الله تعالى عنهم"[(٢)].

وقد نبه-رحمه الله- على ضرورة التمييز بين تلك الأحاديث، فقال: "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة، وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة"[(٣)].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرًا من العلماء قد نبهوا كثيرًا في كلامهم على أهمية الاعتماد على الأحاديث الصحيحة في تفسير القرآن، والتحرز عن الموضوع والضعيف، قال ابن الوزير اليمني: "وَأَصَح التَّفْسِير، تَفْسِير الْقُرْآن بِالْقُرْآنِ، ثمَّ بِالْحَدِيثِ فاذا اجْتمعَا وَكَثُرت الْأَحَادِيث، وَصحت كَانَ ذَلِك نورا

(١) ينظر: مقدمة عبد الرحمن المعلمي لكتاب الجرح والتعديل، (١/٢)، تدوين السنة نشأته وتطوره، د. محمد الزهراني، ص٢٥، كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة وأثرها في حفظ السنة، د. أحمد عمر هاشم، ص١٥، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، رفعت عبد المطلب، ص٤٣.

(٢) مقدمة كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١/٢).

(٣) المرجع السابق، (١/٢).

عَلى نور يهدي الله لنوره من يَشَاء"[١].

وقال ابن حجر العسقلاني[٢]: "وأما التفسير، فإن أولى ما فسر به كلام الله تعالى، ما ثبت عن النبي ﷺ ويحتاج الناظر في ذلك إلى معرفة ما ثبت مما لم يثبت"[٣].

وقال السيوطي: "وأما التفسير، فلأن أولى ما فسر به كلام الله-تعالى- ما ثبت عن نبيه ﷺ وأصحابه، وذلك يتوقف على معرفة ما ثبت مما لم يثبت "[٤].

وقال الشوكاني: "فإن ما كان من التَّفْسِيرِ ثَابِتًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كان المصير إليه متعينا، وتقديمه متحتمًا، غير أن الذي صحّ عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن، ولا يختلف في مثل ذلك من أئمة هذا الشأن اثنان"[٥].

ومما سبق، يتبين أن تفسير القرآن بالسنة النبوية من أحسن الطرق وأصحها في تفسير القرآن الكريم، فينبغي على المفسر ألا يعدل عنها وينتقل إلى ما بعدها من الأصول إلا في حالة عدم وجود ما يريده في بيان الآية من أقوال المصطفى ﷺ.

---

(١) إيثار الحق على الخلق، ص٢٥٤.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، (١/٢٢٧).

(٤) تدريب الراوي، (١/٥٩).

(٥) فتح القدير، (١/١٤).

سابعًا: أن القرآن الكريم لا يمكن أن يستغني عن بيان السنة النبوية.

تعتبر السنة النبوية مفتاح الكتاب العزيز، والنبراس الذي يهتدى به إلى كشف حقائقه، والوقوف على دقائقه، وهي الركن الركين الذي لا يقوم التفسير بدونه؛ لأن"من القرآن الكريم ما لا يمكن تحقيق معناه، أو إدراك أبعاد كُلِيهِ، أو تفصيل مجمله، أو كيفية أداء تكاليفه على الوجه المراد منه إلا توقيفًا ووحيًا، بما اختص به الله-تعالى- رسوله ببيانه، ولم يتركه لتعدد النظر الاجتهادي التفسيري، وهذا بالإجماع"(١).

ونلحظ في تفاسير علماء السلف إلحاحًا مستمرًا على ضرورة العـودة إلى السنة النبوية، وما ورد فيها من الأحاديث لبيان القرآن، والاعتماد عليها، وعدم الاستغناء عنها؛ كونها عمدة في التفسير، وهذا ما صرح به شيخ المفسرين، ابن جرير، حيث قال: "فقد تبين ببيان الله -جل ذكره- أن مما أنزل الله من القرآن، على نبيه ﷺ ما لا يُوصلُ إلى علمِ تأويله، إلا ببيان الرسول ﷺ وذلك تأويـل جميع ما فيه: من وجوه أمره- واجبه، وندبه، وإرشـاده- وصـنوفِ نهيـه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغِ فرائضهِ، ومقادير اللازم بعضَ خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آيهِ، التي لم يُدرَك علمُها إلا ببيان رسول الله ﷺ لأمَّته.

وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه، إلا ببيان رسول الله ﷺ بتأويله، بنصٍّ منه عليه، أو بدلالةٍ قد نصبها دالة أمَّتهُ على تأويله"(٢).

---

(١) دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د. فتحي الدريني، المقدمة، ص- هـ.

(٢) جامع البيان، (١/٦٨).

وعرف كثير من العلماء أهمية السنة، وأن القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن، وعليه، فإن تفسير القرآن لا يمكن أن يستغني عنها، إذ لولا بيان السنة للقرآن ما عرفنا كثيرًا من الأحكام كأعداد الصلوات، والركعات، ومقادير الزكوات، ومناسك الحج، وشعائر الإسلام، وغيرها، وتأتي خطورة هذا الأمر-أيضًا-من أننا إذا أهملنا الأحاديث والسنن فسيؤدي ذلك ولا ريب إلى استعجام كثير من القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل على الإسلام العفاء! [1].

إلى غير ذلك من الأقوال التي تدل على أن السنة لا يمكن أن يستغني عنها في تفسير القرآن الكريم.

ومن هذا المنطلق، تتجلى العلاقة التكاملية بين الأصلين الشريفين، وأنه لا يمكن أن يستغنى أحدهما عن الآخر في أمور، نلخصها فيما يأتي:

الأول: يسهم علم أسباب النزول في فهم الآيات القرآنية، وإزالة الإشكالات التي قد تنشأ عند بعض الناس من فهم غير سديد لآيات القرآن فيفهم منها ما لا يُفهم، ويظن فيها ما لا يُظن، وعند ذلك يتوقف فهم بعض الآيات على معرفة سبب نزولها[2]، ولذا قال ابن تيمية: "ومعرفة سبب النزول

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (٣٩/١)، جامع بيان العلم وفضله، (١١٩٤/٢)، الكفاية في علم الرواية، ص١٤، دفاع عن السنة، أبو شهبة، ص١٥، منهج الدفاع عن السنة، د. أحمد عمر هاشم، ص١٦٦، مكانة السنة في الإسلام، محمد أبو زهو، ص٥.

(٢) ينظر: المحرر في أسباب النزول، د. خالد المزيني، (٢٢/١)، تسهيل الوصول إلى علم أسباب النزول، خالد العك، ص٨.

يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"(١).

وقال ابن دقيق العيد(٢): "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"(٣).

وعلى نفس المنوال يرى الواحدي(٤)، أهمية معرفة أسباب النزول، فيقول: "وأولى ما تصرف العناية إليها-أي: أسباب النزول- لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها، وبيان نزولها"(٥).

والقول في أسباب النزول يتوقف على الرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب(٦)، ولا يكون ذلك إلا من طريق السنة النبوية، ومثال

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/٣٣٩).

(٢) محمد بن علي بن وهب، تقي الدين، ابن دقيق العيد، أبو الفتح القشيري، المنفلوطي، الشافعي، كان فقيهًا، مجتهدًا، محدثًا، ولد سنة (٦٢٥هـ)، وتوفي، سنة (٧٠٢هـ)، له تصانيف، منها: إحكام الأحكام، الإلمام، شرح الإلمام، وغيرها. ينظر: المعين في طبقات المحدثين، ص٢٢٥، أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي (٤/٥٨٦)، طبقات الشافعية الكبرى، (٩/٢٠٧)، الرد الوافر، ابن ناصر الدين، ص٥٨.

(٣) العجاب في بيان الأسباب، ابن حجر، (١/٩٤)، الإتقان في علوم القرآن، (١/١٠٨).

(٤) علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متوية، أبو الحسن الواحدي: المفسر، النحوي، اللغوي، توفي بنيسابور، سنة (٤٦٨هـ)، كان له معرفة بفنون من العلم. وله مصنفات كثيرة شهيرة، منها: البسيط، والوسيط، والوجيز، كلها في التفسير، وشرح ديوان المتنبي، وأسباب النزول، وغيرها. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، (١/ ٥٢٣)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص٢٠٠، طبقات المفسرين، السيوطي، ص٧٨، طبقات المفسرين، الداوودي، (١/ ٣٩٤).

(٥) أسباب النزول، الواحدي، ص٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص٨.

ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾ [البقرة: ١٥٨] نجد في ظاهر الآية أنها تنفي الجناح عمن لا يطوف بالصفا والمروة، وهو ما فهمه عروة بن الزبير[١] رحمه الله، ولكن الحديث (سبب النزول) بين معنى الآية، فقد ورد أن عُرْوَة قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ –رضى الله عنها– فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فَوَ اللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لاَ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَتَطَوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسْلِمُوا يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ، الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ المُشَلَّلِ، فَكَانَ مَنْ أَهَلَّ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا، سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا)[٢].

الثاني: أنه ورد في القرآن الكريم آيات مجملة، ولا طريق لبيان إجمالها إلا عن طريق السنة النبوية، قال الإمام الشافعي: "ومنه ما أحكم الله فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه، مثل عدد الصلاة والزكاة، وغير ذلك من فرائضه التي

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) الحديث رواه البخاري، برقم، (١٦٤٣)، (٢/١٥٧).

أنزل في كتابه"[١]، فالصلاة في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، لفظ مجمل، لا نستطيع من خلاله معرفة كيفية الصلاة، وأوقاها، وعدد ركعاها، وما هي شروطها، وماهي سننها، وما هي مبطلاها، فبين ﷺ الإجمال الكائن في لفظ الآية؛ حيثُ صَلَّى ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُمْ يَنْظُرُونَ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)[٢]، وَحَجَّ، وَقَالَ لَهُمْ: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ)[٣]، مبينًا بفعله ﷺ وقوله المقصود من لفظ الحج في قوله تعالي: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فهذه العبادات لو عمل بها على إجمالها الوارد في القرآن لما عرفنا أكثر الأحكام، ولم نعرف أعداد الصلوات، ولا عرفنا كيف نؤدي الزكاة، ولا كيف نحج البيت، فبينت السنة ذلك المجمل.

الثالث: وهو أن تأتي اللفظة في القرآن عامة، ولا سبيل لتخصيص ذلك العموم إلا عن طريق السنة، حيث تأتي السنة وتخصص ذلك العموم، وتبين ما لم يُرَدْ بلفظ العام[٤]، فإذا تحققنا أن الرسول ﷺ قال قولاً مخصصًا لعام الكتاب أو مقيدًا لمطلقه، كان ذلك دليلاً على أن مراد الكتاب ما وراء ما خصه الرسول

---

(١) الرسالة، ص٢١.

(٢) صحيح البخاري، برقم، (٦٣١)، (١/١٢٨).

(٣) صحيح مسلم، برقم، (١٢٩٧)، (٢/٩٤٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، (٢/٣٩٢)، أصول الفقه، محمد الخضري، ص١٧٤.

ﷺ[1]، وقد ذكر العلماء لهذا الوجه أمثلة كثيرة، منها: أن الله أمر أن يرث الأولادُ الآباءَ أو الأمهات كم جاء مبينًا في قوله تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. . . . . . .﴾ [النساء: ١١]، "فدلَّتْ السنة على أن الله إنما أراد مِمَّنْ سَمَّى له المواريثَ، من الإخوة والأخواتِ، والولد والأقارب، والوالدَيْنِ والأزواج، وجَمِيع مَنْ سَمَّى له فريضةً في كتابه، خاصًّا مِمَنْ سمى. وذلك أن يجتمع دينُ الوارثِ والمَوْروث، فلا يختلفان، ويكونان مِن أهْل دار المسلمين، ومن له عَقْدٌ من المسلمين يَأْمَنُ به على ماله ودَمِه، أو يكونان من المُشْركين، فيَتَوَارَثان بالشِّرْك. . . . . عن أسامة بن زيد، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (لاَ يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلاَ الكَافِرُ المُسْلِمَ)[2][3].

الرابع: أن يأتي الأمر في القرآن الكريم مطلقًا، ولا سبيل لتقييده إلا السنة النبوية، ومثاله، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحج: ٢٩]، فالطواف في الآية مطلق قيدته السنة النبوية، وبينت عدد الطواف وكيفيته، فقد جاء في الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: إن النبي ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ بِالبَيْتِ سَبْعًا، فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، فَصَلَّى خَلْفَ المَقَامِ، ثُمَّ أَتَى الحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ قَالَ: (نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ)، فَبَدَأَ بِالصَّفَا، وَقَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨][4].

---

(١) أصول الفقه، الخضري، ص١٨٨.

(٢) الحديث أخرجه البخاري، برقم، (٦٧٦٤)، (٨/١٥٦)، ومسلم، برقم، (١٦١٤)، (٣/١٢٢٣).

(٣) الرسالة، ص١٦٧.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، برقم، (٨٢٩)، (١/٣٧٢)، والترمذي في سننه، برقم، (٨٦٢)، =

الخامس: أن في القرآن آيات مشكلة، فتأتي السنة فتزيل ذلك الإشكال، ولا سبيل لإزالته إلا بالسنة، ومثاله: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فالظلم في الآية عام؛ فهو نكرة جاءت في سياق النفي، فأشكل على الصحابة، فجاءت السنة فأزالت ذلك الإشكال وبينت المراد، قال عبد الله بن مسعود ﷺ: لما نزلت هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، أَلاَ تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝١٣﴾ [لقمان: ١٣]"[(١)]، فبين الحديث النبوي أن المراد بالظلم هنا هو الشرك بالله-تعالى، وليس كل ما ينطبق عليه لفظ الظلم، فزال الإشكال عن الصحابة ﷺ.

السادس: جاءت أغلب قصص القرآن في نظمها على أسلوب الإيجاز، دون التفصيل، ليكون شبهها بالتذكير أقوى من شبهها بالقصص[(٢)]، ولا سبيل لمعرفتها إلا عن طريق النبي ﷺ فكان النبي ﷺ يفصل كثيرًا من تلك القصص، ومثال ذلك: كتفصيل قصة أصحاب الأخدود المشار لها في سورة البروج، قَالَ

=

(٢٠٧/٢)، والنسائي في سننه، برقم، (٢٩٦١)، (٢٣٥/٥)، وأبو داود في سننه، برقم (١٩٠٧)، (١٢٢/٢)، وغيرهم. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(١) صحيح البخاري، برقم، (٤٧٧٦)، (١١٤/٦)، وصحيح مسلم، برقم، (١٩٧)، (١١٤/١).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، (٩٦/١)، القصص القرآني وأثره في استنباط الأحكام، د. أسامة محمد حمزة، ص١٦.

تَعَالَى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۝٧ ......الآيات﴾ [البروج: ٤ – ٧] فقد ذكر النبي ﷺ كثيرًا من تفصيلاتها في حديث مشهور[1].

السابع: توضيح المبهم، ويتناول أشياء كثيرة، منها: تعيين أقوام، ومثاله، قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧]، فعين الرسول ﷺ القوم بقوله: (إن المغضوب عليهم هم اليهود، وإن الضالين هم النصارى)[2].

تعيين أماكن، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]: فبين رسول الله ﷺ ذلك بقوله: (الكوثر نهر، أعطانيه ربي ﷻ في الجنة)[3].

تعيين صلاة، ومثاله قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فبين ﷺ ذلك بقوله: (شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ)[4].

---

(١) أخرج الحديث الإمام مسلم في صحيحه، من حديث صهيب الرومي ﷺ، برقم، (٧٧٠٣)، (٢٢٩/٨).

(٢) مسند الإمام أحمد، برقم، (١٩٤٠٠)، (٣٧٨/٤)، صحيح ابن حبان، برقم، (٧٢٠٦)، (١٨٣/١٦).

(٣) مسند الإمام أحمد، برقم، (١٢٠١٣)، (١٠٢/٣)، مصنف ابن أبي شيبة، برقم، (٣٥٢٣٢)، (١٤٤/١٣)، والحديث صحيح، صحيح وضعيف الجامع الصغير، برقم، (٤٦١٤)، (٨٤٦/٢).

(٤) صحيح مسلم، برقم، (٢٠٥)، (٤٣٧/١).

تعيين مواقف، ومثاله قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩ ﴾ [الإسراء: ٧٩]: فبين ذلك المقام بقوله ﷺ: (هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي أَشْفَعُ لِأُمَّتِي فِيهِ)(١).

(١) مسند الإمام أحمد، برقم، (٩٦٨٥)، (١٥/٤٢٨)، قال الشيخ الألباني: الحديث حسن، سلسلة الأحاديث الصحيحة، برقم، (٢٣٦٩)، (٥/٤٨٤).

المبحث الثالث
أسباب طعن القرآنيين في السنة النبوية

إن المتمعن في كتابات القرآنيين يدرك أن هناك أسبابًا ودوافع مختلفة ومتنوعة وراء طعنهم في السنة النبوية، والباحث يسعى في هذا المبحث إلى الوقوف على أهم تلك الأسباب، التي كان لها الأثر البارز في ذلك الطعن، منها ما يأتي:

أولاً: الجهل بالعلوم الشرعية.

الجهل خطره عظيم، وأثره في الأمم والشعوب جسيم، إذ هو الذي يقود الناس إلى كل ضلال، ويسير بهم إلى دروب الغواية والهلاك، وما وقع فيه الناس من شرك وكفر وفجور وارتكاب للمعاصي أعظم أسبابه الجهل، فهو الداعي الأول للشرك بالله، ومعصية رسول الله ﷺ، ومن أجل إزالته بعثت الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم، وأرسل الرسول ﷺ أصحابه إلى القبائل والبلدان؛ ليعلموا الناس الدين، فإنه عن طريق الجهل نجد أن الجاهل بالدين يأخذ بعض جزئيات الدين ليهدم بها كلياته، قال الشاطبي في بيان هذا النوع من الجهلة: " فَتَارَةً آخِذًا بِبَعْضِ جُزْئِيَّاتِ الشَّرِيعَةِ فِي هَدْمِ كُلِّيَّاتِهَا، حَتَّى يَصِيرَ مِنْهَا مَا ظَهَرَ لَهُ بَادِيَ رَأْيِهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِمَعَانِيهَا وَلَا رُسُوخٍ فِي فَهْمِ مَقَاصِدِهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُبْتَدِعُ، وَعَلَيْهِ نَبَّهَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: (لَا يَقْبِضُ اللَّهُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ

النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)[١][٢].

وإن المتتبع لكتابات القرآنيين يظهر له بجلاء أن أصحابها لا يتصلون بعلوم الشريعة الإسلامية من قبيل ولا دبير، بل إن البون شاسع، والصلة بعيدة بينهما، ويعتبر أكثرهم من أجهل الناس بعلوم الشريعة، ولعل الاتصال بينهم وبين علوم الشريعة تأتي من جهة ما تتطلع إليه نفوسهم من الحصول على مرادهم من البحث في كتب الشريعة عن الأمور المتشابهة، والمسائل المشكلة-من وجهة نظرهم القاصرة- التي قد يستفيدون منها في صوغ الشبه، ونشر الشكوك حول الشريعة الإسلامية ومصادرها، التي قد تنطلي على بعض الضعفاء والجهلة من أبناء المسلمين.

وأصحاب هذه الطائفة-أيضًا- لم يعرف عنهم أنهم ممن تتلمذوا على أيدي علماء الشريعة، ونهلوا من المعين الصافي الذي يتلقى منه العلوم الإسلامية، وإنما عامتهم من أهل التخصصات العلمية والأدبية، فهم ما بين طبيب، ومهندس معماري، ومهندس زراعي، وكاتب في التاريخ، وشاعر، ومجهول الحال، وغير ذلك[٣].

وهذا الجهل المطبق بعلوم الشريعة الإسلامية، ومصادرها، وأسسها العلمية والمنهجية ساهم إسهامًا بارزًا في جعل القرآنيين يتنكرون للسنة النبوية،

---

(١) الحديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه الإمام البخاري، بـرقم، (١٠٠)، (١/٥٠)، والإمام مسلم، برقم، (٢٦٧٣)، (٤/٢٠٥٨).

(٢) الاعتصام، (٢/٦٨٠).

(٣) سبق التعريف بمهنة كل واحد منهم في مبحث أشهر القرآنيين الذين خاضوا في علم التفسير.

ويطعنون فيها، بل ويعلنون العداء لها، فكانت كتاباتهم عن السنة النبوية متسمة بالحدة، والغلظة، تدعو إلى تنحية السنة من مكانتها، والاستغناء عنها، وهذه نتيجة طبيعية لأمثال هؤلاء الذين لم يطلبوا الحق من أهله، ولم يتفيؤوا في ظلال مصادر الشريعة الإسلامية، ولم يطالعوا المؤلفات التي كتبت فيها، ليعلموا قدر منزلة السنة النبوية، وأنها تحتل مكان الصدارة، والمنزلة العلية بين الأصول التشريعية بعد القرآن الكريم.

ومن الأمور التي يجب على الباحث ذكرها –هنا– لارتباطها بالكلام، هو أن الجهل بعلوم الشريعة هو سبب قديم من الأسباب التي أدت إلى الطعن في السنة النبوية، يشترك معهم فيها، أسلافهم من الخوارج الذين كانوا النواة الأولى لهذا الفكر المنحرف، حيث وصفهم المصطفى ﷺ بأنهم: (يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)[1]. قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وأما قوله: (يقرؤون الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ). فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِقِرَاءَتِهِ إِذْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ السُّنَّةِ الْمُبَيِّنَةِ لَهُ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى جَهْلِ السُّنَّةِ وَمُعَادَاتِهَا وَتَكْفِيرِهِمُ السَّلَفَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ وَرَدَّهُمْ لِشَهَادَاتِهِمْ وَرِوَايَاتِهِمْ، تَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ بِآرَائِهِمْ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا فَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ، وَلَا حَصَلُوا مِنْ تِلَاوَتِهِ إِلَّا عَلَى مَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ الْمَاضِغُ الَّذِي يَبْلَعُ وَلَا يُجَاوِزُ مَا فِي فِيهِ مِنَ الطَّعَامِ حَنْجَرَتَهُ"[2].

---

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه بهذا اللفظ، برقم، (١٠٦٤)، (٢/٧٤١)، وهو في صحيح الإمام البخاري بلفظ قريب، برقم، (٤٠٩٤)، (٤/١٥٨١).

(٢) الاستذكار، (٢/٤٩٩).

وهم أيضًا كما قال الإمام أحمد رحمه الله: "عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين"[١].

ثانيًا: الجهل بالسنة النبوية وعلومها.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الطعن في السنة النبوية، هو الجهل بالسنة النبوية، فالمتأمل بعين البصيرة فيما قرره القرآنيون في كتاباتهم وأبحاثهم تجاه السنة النبوية من الطعن والتشكيك والرفض، خالفوا في ذلك جمهور علماء الأمة، يدرك يقينًا أن ذلك الأمر جاء نتيجة الجهل بعلوم السنة النبوية، والتجاهل لمترلتها، وعدم المعرفة بها سواء من ناحية الأسانيد أو المتون أو ما يتعلق بهما من أمور أخرى.

فمن جهة الأسانيد، نجد أن القرآنيين أعلنوا التبرم منها، وزعموا أنها أوجدت خصومة مستحكمة بين المسلمين والتعقل، بل اعتبروا الإسناد حصارًا للمسلم، وهو في ذاته-أي السند- يناقض المنهج العلمي، والتعقل المنطقي، والقرآن، والشهادة، كما صرح بذلك أحمد صبحي منصور[٢]، ويقول السيد

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد، ص٥٦، ٥٧.

(٢) ينظر: بحث: الإسناد والحديث، د. أحمد صبحي منصور، ص٣، ص٩، ص١١، وينظر أيضًا: محطات في سبيل الحكمة، ص٣٣٥، إنذار من السماء، ص٨٥.

صالح أبو بكر: "الحجة القوية على الذين يتعصبون لآراء شيوخهم أو معتقدات آبائهم أو يلغون عقولهم أمام أسانيد تأتيهم بأحاديث تكذب كتاب الله زعمًا منهم أن الشلل الإرادي لعقولهم احترامًا لتلك الأسانيد هو التعبد المطلوب، متناسين أن تقديس رجال الأسانيد هو التعبد المرفوض، وقد أنساهم الشيطان أن تقديس هؤلاء الرجال فيما يخالف كتاب الله هو أعظم أنواع الشرك الصحيح"[١].

وبالإضافة إلى هذه الآراء الشاذة رأى إسماعيل أدهم "أن الحديث قام بلا إسناد أولاً ثم جعل له فيما بعد ما يعرف بالإسناد"[٢]، وزعموا أن ذلك العمل للإسناد في عصور متأخرة عن ظهور الحديث، اختلقه المحدِّثون؛ كي يصبغوا على الحديث الصبغة العلمية[٣].

ولما كان موقفهم من الأسانيد كذلك، فإن كتابات القرآنيين قد انطلقت -وللأسف الشديد- صوب رجال الأسانيد الأمناء الثقات، وعلى رأسهم الأئمة العدول، صحابة الرسول ﷺ فرفضوا عدالة الصحابة، وتناولوهم مع بقية رجال السند بالجرح والطعن والتشكيك، وأطلقوا عليهم عبارات قاسية، حيث وصفوهم بالمنافقين، والأصنام، والهامانات، والسفهاء، والجهلاء، وعباد أصنام التاريخ، والآبائيين وغير ذلك من الألفاظ النابية[٤]، واعتبروا دراسة تلك

---

(١) الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، السيد صالح أبو بكر، ص٥.

(٢) من مصادر التاريخ الإسلامي، ص٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص١٠، ص١٨، إنذار من السماء، ص١٦٣.

(٤) ينظر: القرآن وكفى، ص٧٥، أضواء على السنة المحمدية، ص٣٢٩، أبو هريرة شيخ المضيرة، =

الأسانيد من قبل أئمة الحديث لم تكن خاضعةً للقيم والمعايير العلمية، بل خضعت للأهواء والعصبيات، واستطاع الكثير منهم تزوير الأسانيد[١]، قال أحمد صبحي منصور: "قام فحص الإسناد على أساس الهوى المذهبي والشخصي، و لم يحدث أن اتفقوا على أن ذلك الراوي ثقة أو أنه ضعيف"[٢].

وهذه الأحكام المسبقة نتجت عن قصور علم، ونقص دراية بما حققه علماء السلف في هذا الجانب، فإن علماء الأمة قد بينوا مقدار العناية الفائقة التي اعتنى علماء الحديث بالأسانيد ورجالها، عناية منقطعة النظير لم تكن في أمة أخرى، بل إن الإسناد الصحيح من خصائص الأمة الإسلامية[٣]، جاء في كتاب شرف أصحاب الحديث"إن الله كرَّم هذه الأمة، وشرَّفها، وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم، إسناد موصول"[٤]، وقال ابن حزم رحمه الله: "نَقْل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون

=

ص٥٨ وما بعدها، الأضواء القرآنية، ص٤، الحديث والقرآن، ص١٣٤، محطات في سبيل الحكمة، ص١١، ص١٨٤، ص ٢٥٠، ص٢٨٤، السنة الرسولية، ص٢٠٦، القصص القرآني(١)، ص١٢٨، إنذار من السماء، ص١٦٣، إله واحد ودين واحد، ص٨٢.

(١) ينظر: محطات في سبيل الحكمة، ص٢٧٥، ص٣٣٥، ص٣٧١، دليل المسلم الحزين، حسين أحمد أمين، ص١٠٥، تثوير القرآن، ص٥٣، سنة الأولين، ص٧١١.

(٢) الإسناد والحديث، ص٨.

(٣) ينظر: منهاج السنة النبوية، (٣٧/٧)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو ابن الصلاح، ص٢٥٥، اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص١٥٩، فتح المغيث، (٣٢٩/٣).

(٤) شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، ص٤٠.

سائر الملل"[١].

ومع ظهور الفرق المنحرفة، وانتشار الوضع أصبح السند الأداة القوية لحفظ السنة من أهل الكذب، قال الشوكاني رحمه الله: "وَحَمَاهَا بِحُمَاةٍ صَفَّدُوا- بِسَلَاسِلِ أَسَانِيدِهِمْ الصَّادِقَةِ- أَعْنَاقَ الْكَذَّابِينَ، وَكَفَاهَا بِكُفَاةٍ كَفُّوا عَنْهَا أَكُفَّ غَيْرِ الْمُتَأَهِّلِينَ مِنْ الْمُنْتَابِينَ الْمُرْتَابِينَ؛ فَغَدَا مَعِينُهَا الصَّافِي غَيْرَ مُقَذَّرٍ بِالْأَكْدَارِ، وَزُلَالُ عَذْبِهَا الشَّافِي غَيْرَ مُكَدَّرٍ بِالْأَقْذَارِ"[٢].

وقد أبان كثيرٌ من العلماء المكانة العالية للإسناد، فقال ابن المبارك[٣] رحمه الله: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٤].

ومما يدلل على صحة ما ذكره الباحث عن أهمية الإسناد، واهتمام علماء الأمة به "تلك التصانيف الضخمة التي ألفت في الرجال، فنشأ بذلك علم مستقل من علوم الحديث، وهو علم الرجال، وهذا علم واسع تتقطع فيه الأنفاس، فمنه كتب معرفة الصحابة، وكتب الطبقات، وكتب الجرح والتعديل،

---

(١) نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي، (٢/٦٠٤).

(٢) نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، (١/١٣).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة (١١٨هـ)، وتوفي سنة (١٨١هـ): كان أحد الأئمةِ الحافظ الأعلام، فقها، وعلمًا، وورعًا، وجهادًا، أفنى عمره في الأسفار، حاجًا ومجاهدًا وتاجرًا. وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء. له مصنفات، منها: كتاب في الجهاد، وكتاب في الرقائق وغيرهما. ينظر: تاريخ دمشق، (٣٢/٣٩٦)، وفيات الأعيان، (٣/٣٢)، تذكرة الحفاظ، (١/٢٠١).

(٤) مقدمة صحيح مسلم، (١/١٥)، العلل الصغير، الترمذي، ص٧٣٩، أدب الاملاء والاستملاء، عبد الكريم السمعاني، ص٧.

وكتب الأسماء والكنى والألقاب، وكتب المؤتلف والمختلف، وكتب المتفق والمفترق والمتشابه، وكتب الوفيات، وهي في مجموعها تدل دلالة عظيمة على الجهد المبذول في نقد الأخبار، وليس الأمر كما يتوهم الكثيرون ممن لا علم لهم بهذا الأمر"[١]، فجهلهم وعجزهم عن دراسة الإسناد دعتهم إلى التشكيك في صحته، والطعن في رجاله، ومن جهل شيئًا-كما قيل-عاداه[٢]، وقال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

وأما من جهة متون السنة، فإننا نجد كتابات المنكرين للسنة النبوية قد تواطأت على الترويج للطعن فيها والتشكيك في مصداقيتها من خلال المحاولة لعرض الأحاديث بصورة تبدو متعارضة-من وجهة نظرهم- ومتناقضة فيما بينها، بل ومعارضة للآيات القرآنية، فهي بحسب تعبير البعض منهم نصوص اخترعوها، وأكسبوها قدسية مع أنها تعارض القرآن، وهي أيضًا، متون غير متماسكة في سردها، وهي عبارة عن أساطير سطّرتها مخيلة الرواة، وحشو بها كتبهم[٣].

ويرون أن علماء الحديث تلقوا تلك المتون وأخذوها بدون فحص ولا تنقية بل كان جل عنايتهم بالأسانيد دون المتون[٤].

---

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين، الصديق بشير، ص ٧١، ٧٢.

(٢) ينظر: المدهش، ابن الجوزي، ص١٧، كتاب خاص الخاص، الثعالبي، ص٢٧.

(٣) ينظر: القرآن وكفى، ص٦٠، الحديث والقرآن، ص٩٣، ص١٥٦، ص١٦١، البيان بالقرآن، (١/٧٥).

(٤) ينظر: محطات في سبيل الحكمة، ص٢٩٦، تثوير القرآن، ص٣٣، تبصير الأمة بحقيقة السنة، ص١٦٨، ص١٨٠.

وهي دعاوى لا صحة لها على أرض الواقع عند النظر من خلال الأسس العلمية، والمبادئ الحديثية، القائمة على المعرفة التامة بالسنة وأسانيدها ومتونها.

فإن ما ادعوه من تعارض وتناقض بين الأحاديث النبوية فيما بينها-من جهة- وبينها وبين القرآن من جهة أخرى[(١)] لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه؛ لأنه صادر عن أناس غلب عليهم الجهل بالسنة، وقصور الاطلاع على شروحها، وتوجيهات العلماء لتلك الأحاديث، وإضافة إلى ذلك الجهل، سوء القصد حيث عمدوا إلى إثارة البلبلة في عقول كثير من أبناء المسلمين حول السنة النبوية.

وإن مما يؤسف له أن هؤلاء القرآنيين-ومع بلوغ بعضهم الدرجات العليا في تخصصاتهم العلمية- لم يطلقوا لعقولهم الأعنَّة؛ كي تنظر في علوم السنة، وكيف قام علماء الإسلام بتدوينها وفحص أسانيدها ومتونها، فإن منهج المحدثين-رحمهم الله تعالى- لم يكن مقتصرًا على نقل الرواية كيفما كانت، بل توجَّهَ إلى نقل الروايات على وجه الدقة والضبط والإتقان، كما توجَّه إلى نقد الروايات نقدًا علميًّا منضبطًا دقيقًا، ميّز بين الثابت وغير الثابت منها، وشمل نقد السند والمتن معًا[(٢)].

---

(١) قد احتوت مؤلفات المنكرين للسنة على عرض كثير من تلك الأحاديث، وليس المكان هنا صالح لعرض جهلهم وخبثهم، وما ادعوه من ذلك التعارض، ينظر في المؤلفات التي عرضوا فيها للتعارض بين الأحاديث على سبيل المثال: الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، السيد صالح أبو بكر، تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي، الحديث والقرآن، ابن قرناس، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم، جمال البنا، وغيرها.

(٢) ينظر: توثيق السنة وعناية السلف بها، د. عبد الله الرحيلي، ص٣٢.

ومن مظاهر تلك العناية بالمتون، أننا نجد كثيرًا من السلف وأهل التحري في الحديث، يقولون: "لا تجوز الرواية على المعنى، بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف"(١).

بل كان محمد بن سيرين(٢) يحدث بالحديث على حروفه(٣)، وكان طاووس(٤) يعدُّ الحديث حرفًا حرفًا(٥)، وغلب على الأئمة منهم(٦) الالتزام بالرواية الحرفية(٧)، وكان مالك-رحمه الله- يتقي في حديث رسول الله ﷺ الباء

---

(١) الكفاية، الخطيب البغدادي، ص١٩٨.

(٢) محمد بن سيرين، أبو بكر، التابعي الجليل البصري الأنصاري بالولاء، ، كان إمام وقته في علوم الدين بالبصرة. ولد بها سنة (٣٣هـ)، وتوفي بها سنة (١١٠هـ)، كان من أشراف الكتّاب، ينسب له كتاب(تعبير الرؤيا). ينظر: الثقات، ابن حبان، (٣٤٨/٥)، مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص١٤٣، رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، (١٧٨/٢).

(٣) الطبقات الكبرى، (١٤٤/٧).

(٤) طاووس بن كيسان الخولانيّ الهمدانيّ، بالولاء، أبو عبد الرحمن: من أكابر التابعين، تفقهًا في الدين ورواية للحديث، وتقشفا في العيش، أصله من الفرس، ومولده ومنشؤه في اليمن، سنة (٣٣هـ). توفي حاجًا بالمزدلفة أو بمنى، سنة (١٠٦هـ). ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، (٣٦٥/٤)، طبقات المفسرين، الأدنه وي، ص١٢.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، (١٩١/٧)، الزهد، الإمام أحمد، ص١٥٧، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص٥٩١، الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٦٩/٦).

(٦) كالقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ورجاء بن حيوة، والزهري، وعبد الملك بن عمير، وعقيل بن خالد الأيلي، وغيرهم كثير. ينظر في ذلك: الطبقات الكبرى، (١٤٣/٥)، (١٤٤/٧)، (٣١٦/٧)، تاريخ دمشق، (١٨٩/٥٣)، إكمال تهذيب الكمال، (٣٦٦/٤).

(٧) ينظر المصادر السابقة الجزء والصفحة نفسها.

والتاء، والتي والذي، ونحوهما[١]، وقد صور لنا الأعمش[٢] تشدد الرواة في نقل الرواية بالحرف، فقال: "كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا أو الفًا أو دالاً"[٣].

وهذه الافتراءات-أيضًا- تدل على جهلهم المطبق بمنهج المحدثين، ذلك العلم الذي يعتبر في غاية الأهمية والدقة، ولا يمكن الحصول على هذا العلم إلا لمن خاض غمار هذا العلم وجالس أهله، وعرف كتاباتهم، وتلقى-عنهم- أصوله وفروعه، وأتقن مبادئه وقواعده، قال ابن القيم-رحمه الله تعالى- عندما سئل، هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط دون أن ينظر في سنده: "فَقَالَ هَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُشَرِّعُهُ لِلْأُمَّةِ، بِحَيْثُ كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لَهُ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ الْكِرَامِ فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدْيِهِ وَكَلَامِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ -مَا لَا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُتَّبِعٍ مَعَ مَتْبُوعِهِ فَإِنَّ لِلْأَخَصِّ بِهِ الْحَرِيصِ عَلَى تَتَبُّعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ

---

(١) ينظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص١٧٩، ترتيب المدارك وتقريب المسالك،

القاضي عياض، (٢٩/٢)، الكفاية في علم الرواية، ص١٧٨.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الكفاية، ص١٧٧.

الْعِلْمِ بِهَا وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَمَا لَا يَصِحُّ مَا لَيْسَ لِمَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهَذَا شَأْنُ الْمُقَلِّدِينَ مَعَ أَئِمَتِهِمْ يَعْرِفُونَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَنُصُوصِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ وَأَسَالِيبِهِمْ وَمَشَارِبِهِمْ مَا لَا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُمْ"(١).

وقال ابن خلدون(٢): "وذلك أنّ الحذق في العلم والتّفنّن فيه والاستيلاء عليه إنّما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله. وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفنّ المتناول حاصلاً، وهذه الملكة هي في غير الفهم والوعي؛ لأنّا نجد فهم المسألة الواحدة من الفنّ الواحد ووعيها مشتركًا بين من شدا في ذلك الفنّ وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العاميّ الّذي لم يعرف علمًا، وبين العالم النّحرير. والملكة إنّما هي للعالم أو الشّادي في الفنون دون من سواهما، فدلّ على أنّ هذه الملكة غير الفهم والوعي"(٣).

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص٤٤.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، أبو زيد، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. أصله من إشبيلية، ومولده بتونس، سنة (٧٣٢ھ). رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس، ثم توجه إلى مصر، فتولى قضاء المالكية فيها، توفي فجأة في القاهرة، سنة(٨٠٨ھ)، له مصنفات، منها: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، شرح البردة، وشفاء السائل لتهذيب المسائل. ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب، (٣/٣٧٧)، رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر، ص٢٣٣، الأعلام، (٣/٣٣٠).

(٣) تاريخ ابن خلدون، ص٥٤٣.

ثالثًا: سوء الفهم.

يعتبر سوءُ الفهمِ للنصوصِ الشرعيةِ نقطةَ ارتكازٍ وسببًا من أهم الأسباب التي أدت بالقرآنيين إلى الطعن في السنة النبوية، وليس الأمر بدعًا؛ فإن القارئ لكتب التاريخ والفرق الإسلامية يستنتج أن كثيرًا من الانحرافات والبدع التي ظهرت في تاريخ الإسلام كان من أهم أسبابها هو سوء الفهم للنصوص الشرعية[١]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وَكَانَتْ الْبِدَعُ الْأُولَى مِثْلُ بِدْعَة الْخَوَارِجِ إنَّمَا هِيَ مِنْ سُوءِ فَهْمِهِمْ لِلْقُرْآنِ، لَمْ يَقْصِدُوا مُعَارَضَتَهُ لَكِنْ فَهِمُوا مِنْهُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ فَظَنُّوا أَنَّهُ يُوجِبُ تَكْفِيرَ أَرْبَابِ الذُّنُوبِ؛ إذْ كَانَ الْمُؤْمِنُ هُوَ الْبَرَّ التَّقِيَّ. قَالُوا: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بَرًّا تَقِيًّا فَهُوَ كَافِرٌ، وَهُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ"[٢].

ولما لم يكن بإمكان الإنسان المسلم الوصول إلى مراد الله تعالى، ومراد رسوله ﷺ في النصوص الشرعية إلا عن طريق الاستقامة في فهم الأدلة، وجب على طالبي الأدلة الشرعية أن يبحثوا عن الطريق الموصل لحسن الفهم، وأن يجعلوا حسن الفهم قاعدة أساسية ينطلقون من خلالها لبناء الأفكار الصحيحة المنبثقة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: "فَيَجِبُ أَنْ يُفْهَمَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ مُرَادُه مِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ وَلَا تَقْصِير، فَلَا يُحَمَّلُ كَلَامُه مَا لَا يَحْتَمِلُه، وَلَا يُقَصَّرُ به عَنْ مُرَادِ مَا قَصَدَه مِنَ الْهُدَى وَالْبَيَانِ، فَكَمْ حَصَلَ بِإِهْمَالِ

---

(١) ينظر: الروح، ابن القيم، ص٦٣.

(٢) مجموع الفتاوي، (١٣/٣٠).

ذَلِكَ وَالْعُدُول عَنْهُ مِنَ الضَّلَال وَالْعُدُولِ عَنِ الصَّوَابِ -مَا لَا يَعْلَمُه إِلَّا اللَّهُ. بَلْ سُوءُ الْفَهْمِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَصْلُ كُلِّ بِدْعَة وَضَلَالَة نَشَأَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ خَطَأٍ فِي الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ سُوءُ الْقَصْدِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ"(١).

ومن ناحية أخرى فإنَّ "صِحَّة الْفَهْمِ وَحُسْن الْقَصْدِ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى عَبْدِهِ، بَلْ مَا أُعْطِيَ عَبْدٌ عَطَاءً بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ وَلَا أَجَلُّ مِنْهُمَا، بَلْ هُمَا سَاقَا الْإِسْلَامِ، وَقِيَامُهُ عَلَيْهِمَا، وَبِهِمَا يَأْمَنُ الْعَبْدُ طَرِيقَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ فَسَدَ قَصْدُهُمْ وَطَرِيقُ الضَّالِّينَ الَّذِينَ فَسَدَتْ فُهُومُهُمْ، وَيَصِيرُ مِنْ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ حَسُنَتْ أَفْهَامُهُمْ وَقُصُودُهُمْ، وَهُمْ أَهْلُ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِينَ أُمِرْنَا أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا صِرَاطَهُمْ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَصِحَّةُ الْفَهْمِ نُورٌ يَقْذِفُهُ اللَّهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ، يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ، وَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالْغَيِّ وَالرَّشَادِ"(٢).

ولهذا، فإن سوء الفهم آفة من الآفات التي تتعرض لها نصوص الوحيين من قبل كثير من الفرق المنحرفة، وعلى رأسهم القرآنيون الذي نتج عن سوء فهمهم لكثير من الآيات القرآنية الطعنُ في السنة، وإنكار كونها مصدرًا من مصادر الشريعة، ومن تلك الآيات التي ساء فهمهم لها، واستشهدوا بها على إنكار السنة، وتدعيم رأيهم الطاعن في السنة النبوية، قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن

(١) الروح، مرجع سابق، ص٦٢، ٦٣.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، (١/٦٩).

شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، حيث فهموا منها أن القرآن الكريم قد حوى كل شيء من أمور الدين والدنيا، وفصله وبينه، و لم يترك شاردة ولا واردة إلا وبيَّنها، فلا يحتاج معه إلى غيره يستعان به في بيانه، وتفصيل أحكام الشريعة، ومن اتبع غيره من الكتب فقد اتهم القرآن بأنه فرط في الدين وأن أحكامه غير وافية.

قال جمال البنا: "يدل على أن الكتاب قد حوى كل شيء من أمور الدين، وكل حكم من أحكامه، وأنه بيَّنه وفصله بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر كالسنة، وإلا كان الكتاب مفرطًا فيه"[(١)].

وقال سامر إسلامبولي: "الكتاب هو شرع الله الذي أنزله للناس وحيًا إلى الرسول[ﷺ]، وقد احتوى الكتاب الشرع كله ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، مما يؤكد انتفاء صفة المصدرية الشرعة[(٢)] النظرية عن غير الكتاب"[(٣)].

وقال نيازي عز الدين في تفسيرها: "أي أن الله-سبحانه- لم يترك شاردة ولا واردة إلا وحسب حسابها في القرآن الكريم، فإذا كنا نؤمن بالله وبكتابه القرآن، وبكل ما قاله فيه فيجب أن يكون تفسير هذا الموضوع موجودًا في القرآن نفسه؛ لأنه ليس من كتاب آخر لله سواه نستطيع أن نلجأ إليه لنجد الجواب الشافي والمقنع"[(٤)] واعتبرها من الحقائق العلمية في يومنا، ومعجزة؛ لأن "الله-سبحانه- لم يفرط في القرآن بشيء، فالقرآن كتاب كامل يجيب عن كل التساؤلات

---

(١) السنة ودورها في الفقه الجديد، ص٣٣.

(٢) هكذا كتبها، ولعله يريد: الشرعية.

(٣) المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، ص١٤٣.

(٤) إنذار من السماء، ص١٣٧.

الإنسانية ضمن المعلومات الإنسانية المسموح لهم بها في الحياة الدنيا، وحسب مصادر معلوماتهم المعتمدة على الحواس من بصر وسمع وفكر وإدراك"[١]، وممن استدل بها –أيضًا- على هذا المعنى، محمد توفيق صدقي[٢]، ومحمود أبو رية[٣]، ومصطفى المهدوي[٤]، وأحمد صبحي منصور[٥]، وغيرهم.

وهذا الفهم للآية القرآنية مبني على فهم غير سوي، لأمور:

١- أنهم قاموا على تفسير الآية منطلقين من اعتقاد مقرر في فكرهم، قائم في أذهانهم، وهو أن القرآن قد حوى كل شيء، فلا داعي للسنة.

٢- أن المراد بقوله ﴿فِي الْكِتَابِ﴾ أنه اللوح المحفوظ كما حكاه جمع من أهل التفسير[٦]، قال ابن عباس: "ما تركنا شيئًا إلاَّ قد كتبناه في أمِّ الكتاب، يعني اللوح المحفوظ مما يكون وكان"[٧]. وسياق الآية يرجح ذلك؛ لأن الآية كاملة ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨]، "فالآية تتحدث عن عظيم علم الله-تعالى- وإحاطته بكل شيء في الوجود من دواب وطيور وغيرها، وقد شمل علم الله-

(١) المرجع السابق، ص١٩٩.

(٢) ينظر: حوار حول: الإسلام هو القرآن وحده، ص٦٠.

(٣) ينظر: أضواء على السنة المحمدية، ص٤٠، ص٤٠٤.

(٤) ينظر: البيان بالقرآن، (١/ ١١).

(٥) ينظر: القرآن وكفى، ص١٠-١١، الصلاة بين القرآن الكريم والمسلمين، ص١٠١.

(٦) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (١/ ٥٦٠)، بحر العلوم، السمرقندي، (١/ ٤٤٦)، الكشف والبيان، الثعلبي، (٤/ ١٤٦)، معالم التنزيل، البغوي، (٢/ ١٢٢).

(٧) الهداية لبلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، (٣/ ٢٠١٥).

سبحانه- كل شيء، وقدر ما يقع لكل منها، ثم إليه يحشر الكل"[(١)].

٣- وعلى التسليم لأصحاب القول الثاني القائلين إن المراد به القرآن، فإن العلماء يوجهون ذلك بقولهم: إن هذا من العام الذي أريد به الخاص؛ لأن المعنى: ما فرطنا في الكتاب من شيء بالعباد إليه حاجة إلا وقد بيناه، إما نصًا، وإما دلالة، وإما مجملاً، وإما مفصلاً، فيكون المقصود: أن القرآن لم يفرط في شيء من كليات الشريعة وجزئياتها، فوضع في القرآن الأصول والقواعد التي يحتاج إليها المسلم، وأحال المسلم في معرفة التفاصيل على السنة، فاتباع السنة هو اتباع للقرآن[(٢)].

٤- أن هذا التفسير الرافض للسنة مخالف لما أرشدنا الله إليه في كتابه من اتباع رسوله ﷺ، بقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وما أمرنا به من طاعته، بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

ومنها، قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فقد فهم القوم من الآية أن الله-تعالى- يحذر عباده من الاتباع لحديث غير القرآن، والإيمان به، وهو حديث رسول الله ﷺ المروي عن صحابته ﷺ، ولكنَّ الناس خالفوا ما أمرهم

---

(١) شبهات حول السنة، د. محمود مزروعة، ص٨٥.

(٢) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي، (٢/٢٦٩)، حوار حول الإسلام هو القرآن وحده: بحث: أصول الإسلام، طه البشري، ص٩٣، السنة النبوية في مواجهة التحديات، ص١٦.

به الله.

قال نيازي عز الدين: "والله-تعالى- يعلم الغيب ويعلم المستقبل، وهو يدرك أن الناس سوف يقعون في مشكلة الحديث في الإسلام، ولذلك أنزل لنا نحن هذه الآيات حتى نتفهمها ونتدبرها، وكأن الله يخاطبنا بهذه الآية، ويقول لنا: أبعد آياتي وحديثي في القرآن تبحثون عن أحاديث وتروون عن أبي هريرة وابن عباس(رضي الله عنهما)؟ ، والله يدرك أن موقف الناس لن يكون موحدًا، لذلك يقول سبحانه: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [لقمان: ٦]"(١)، وممن استشهد بالآية وتبنى هذا الفهم، توفيق صدقي(٢)، وأحمد صبحي منصور(٣)، ومصطفى المهدوي(٤)، ونيازي عز الدين(٥).

ويتضح من هذا النص أن الكاتب قد وقع في سوء فهم للآية من جهات عدة:

الأولى: أنه حكم على أن سبب نزول الآية إدراك الله-تعالى-أن الناس سوف يتبعون الحديث ويعتمدون عليه كمصدر لدينهم، فأنزل الآية الكريمة، وهذا القول لم يقل به أحد من أئمة التفسير في بيان الآية، وإنما هذا القول اختلاق من الكاتب، وتقوُّل على الله بلا علم.

---

(١) إنذار من السماء، ص١٣٦.

(٢) حوار حول: الإسلام هو القرآن وحده، ص٦٠.

(٣) ينظر: القرآن وكفى، ص١٠-١١،

(٤) ينظر: البيان بالقرآن، (١/ ١١).

(٥) إله واحد ودين واحد، ص٢١١.

الثانية: يظهر من هذا التفسير إهمال الكاتب للسياق القرآني، إذ الآية في سياق المكذبين، وأن الله نعى عليهم تفكيرهم، وإخلالهم في التفكر في الآيات الكونية المنصوبة في الآفاق والأنفس، وفي هذا الاستفهام من التقريع والتوبيخ ما لا يقدر قدره[١]، ثم قال لهم: "فبأيّ تخويفٍ وتحذير وترهيب بعد تحذير محمد ﷺ وترهيبه الذي أتاهم به من عند الله في آي كتابه، يصدِّقون، إن لم يصدقوا بهذا الكتاب الذي جاءهم به محمد ﷺ من عند الله تعالى؟ "[٢].

الثالث: أن الكاتب جعل السنة النبوية من (لهو الحديث)، وهذا من الفساد البين، والضلال البعيد، جره إليه سوء فهمه وفساد قصده؛ ليدلل به على صحة فكره ومنهجه، فيؤول الآيات إلى ما يحتاجه لتدعيم فكره.

الرابع: لو سلمنا جدلاً بوجود سبب لنزول الآية-حسب زعمه- فمن المعلوم أن أسباب النزول عبارة عن أحاديث رويت في بيان الآيات، فتكون جزءاً من السنة النبوية، فكيف يستشهد بالسنة على إنكار السنة.

وقد استشهدوا بآيات كثيرة، وفهموا منها أنها دليلٌ لهم على الطعن في السنة وردها، منها:

قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الكهف: ٢٦ - ٢٧][٣].

ومنها، قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾

(١) ينظر: فتح القدير، (٣٠٩/٢)، محاسن التأويل، (٢٢١/٥)، التحرير والتنوير، (١٩٨/٩).

(٢) جامع البيان، (٦٠٣/١٠).

(٣) ممن استشهد بها، القرآن وكفى، ص٧.

[الجاثية: ٦][١].

ومنها، قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [النحل: ٨٩][٢]. وهناك آيات كثيرة استشهدوا بها في غير محلها، وساء فهمهم في تأويلها.

رابعًا: القراءة العضين[٣].

تمثل القراءة الشمولية للنص الشرعي جانبًا من أهم جوانب الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، وعاملاً يأتي في مقدمة العوامل التي تؤدي بالأمة عند التمسك بها إلى الائتلاف والبعد عن الفرقة والاختلاف؛ لأنه منهج الراسخين في العلم الذين أخرجوا للأمة منهجًا مشرقًا، تناولوا من خلاله النصوص الشرعية بشيء من التكامل والشمول، أسهم-إلى حد كبير- في الوصول إلى الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، وإدراك ما يُوهم اللبس، ويُوقعُ في الخطأ، ودفع الشكوك والشبهات عن النصوص الشرعية؛ لأنها يفسر بعضها بعضًا، ولا تفهم فهمًا صحيحًا إلا من خلال جمعها، فهي تمثل نسيجًا متلاحمًا، لا خلل فيه، ولا تعارض، ولا اضطراب[٤].

(١) ممن استشهد بها، القرآن وكفى، ص١٣، المعجزة الكبرى(إحدى الكبر)، عدنان الرفاعي، ص٦٤٠.

(٢) ممن استشهد بها: المعجزة الكبرى(إحدى الكبر)، ص٢٩٦.

(٣) قال الشوكاني: "عِضِينَ جَمْعُ عِضَةٍ، وَأَصْلُهَا عِضْوَةٌ فِعْلَةٌ مِنْ عَضَى الشَّاةَ إِذَا جَعَلَهَا أَجْزَاءً، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا: الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ أَجْزَاءً مُتَفَرِّقَةً ". فتح القدير، (١٧٢/٣).

(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، (٢١٢/٢)، النبذة الكافية في =

بيد أن المنحرفين حاولوا طمس معالم النور والإشراق في النصوص الشرعية من خلال استعمالهم القراءة العضين بشكل واسع في التعامل معها، وقد وجدت هذه النزعة في فكرهم بشكل كبير، حيث توجهوا إلى النصوص الشرعية بتلك الآلية، فأدت بهم إلى الضلال، والطعن في مصدر الشريعة.

إن هذه القراءة اعتمدت في منهجيتها على التفريق "بين الأحاديث والنصوص الواردة في المسألة الواحدة، فلا تضم الواحد منها إلى الآخر حال تناولها لمسألة معينة أو حكمها، فيأتي الحكم المستفاد من تلك النصوص مجتزأً، لا يفي بالغرض الذي لأجله وردت النصوص، ولا محققًا لمقاصد التشريع وحكمته، بل قد يأتي الحكم في بعض الأحيان مخالفًا ومناقضًا للحكمة المقصودة من التشريع"[١].

وبمقتضى هذه القراءة يعمد كثير من أهل الأهواء والانحراف إلى تناول النصوص الشرعية تناولاً مبتسرًا، يؤدي إلى إظهار تلك النصوص وكأنها نصوص متعارضة فيما بينها ومتناقضة، وهذا الأمر حذر منه علماء الأمة، فقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: "وَحَرَمَ اللَّهُ ﷻ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ كُلَّهُمْ، أَنْ يَجِدُوا عِنْدَ أَشْيَاعِهِمْ، أَوْ بَأَسَانِيدِهِمْ، حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ الرَّسُولِ أَوْ فَرْضًا أَوْ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ، إِلَّا مَا يَعْتَلُّونَ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ، إِذْ بَدَا لَهُمْ، كَالَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ

=

أحكام أصول الدين، ابن حزم، ص٣٥.

(١) ندوة: الحديث الشريف وتحديات العصر، بحث: أثر القراءة العضين وتداعياها في فهم السنة النبوية، د. رقية طه العلواني، (١/ ١٥٠).

عِضِينَ، فَآمَنُوا بِبَعْضٍ، وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ، فَمَنْ رَدَّ بَعْضَ السُّنَنِ مِمَّا نَقَلَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَرُدَّ بَاقِيَ السُّنَنِ، حَتَّى يَتَخَلَّى مِنَ السُّنَنِ وَالْكِتَابِ، وَأَمْرِ الْإِسْلَامِ أَجْمَعَ"(١). وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: "فلا يجوزُ أن يُجعلَ كلامُ اللهِ ورسولِهِ عِضِين بحيث يؤمن ببعض معانيه، ويُكفر ببعضها"(٢).

ولا يخفى خطورة هذا العمل، وما يترتب عليه من فتح باب الشك والطعن في نصوص الشريعة، سواء منها القرآنية أو النبوية؛ لأنه "لا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها، وكل من عند الله ﷻ وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق"(٣).

وقد تبنى القرآنيون هذه المنهجية التجزيئية الانتقائية، وأولوها عناية كبيرةً، وكانت معلمًا بارزًا في كتاباهم؛ خدمةً لفكرهم، حيث قاموا بالاعتماد على بعض الأحاديث الواردة في باب معين وتركوا الأحاديث الأخرى-في نفس الباب- التي تبينها وتوضحها، ومن أمثلة ذلك، تلك الأحاديث التي اعتمدوا عليها للطعن في السنة النبوية، وهي أحاديث (نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث وتدوينه) وأغفلوا بقية الأحاديث الأخرى الواردة في نفس المسألة التي تأذن بكتابة الحديث، وقالوا: إن الأدلة النقلية الوثيقة قد تظافرت على أن الرسول ﷺ نهى أصحابه عن تدوين الأحاديث، فلم تكتب الأحاديث في عهد الرسول ﷺ

(١) خلق أفعال العباد، البخاري، ص٧٦.

(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص٢٤١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، (٢/٢١).

كما كان يكتب القرآن، وإنما كان التدوين في عصور متأخرة اعتمدت على المشافهة؛ فلا يجوز العمل بها، ولا الاعتماد عليها في بيان أحكام الشرع[١]، واستشهدوا على ذلك بأحاديث، منها:

حديث: (لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[٢].

حديث: (لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ، مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ)[٣].

---

(١) ينظر في كلامهم عن النهي عن تدوين السنة: أضواء على السنة المحمدية، ص١٩، حوار حول: الإسلام هو القرآن وحده، ص٥٨، تدوين السنة، إبراهيم فوزي، ص٤٣، القرآن وكفى، ص٧٠، عذاب القبر والثعبان الأقرع، أحمد صبحي منصور، ص٣، الأضواء القرآنية، ص١٢، البيان بالقرآن، (١/٢٤)، محطات في سبيل الحكمة، ص١٣٢، الكتاب والقرآن، ص٥٤٦، القصص القرآني(١)، ص٥٨، سنة الأولين، ص٥٣٠، إنذار من السماء، ص١٠٧، ص١١٧، السنة غير الحديث، ص٢٩، تثوير القرآن، ص٦٧، إله واحد ودين واحد، ص٩٦، تبصير الأمة بحقيقة السنة، ص ٧، ١٤، ٢٢٥، الأصلان العظيمان، ص٢٦٨، جناية قبيلة حدثنا، جمال البنا، ص٨، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم، ص١٤، الحديث والقرآن، ص١٧.

(٢) الحديث عن أبي سعيد الخدري، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، برقم، (٣٠٠٤)، (٤/٢٢٩٨).

(٣) الحديث عن أبي سعيد الخدري، أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم، (١١٠٨٥)، (١٧/١٤٩)، والنسائي في السنن الكبرى، برقم، (٧٩٥٤)، (٧/٢٥٤)، وابن حبان في صحيحه، برقم، (٦٤)، (١/٢٦٥)، والحاكم في المستدرك، برقم، (٤٣٧)، (١/٢١٦)، قال الشيخ الألباني: الحديث صحيح. ينظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، برقم، (٦٤)، (١/١٩١).

حديث: (أَنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوا النَّبِيَّ ﷺ فِي أَنْ يَكْتُبُوا عنْهُ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ)[١].

وغيرها.

وقد حظيت هذه الأحاديث بنصيب وافر من الاهتمام من قبل منكري السنة[٢]، لاعتمادهم عليها في إثبات ما يريدون الوصول إليه من إنكار السنة، ولو نظر هؤلاء إلى الأحاديث بعين الانصاف، وجمعوا بين موهم التعارض، لعلموا أن ذلك التعارض ظاهري[٣] عرض لعقولهم القاصرة، وكان الأسلم لهم

(١) الحديث عن أبي سعيد الخدري، أخرجه الدارمي في سننه، برقم، (٤٦٥)، (١/٤١٣)، وقال محقق الكتاب: الحديث صحيح.

(٢) قد يتبادر إلى ذهن البعض أنهم يأخذون بالأحاديث، وليس الأمر كذلك، بل إنهم لا يقرون بالأحاديث النبوية جملة وتفصيلاً، ولكنهم استدلوا بها من باب إلزام الخصم–كما يقولون– بما هو مُسلّمٌ عنده، قال الطبيب توفيق صدقي: "أسباب استشهادي بأحاديث الآحاد في مقالاتي. اعلم بأن من الحجج ما يسمى (بالإقناعي)، وذلك أن تحتج على الخصم بما هو مسلّم عنده، كأن تحتج على النصراني ببعض ما في الإنجيل الحالي، وإن كنت غير معتقد له. فأنا أورد الأحاديث غالبًا لا لأثبت معتقدي لنفسي، بل لأقنع من لا يقنع إلا بها، ولست أعول في براهيني القطعية إلا على ما يفيد اليقين، فما أذكره من الأحاديث إما لإقناع المسلمين وإلزامهم بها أو التكثير من الأدلة بضم ضعيفها إلى قويها ليقوى بها مع استعمال مبدأ الاستنتاج والنقد فيها". دين الله في كتب أنبيائه، توفيق صدقي، ص١٩٦.

(٣) وضع العلماء لدفع ذلك التعارض الظاهري عدداً من المسالك، تضبطها مجموعة من القواعد والشروط، ويربط بينها جملة من المعايير المنظمة لترتيبها وتسلسلها، فشكلت هذه المسالك مع شروطها وقواعدها منهجاً متكاملاً، سمي منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، يدفع به التعارض الظاهري بين مختلف الحديث. ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، د. عبد المجيد السوسوة، ص٢١، ٢٢.

أن يضموا هذه الأحاديث الواردة بعضها إلى بعض؛ ولو فعلوا ذلك لقادهم إلى ما انتهى إليه المحققون من العلماء من الجمع بين الأدلة والنصوص، فالعلماء حين أدركوا خطر هذا التعارض سارعوا إلى الجمع بين الأحاديث الواردة في باب النهي، والأخرى الواردة في باب الإذن بالكتابة، وأزالوا اللبس والإشكال، وخرجوا من خلال الجمع بين الروايات، بتوجيهات لذلك التعارض، فقالوا: بأن ذلك يكون من منسوخ السنة بالسنة، فكان النهي عن الكتابة ثم نسخ بالإباحة[١]، وإليه ذهب جمهور العلماء كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[٢].

وقيل: إنما كان النهي أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة في أول الإسلام؛ لئلا يختلط الوحي الذي يتلى بالوحي الذي لا يتلى، ويشتبه على القارئ، بسبب أنه لم يكن قد اشتد إلف الناس بالقرآن، ولم يكثر حفاظه والمتقنون له، فلما ألفه الناس، وعرفوا أساليبه، وكمالَ بلاغته. . . . . فلم يخش اختلاطه بعد ذلك. وأما أن يكون نفس الكتاب محظورًا وتقييد العلم بالخط منهيًا فلا[٣].

---

(١) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص٤١٢، توجيه النظر إلى مصطلح أهل الأثر، طاهر الجزائري، (١/٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى، (٢١/٣١٨).

(٣) ينظر: معالم السنن، الخطابي، (٤/١٨٤)، النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، (٤/٢٥٣)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، (٣/٤٠٢)، شرح السنة، البغوي، (١/٢٩٥)، المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي، (١٨/١٣٠)، فتح المغيث بشرح ألفية العراقي في الحديث، العراقي، =

وقيل: النهي لمن أُمِنَ عليه النسيانُ ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الخط، إذا كتب، والإذن لمن خيف نسيانه، ولم يوثق بحفظه(١).

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا بد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد، والعلة هنا هو خوف الانكباب على درس غير القرآن، وترك القرآن اعتمادًا على ذلك، وأنه لما زالت العلة، ورد الإذن بالكتابة(٢).

وممن سلك هذا المسلك في إزالة الإشكال حول أحاديث النهي عن تدوين الحديث والإذن، الدكتور مصطفى السباعي، حيث قال: "وأعتقد أنه ليس هنالك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن، إذا فهمنا النهي على أنه نهي عن التدوين الرسمي كما كان يُدَوِّنُ القرآن، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص مِنَ السُنَّةِ لظروف وملابسات خاصة أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السُنَّةَ لأنفسهم، والتأمل في نص حديث النهي قد يؤيد هذا

=

(٣٩/٣)، النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي، (١٣٠/٢)، توضيح الأفكار، ابن الأمير الصنعاني، (٢١٨/٢).

(١) ينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ص٦٧، المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، (٣٤١/١)، تدريب الراوي، السيوطي، (٤٩٢/١)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة، ص٥٧، إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر، محمد علي آدم الأثيوبي، (٨/٢)، كتابة الحديث بين الإذن والنهي، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص٤٣، كتابة الحديث النبوي في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن، حسناء بنت بكري نجار، ص٤٧، ندوة: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، بحث: أسباب الانحراف المعاصر في فهم السنة النبوية، د. توفيق الغلبزوري، (٢٢٣/٢).

الفهم، إذ جاء عَامًّا مخاطبًا فيه الصحابة جميعًا"[١].

هذا مجمل ما فهمه العلماء -رحمهم الله- للأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة والإذن، ولكن هؤلاء القرآنيين نظرًا لاعتمادهم على المنهج القائم على التعضية، فإنهم تعمدوا إغفال الأحاديث والروايات الكثيرة التي تدل على الإذن بالكتابة[٢].

وخلاصة الأمر، أنه غاب عن هؤلاء المنكرين للسنة قاعدة في غاية الأهمية، تؤدي إلى الفهم السليم للنصوص الشرعية، وهي أن منبع اليقين، وطريق المنهج العلمي المستقيم في التعامل من النصوص الشرعية، هو القيام بقراءتها قراءة تكاملية شاملة، تؤدي بهم إلى الحقيقة، ولكنهم أثاروا التجزئة والتعضية للنصوص؛ استجابة لأفكار رسموها، وأهداف يسعون إلى تحقيقها والوصول إليها، من أهمها الطعن في السنة، وإقصاؤها من مصادر الشريعة.

خامسًا: اتباع الهوى.

اتباع الهوى أصل ضلال الضالين، ومنبع أكبر المسائل التي حصل بسببها التفرق في الدين، وبسببه برزت الفرق والمحدثات، وهو الباب الذي من خلاله ولج أهل الزيغ والضلالات، فكم من تحريف في الدين كان نتيجة سيطرة الهوى على صاحبه، فـــ"صاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه فلا يستحضر ما لله

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٦١.

(٢) يراجع أحاديث الإذن بالكتابة في الكتب الآتية على سبيل المثال: تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص١١٦، وما بعدها، جامع بيان العلم وفضله، (١/١٤١).

ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وهو الحق وهو الدين"[١].

والانحراف في الدين إنما يكون منشؤه عن طريق تقديم الهوى على نصوص الشريعة، فقد كان ضلال أهل الكتاب من قبلنا اتباع أهوائهم، فأدى بهم إلى معارضة كتب ربهم، وتكذيب رسله، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [المائدة: ٧٠]. قال ابن كثير: "وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَهُمْ بِالْأُمُورِ الْمُخَالِفَةِ لِأَهْوَائِهِمْ وَآرَائِهِمْ، وَبِإِلْزَامِهِمْ بِأَحْكَامِ التَّوْرَاةِ الَّتِي قَدْ تَصَرَّفُوا فِي مُخَالَفَتِهَا، فَلِهَذَا كَانَ يَشُقُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَيُكَذِّبُونَهُمْ، وَرُبَّمَا قَتَلُوا بَعْضَهُمْ""[٢].

ويبدو أن هذا الداء قد انتقل من أهل الكتب السابقة إلى بعض أبناء الإسلام، وظهر أثره جليًا في أسلاف هذه الطائفة من الخوارج والفرق المنحرفة، حيث اعتدوا برأيهم، وحكموا أهواءهم، ورفضوا ما جاء من دين الله على لسان رسوله ﷺ لمعارضته أهواءهم، فالخوارج قام إمامهم وحكم عقله وهواه، ورد أمر رسول الله ﷺ ونسب إليه الجور، فقال له: (اعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ)[٣].

(١) منهاج السنة النبوية، (١٧٦/٥).

(٢) تفسير القرآن العظيم، (٣٢١/١).

(٣) الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم، (٦٥٣٤)، (٢٥٤٠/٦).

وقد سار على طريقهم، واقتفى آثارهم أحفادهم من المنكرين للسنة، حيث أشربت قلوبهم الشبهات، وسيطرت على فكرهم الأهواء والمحدثات، فنصبوا أهواءهم حاكمة على الدين، ناقدة لسنة سيد المرسلين ﷺ، ومعارضة لكثير من أحكامها، التي اتفقت الأمة على اعتبارها وقبولها، فكان من نتاج غلبة أهوائهم وسيطرتها أنهم طعنوا في السنة جملة وتفصيلاً، ورفضوا أن تكون شريعة للمسلمين، قال الشاطبي رحمه الله: " فَصَاحِبُ الْبِدْعَةِ؛ لَمَّا غَلَبَ الْهَوَى مَعَ الْجَهْلِ بِطَرِيقِ السُّنَّةِ؛ تَوَهَّمَ أَنَّ مَا ظَهَرَ لَهُ بِعَقْلِهِ هُوَ الطَّرِيقُ الْقَوِيمُ دُونَ غَيْرِهِ، فَمَضَى عَلَيْهِ، فَحَادَ بِسَبَبِهِ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، فَهُوَ ضَالٌّ مِنْ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّهُ رَاكِبٌ لِلْجَادَّةِ؛ كَالْمَارِّ بِاللَّيْلِ عَلَى الْجَادَّةِ وَلَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ يَهْدِيهِ، يُوشِكُ أَنْ يَضِلَّ عَنْهَا، فيقع في متلفة، وَإِنْ كَانَ بِزَعْمِهِ يَتَحَرَّى قَصْدَهَا.

فَالْمُبْتَدِعُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ إِنَّمَا ضَلَّ فِي أَدِلَّتِهَا، حَيْثُ أَخَذَهَا مَأْخَذَ الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ لَا مَأْخَذَ الِانْقِيَادِ تَحْتَ أَحْكَامِ اللَّهِ"(١).

وعند التأمل في كتاباتهم نجد أنهم يستدلون ببعض الآيات وبعض الأحاديث تحقيقًا لأهوائهم، وتقوية لأهدافهم، وهذا في الحقيقة لا يعني أنهم اتبعوا الدليل الشرعي، بل إنهم جعلوا أهواءهم أصلاً والدليل الشرعي فرعًا وتابعًا لذلك الهوى، وهو ما دأب عليه أهل الأهواء والبدع من قبلهم كما حكى ذلك الشاطبي-رحمه الله تعالى، حيث قال: " والدليل على ذلك أنك لَا تَجِدُ مُبْتَدِعًا مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْمِلَّةِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَشْهِدُ عَلَى بِدْعَتِهِ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، فَيُنْزِلُهُ عَلَى مَا

---

(١) الاعتصام، (١/١٧٦).

وَافَقَ عَقْلَهُ وَشَهْوَتَهُ. . . . . لَكِنْ؛ إِنَّمَا يَنْسَاقُ لَهُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُتَشَابِهُ مِنْهَا لَا الْوَاضِحُ، وَالْقَلِيلُ مِنْهَا لَا الْكَثِيرُ، وَهُوَ أَدَلُّ الدَّلِيلِ عَلَى اتِّبَاعِ الْهَوَى، فَإِنَّ الْمُعْظَمَ وَالْجُمْهُورَ مِنَ الْأَدِلَّةِ إِذَا دَلَّ عَلَى أَمْرٍ بِظَاهِرِهِ، فَهُوَ الْحَقُّ، فَإِنْ جَاءَ عَلَى مَا ظَاهِرُهُ الْخِلَافُ؛ فَهُوَ النَّادِرُ وَالْقَلِيلُ، فَكَانَ مِنْ حَقِّ الظَّاهِرِ رَدُّ الْقَلِيلِ إِلَى الْكَثِيرِ، وَالْمُتَشَابِهِ إِلَى الْوَاضِحِ. غَيْرَ أَنَّ الْهَوَى زَاغَ بِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ زَيْغَهُ، فَهُوَ فِي تِيهٍ مِنْ حَيْثُ يَظُنُّ أَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ"[١].

وهذا واقع منكري السنة في استشهادهم بالآيات القرآنية على رفض السنة النبوية، وهي في الحقيقة لا تشير إلى رفض السنة وإنكارها، بل تأمر أغلب الآيات التي يستشهدون بها على اتباع الرسول ﷺ، والأخذ بسنته، ولكن دأبوا على تأويل وتحريف كل ما خالف هواهم، وعارض فكرهم، وإن كانت دلالته أوضح من الشمس في وسط النهار، عافانا الله من الهوى، والسير في طريق أهل الضلال.

سادسًا: الغلو في استعمال العقل.

يعد الغلو في استعمال العقل سمةً من السمات البارزة في فكر القرآنيين[٢]، ومظهرًا من مظاهر كتاباتهم ومقالاتهم، فهم في الحقيقة امتداد للمدرسة العقلية القديمة والحديثة في جانب الاعتداد بالعقل والرفع من مترلته[٣]، فالعقل-في

---

(١) المرجع السابق، (١/٢٣٤).

(٢) سبق أن تحدث الباحث عن ذلك في مبحث أفكارهم.

(٣) للاطلاع على مكانة العقل عند المدرستين العقليتين، ينظر: المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، =

نظرهم-"ميزان الله في أرضه"[(١)] الذي لا تقوم الحياة الرشيدة إلا عليه"[(٢)] ولا يتم "التعامل في هذه الحياة الدنيا [إلا] بالعقل؛ لأن الإسلام دين التعقل، والحق، والحقائق العلمية"[(٣)].

ويرون أن العقل يكفي ليكون مرشدًا وموجهًا للإنسان، جدير بأن يوصله ويقوده إلى اتباع القرآن الكريم، وطاعة الله ورسوله[(٤)]، إذ هو"نور يكشف حقيقة النواميس الكونية والشرعية على حد سواء، في الوقت الذي لا ترى فيه هذه النواميس إلا بالعقل"[(٥)].

وفضلاً عن ذلك، فإن البعض منهم يغلو فيرى أنه" لا يوجد حدود للعقل يتوقف عندها"[(٦)].

وفيما يتعلق بالعلاقة القائمةِ بين الشرع والعقل، يرون أن "العقلَ أصلٌ، والشرع فرع عنه"[(٧)] "فكل ما حكم به العقل حكم به الشرع، والعقل رسول

=

د.فهد الرومي، (١/٥٣-٥٥، ٢٨٤-٢٩٢)، وموقف المدرسة العقلية الحديثة من السنة، الأمين الصادق الأمين، (١/٩٦-٩٨)، (٢/١٨٣-٢٠١).

(١) الإسلام والعقلانية، جمال البنا، ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص٦.

(٣) إنذار من السماء، ص١١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص٢٣، ص١٨٤.

(٥) المعجزة الكبرى، إحدى الكبرى، ٤٩٣.

(٦) الكتاب والقرآن، ص٤٣.

(٧) الإسلام والعقلانية، ص٣٠.

في الباطن، والشرع عقل في الظاهر"[١].

وانطلاقًا من هذا الارتباط بين الشرع والعقل، فإن النقل عندهم أصبح يخضع للعقل[٢] فيكون من حق كل قارئ ذكي وناصح للناس ومنتصح لنفسه، أن يشك بكل الأفكار التي تقدم له ولشعبه وقومه وعشيرته وأمته، فيضعها في ميزان العقل ليناقشها؛ لأن عقله سيقوده إلى معرفة ما ورث من تقليد خاطئ[٣].

وترتيبًا على ما تقدم، فإن عقول منكري السنة النبوية ما رست سلطانها في الساحة الفكرية الإسلامية، فأعطوا لأنفسهم الحرية المطلقة في تناول كل مسلَّمات الدين، وما علم من الدين بالضرورة، وجعلوها محلاً للجدل والنقد، بتحكيم عقولهم التي لا تُرى الحقيقة -بحسب زعمهم- إلا من خلالها، وهي المنتج للمسلَّمات، والناهض بالأمة من كبوتها التي سببتها لهم السنة وتراث الأمة[٤].

والخطير في الأمر، أنهم انطلقوا إلى السنة النبوية وأخذوا يموهون على الناس، ويُغرون العامة أنهم الحماة والمدافعون عن الإسلام ومصادره، فألفوا مؤلفات تحمل عبارات مضللة، مثل: (الاكتساح)[٥]، (والتطهير)[٦]، (التحرير)[٧]،

(١) المرجع السابق، ص٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٦.

(٣) ينظر: إنذار من السماء، ص٢٥، ص١٨٤.

(٤) ينظر: المعجزة الكبرى، إحدى الكبر، ص٩، ص١٠، ص١٥.

(٥) جزء من عنوان كتاب صالح أبو بكر، الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها.

(٦) ينظر العنوان السابق.

(٧) جزء من عنوان كتاب سامر إسلامبولي، واسمه: تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من =

(التجريد)[١]، وغيرها، أرادوا من خلالها -بحسب زعمهم- إصلاح الإسلام وإنقاذ عقيدته وشريعته ورسوله[ﷺ] وشعب الإسلام مما ألصقته الأحاديث الموضوعة من الإساءة إليهم[٢]، وكذلك تحرير الإنسان المسلم من الإصر والأغلال ونقله من الظلمات إلى النور[٣]، عن طريق "استبعاد هذه التركة التي أثقلت كاهله، وكبلت عقول المسلمين"[٤].

لقد وجد القرآنيون ملاذهم فيما رسب من عقولهم من أفكار شاذة ومنحرفة تلقوها من أعداء الدين من العلمانيين والمستشرقين استقرت في قلوبهم ولم يستطيعوا دفعها، فأقنعتهم بأن السنة النبوية هي سر تخلف المسلمين وعدم نهوضهم، وأن ما جمعته دواوين الإسلام وجوامع السنن هو المسؤول عن ذلك، قال نيازي عز الدين عن كتب السنة النبوية: "إنها كتبٌ محشوةٌ بأوهام وخيالات، خالية من العلم والمنطق، تعزز التواكل، وتعطل العقل، وتنسف آخر أمل للمسلمين في الإصلاح والنهضة وبناء الإنسان على مبادئ العقيدة القويمة التي أعلت مكانة العقل ورفعت مشعله"[٥].

=

أحاديث البخاري ومسلم.

(١) عنوان كتاب جمال البنا، واسمه: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم.

(٢) ينظر: إنذار من السماء، ص١٦٦، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم، ص١٦، ١٧.

(٣) ينظر: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم، ص١٧.

(٤) إنذار من السماء، ص١٦٦.

(٥) المرجع السابق، ص١٨.

وقال جمال البنا: "وأصبحت عقلية المسلم المعاصر عقلية نقلية، وحيل بينه وبين أن يفكر أو يختار أو يقوم بمبادئه وأصبح التقليد والاتباع سياسة عامة وموقفًا مقررًا، وتعطلت بقدر ذلك ملكة التفكير. . وعلاها الصدأ. بحيث أصبح المسلم نوعًا من الروبوت يسير تبعًا لروموت كونترول هو السند"(١).

لقد شن القرآنيون حربًا فكرية ضد السنة النبوية، فزعموا أنها المكبل الوحيد لعقلية المسلم التي حرمته الإبداع، وعطلت آلة التفكير عند المسلمين(٢)، قال نيازي عز الدين: " وهكذا استبدلنا بالحقيقة وهمًا، وأقمنا ديننا على ازدواجية مزقت المسلم، فضاع بينهما، واستعضنا عما وهبنا الله من حرية التفكير والإبداع عبودية القيود التي تكبلنا، فلا نتنفس أو نتحرك إلا بحديث وسند، وليس لنا أن نجتهد، ونحكم عقولنا التي وهبنا إياها الله للتفكير"(٣).

ولم يقتصر الأمر عند القرآنيين على هذا الكلام العام، بل إنهم انطلقوا بعقولهم القاصرة وميزانهم المائل والمنحرف إلى أصح دواوين السنة النبوية (صحيح البخاري وصحيح مسلم) فوضعوهما في ميزانهم، الذي يعرفون من خلاله الصحيح من الضعيف، والحق من الباطل، قال نيازي: "يمكن فرز كل أوامر الرسول التي وردت في كل الصحاح ومعرفة اليقيني منها، وإلغاء مفعول ما يثبت منها أن الصحابة لم يمتثلوا لتطبيقها أو تنفيذها"(٤)، وأداهم في ذلك

---

(١) الإسلام والعقلانية، ص٣٩.

(٢) ينظر: إنذار من السماء، ص٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص٨٥.

(٤) المرجع السابق، ص١٦٤.

كما صرح نيازي هو العقل: "ودليلنا في كشف الأحاديث المزورة هو العقل والمنطق لا الهوى. . . فكل ما يخالف ذلك الميزان كذب وافتراء"[١]، وقال جمال البنا: "إننا لا نحكم الهوى والظن والرأي الخاص في نقد الأحاديث-فهذا مستبعد[٢]- ولكن الذي لا يستبعد أبدًا هو حكم العقل؛ لأنه لا بديل عنه إلا قبول الخرافة"[٣] فما كان من الميزان المائل إلا أن خرج بأحكام جائرة، فادعوا أنهما-أي: الصحيحين- مليئان بالأحاديث والأخبار التي لا يمكن للعقل أن يقبلها[٤]، فهي أحاديث"تناقض المنطق والعقل السليم، وآيات القرآن الكريم، والحقائق العلمية التي وردت فيه"[٥].

إنهم يعرفون المكانة التي احتلها الصحيحان عند الأمة الإسلامية بكونهما أصح كتابين بعد كتاب الله-تعالى-كما أجمع على ذلك علماء الأمة[٦]، ولكنهم

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠٧- ٢٠٨.

(٢) وهذا كذب منك وهراء، بل هو عين ما تقوم به أنت والمنحرفون من أمثالك، والبون شاسع بينكم وبين أصحاب العقول الراجحة، القائمة بالعدل والانصاف في التعامل مع حديث رسول الله ﷺ.

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد، ص٨٧.

(٤) ينظر: ثورة الإسلام، ص٤٤.

(٥) إنذار من السماء، ص٢١٣.

(٦) قال الشيخ الألباني: "والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله-تعالى-باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم". مقدمة شرح العقيدة الطحاوية، ص٢٢، وينظر في أقوال العلماء في ذلك: مقدمة ابن الصلاح، ص١٨، الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث، علي بن محمد الجرجاني، ص١٦، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ص٧٧، تغليق =

ولكنهم رفضوا ذلك واعتبروا ذلك الجمع للأحاديث الصحيحة من الإمامين لم يكن إحسانًا إلى المسلمين[١]، واعتبر شحرور المقالة السابقة-أصح كتابين- من أكبر المغالطات، فقال: "يقولون: صحيح مسلم وصحيح البخاري، أو يقولون: إنهما أصح الكتب بعد كتاب الله، نقول: هذه إحدى أكبر المغالطات التي ما زالت المؤسسة الدينية تكره الناس على التسليم بها تحت طائلة التكفير والنفي"[٢].

لقد تناول القرآنيون-منكرو السنة- كثيرًا من أحاديث صحيح البخاري ومسلم في بعض مؤلفاتهم وردوا الكثير منها بحجة مخالفتها لعقولهم، ومن الكتب التي تناول فيها أصحابها دراسة مجموعة من أحاديث الصحيحين: الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم، وتجريد البخاري من الأحاديث التي لا تُلزم، والحديث والقرآن، ومحطات في سبيل الحكمة، وغيرهم، خرجوا في ذلك بأن أكثرها لا يمكن أن يقبله العقل[٣].

لقد أبعد القرآنيون النجعة في التعامل مع أحاديث الصحيحين، حيث بلغ بهم الحد إلى رفضها وعدم الوثوق بها[٤]، وخلص أحدهم بقوله: "والذي يبحث

=

التعليق، ابن حجر، (٥/٤٢٤).

(١) ينظر: إنذار من السماء، ص٢٥٦.

(٢) نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص١٦٠.

(٣) ينظر: إنذار من السماء، ص١٩٣.

(٤) ينظر: الحديث والقرآن، ص٤٤٣.

بدقة في أحاديث البخاري وصحيحه من جديد حسب معطيات العصر وعلومه يستطيع أن يتخلص من (٩٩%) منها أيضًا بكل سهولة"[١].

إن هذه الطريقة التي سلكها منكرو السنة في عرض الأحاديث على العقل قانون فاسد اتخذوه ليصدوا به الناس عن سبيل الله، وعن فهم مراد رسول الله ﷺ؛ فإنه لو"سَاغَ رَدُّ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا فَهِمَهُ الرَّجُلُ مِنْ ظَاهِرِ الْكِتَابِ لَرُدَّتْ بِذَلِكَ أَكْثَرُ السُّنَنِ، وَبَطَلَتْ بِالْكُلِّيَّةِ.

فَمَا مِنْ أَحَدٍ يَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ تُخَالِفُ مَذَاهِبَهُ وَنِحْلَتَهُ إِلَّا وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَتَشَبَّثَ بِعُمُومِ آيَةٍ أَوْ إِطْلَاقِهَا، وَيَقُولُ: هَذِهِ السُّنَّةُ مُخَالِفَةٌ لِهَذَا الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ فَلَا تُقْبَلُ"[٢].

وهذه الصفة من أصول أهل الكفر والضلال، كما صرح بذلك الأئمة الأعلام، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، حيث قال: "وأما من قال: لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي، فكفره ظاهر"[٣]، وقال ابن القيم رحمه الله: "فمعارضة أمر الرسل وخبرهم بالمعقولات إنما هي طريقة الكفار، فهم سلف للخلف بعدهم، فبئس السلف وبئس الخلف"[٤]، وقال الشاطبي في مآخذ أهل البدع والضلال: "رَدُّهُمْ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي جَرَتْ غَيْرَ مُوَافِقَةٍ لِأَغْرَاضِهِمْ

(١) نيازي عز الدين، في كتابه إنذار من السماء، ص٢٥٦.

(٢) الطرق الحكمية، ابن القيم، ص٦٥، ٦٦.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، (١/١٨٩).

(٤) الصواعق المرسلة، (٣/٨٩٨).

وَمَذَاهِبِهِمْ، وَيَدَّعُونَ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلْمَعْقُولِ، وَغَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى مُقْتَضَى الدَّلِيلِ، فَيَجِبُ رَدُّهَا"(١).

ومن غير المبالغ فيه، التأكيد أن هؤلاء المشككين في نزاهة الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول لم يكونوا منصفين في مخاطبة الناس ولا ناصحين لهم؛ إذ ليس من المنطق السليم أن ينظر الباحث في جميع الأحاديث من زاوية واحدة، وهو مدى الموافقة والمخالفة للعقل، ثم يطعن فيما لم يهضم منها عقله وثقافته حتى وإن كان الحديث من الغيبيات أو المعجزات، كما أنه ليس من المنطق أن يعلنوا أمام الناس ما وقع لهم من شبهة لبعدهم عن الجو الحديثي ويثيروه في كتاباتهم، فإن حديث النبي ﷺ ليس مثل حديث الإنسان العادي؛ إذ هو مرسل من رب العالمين مؤيد بالوحي يخاطب الأمة جميعًا لكن بالأسلوب الذي يعرفه الصحابة، وعلى ذلك ينقسم حديثه ﷺ إلى ما ينقسم إليه القرآن الكريم ذاته من الأحكام والغيبيات والمعجزات والفتن وأشراط الساعة والمحكم والمتشابه(٢).

إن هؤلاء القوم جعلوا السيادة المطلقة لعقولهم القاصرة، وقدموها على النقل الثابت، إنهم جهلوا أن العقل أداة زود الله ﷻ بها الإنسان للوصول إلى المعرفة، ومع ذلك فهو بحاجة إلى هاد ومرشد، إن هذا القائد والمرشد والهادي له، هو الوحي، وهم لا يعرفون أن العقل الذي يوافق النصوص الشرعية الثابتة، هو

(١) الاعتصام، (١/٢٩٤).

(٢) ينظر: الدراسات الحديثية المعاصرة(تحليل وحلول)، د. حمزة المليباري، ندوة السنة وتحديات العصر، (١/٢٧٣، ٢٧٤).

العقل الذي لم يغلب عليه الوهم والخيال؛ لأنه اهتدى بنور الوحي، فعصم به من الانحراف والضلال، وأما العقل الذي يعارض صريح الوحي الثابت، فهو الذي ابتعد عن نور الوحي، وغلبت عليه الأهواء والظنون والأفكار المنحرفة والضلالات الفاسدة، فسار بغير هدى فأنتج كل بلية، وصدر عنه كل رزية[1].

(١) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن الكريم، د. عبد الكريم نوفان عبيدات، ص٢٠٠، ندوة السنة وتحديات العصر، بحث: أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين، د. مختار نصيرة، (٤٦٥/١)، العلمانيون والقرآن الكريم، د. أحمد الطعان، ص٢٢٠.

المبحث الرابع
موقف العلماء ممن يفرق بينهما

تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل بيان الصلة بين الأصلين الشريفين(الكتاب والسنة)، وأنهما توأمان لا ينفكان، وشقيقان لا ينفصلان؛ إذ الإيمان بالقرآن الكريم يستلزم الإيمان بالسنة النبوية، وأن التكذيب بالسنة يستلزم التكذيب بالقرآن.

وانطلاقًا من هذا الارتباط الوثيق، كان للعلماء العاملين، والأئمة المنافحين عن الدين موقفهم الصلب الرافض للفصل بين هذين المصدرين، بالإيمان بأحدهما دون الآخر، حيث اتفقت كلمتهم على وجوب الأخذ بهما كليهما دون تفريق.

وقد ترتب على هذا الاهتمام الكبير، الحرص من قبل العلماء على التنبيه بأهمية الارتباط بين الأصلين الشريفين، وأنه لا يمكن الاستغناء بأحدهما دون الآخر، وإن المرء ليلتمس ذلك الحرص جليًا في أقوالهم ومؤلفاتهم، إذ إنهم تمسكوا بالسنة تمسكهم بالقرآن الكريم، وحافظوا عليها محافظتهم عليه[١].

وقد وقف العلماء من الذين يريدون التفريق بين هذين المصدرين في مختلف العصور موقف المنكر لضلالهم، المبين لزيف أقوالهم، الفاضح لأهدافهم الخبيثة، التي يتسترون وراءها، الداعين لهذه الضلالة (القرآن وكفى)[٢]، وفيما يلي عرضٌ

---

(١) ينظر: أصول الحديث ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، ص٣١.

(٢) ينظر: بحث: أضواء على مذاهب الذين رفضوا الاحتجاج بالسنة، د. عمر الأشقر، ص١٥.

عرضٌ لأقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين فيمن كذب بالسنة النبوية، أو أنكرها، ودعا إلى الاكتفاء بالقرآن الكريم، وسعى للفصل بينهما: فهذا خليفة رسول ﷺ أبو بكر الصديق ﵁ يرى أن "السنة حبل الله المتين، فمن تركه فقد قطع حبله من الله"[(١)].

وقال معَاذ بن جبل ﵁ (ت: ١٨ه)[(٢)]:"التَّكْذِيب بِحَدِيث رَسُول الله ﷺ نفاق"[(٣)].

وقال عبد الله بن عمر﵄ (ت: ٧٣ هـ)[(٤)]: "من ترك السنة كفر"[(٥)]. ومعلوم أن صدور حكم الكفر من قبل الصحابة لا يكون إلا على أمر عظيم.

وقال عمر بن عبد العزيز رحمه الله-(ت: ١٠١هـ)[(٦)]: "سن رسول الله ﷺ وولاة الأمور بعده سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة

(١) العين والأثر في عقائد أهل الأثر، عبد الباقي المواهبي، مقدمة المحقق، ص٧.

(٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن: صحابي جليل، ولد سنة، (٢٠ق.ه)، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام. وأحد الذين جمعوا القرآن على عهد النبيﷺ. أسلم وهو فتى، وشهد مع الرسول ﷺ المشاهد كلها، بعثه النبي ﷺ إلى أهل اليمن قاضيًا ومرشدًا، توفي(في طاعون عمواس)، سنة (١٨ه). ينظر: معجم الصحابة، البغوي، (٥/٢٦٦)، معجم الصحابة، لابن قانع، (٣/٢٤)، معرفة الصحابة، أبو نعيم، (٥/٢٤٣٢).

(٣) الحجة في بيان المحجة، (٢/٥٣١).

(٤) سبق التعريف به.

(٥) الأثر أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم، (٧٨٤٦)، (٨/٢٤)، الأحكام الشرعية الكبرى، عبد الحق الأشبيلي، المعروف بابن الخراط، (٢/٣٣٩)، الإبانة الصغرى، ابن بطة، ص١٤٠.

(٦) سبق التعريف به.

الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في رأي خالفها، من اقتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا"[١].

وقال أيوب السختياني، (ت: ١٣١ هـ)[٢]: "إذا حدثت الرجل بالسُّنَّة، فقال: دعنا من هذا، وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضالٌّ مضلٌّ"[٣].

وقال أبو نَصْرِ بن سَلَّامٍ، (ت: ١٣٥هـ)[٤]: "لَيْسَ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى أَهْلِ الْإِلْحَادِ، وَلَا أَبْغَضُ إِلَيْهِمْ مِنْ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَرِوَايَتِهِ بِإِسْنَادِهِ"[٥].

وقال الْأَوْزَاعِيّ، (ت: ١٥٧ هـ)[٦]: "من بلغه حَدِيث فكذب بِهِ فقد كذب ثَلَاثَة، كذب

الله، وَرَسُوله، وَالَّذِي حَدثهُ"[٧].

وقال ابن راهويه، (ت: ٢٣٨ هـ)[٨]: "من بلغه عن رسول الله ﷺخبر يقر

(١) السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، (١/٣٧٥)، السنة، لأبي بكر بن الخلال، (٤/١٢٧)، الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، لأبي عمرو الداني، ص٢٦٠.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الكفاية في علم الرواية، ص١٦، الحجة في بيان المحجة، (٢/٥٣١).

(٤) أَبُو نصر مُحَمَّد بن سَلام، مَاتَ سنة(١٣٥ه). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، (٢/٢٦٨).

(٥) شرف أصحاب الحديث، ص٧٣.

(٦) سبق التعريف به.

(٧) الحجة في بيان المحجة، (٢/٥٣١).

(٨) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه: عالم خراسان في عصره، ولد سنة =

بصحته، ثم يرده بغير تقية فهو كافر"[١].

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ)[٢]: "من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة"[٣].

قال الدارمي، (ت: ٢٨٠هـ): ". . . لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ دِينُ اللَّهِ بَعْدَ الْقُرْآنِ، وَأَصْلُ كُلِّ فِقْهٍ، فَمَنْ طَعَنَ فِيهِ فَإِنَّمَا يَطْعُنُ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى"[٤].

قال المروزي، (ت:٢٩٤هـ)[٥]: "وَقَدْ أَنْكَرَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَزَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ لَزِمَهُ إِنْكَارُ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ السُّنَنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ

=

(١٦١هـ)، كان أحد كبار الحفاظ، طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم، وغيرهم، قيل: إنه اختلط في آخر عمره. له تصانيف، منها: المسند، استوطن نيسابور وتوفي بها سنة (٢٣٨هـ). ينظر: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ابن الكيال، ص٨١، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، (٢٤٢/١)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، سبط ابن العجمي، ص٤٩.

(١) الإحكام في أصول الأحكام، (٩٩/١).

(٢) سبق التعريف به.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٤٧٧/٣).

(٤) نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي، (٦٤٠/٢).

(٥) محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله: إمام في الفقه والحديث. كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام. ولد ببغداد، سنة (٢٠٢هـ). ونشأ بنيسابور، ورحل في طلب العلم، واستقر به النوى بسمرقند، وتوفى بها، سنة (٢٩٤هـ). له كتب كثيرة، منها: السنة، تعظيم قدر الصلاة، والمسند في الحديث، وغيرها. ينظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، الربعي، (٦٤١/٢)، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص١٠٦، الوفيات، ابن قنفذ، ص١٩٥.

مِمَّا لَمْ نَذْكُرْ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ مِنْ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ"(١).

وقال الطحاوي، (ت:٣٢١هـ)(٢): "ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام. أي: لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد لهما، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله"(٣). قال ابن أبي العز(٤) في شرحه لهذا الكلام: "أي: لا يثبت إسلام من لم يسلّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه"(٥).

وقال البربهاري، (ت: ٣٢٩هـ)(٦): "اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة

---

(١) السنة، المروزي، ص١٠٣.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، سنة (٢٣٩ه)، وتوفي بالقاهرة، سنة(٣٢١ه)، له تصانيف، منها: مشكل الآثار، أحكام القرآن، الاختلاف بين الفقهاء، وغيرها. ينظر: تاريخ ابن يونس المصري، ابن يونس الصدفي، (٢٠/١)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، (١٠٢/١)، تاج التراجم، ابن قُطلُوبغا، ص١٠٠.

(٣) العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، ص٤٣.

(٤) علي بن علي بن محمد بن أبي العز، الحنفي، الدمشقي: فقيه، كان قاضي القضاة بدمشق، ثم بالديار المصرية، ثم بدمشق. كان مولده سنة (٧٣١ه)، وتوفي سنة (٧٩٢ه)، له مصنفات، منها: شرح العقيدة الطحاوية، التنبيه على مشكلات الهداية، النور اللامع فيما يعمل به في الجامع. وغيرها. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (١٠٣/٤)، الأعلام، (٣١٣/٤)، معجم المؤلفين، (١٥٦/٧).

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، (٢٣١/١).

(٦) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد: شيخ الحنابلة في وقته، من أهل بغداد. ولد سنة (٢٣٣ه)، وتوفي سنة (٣٢٩ه)، كان شديد الإنكار على أهل البدع، بيده ولسانه. له مصنفات، =

هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر، فمن السنة لزوم الجماعة، ومن رغب غير الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالاً مضلاً"[١].

وقال أيضًا: "ولا يخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله ﷻ أو يرد شيئًا من آثار رسول الله ﷺ أو يصلي لغير الله، أو يذبح لغير الله؛ فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام"[٢].

وقال أيضًا: "إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها، أو ينكر شيئًا من أخبار رسول الله ﷺ فاتهمه على الإسلام"[٣].

وقال أيضا: "من رد آية من كتاب الله فقد رد الكتاب كله، ومن رد حديثًا عن رسول الله ﷺ فقد رد الأثر كله، وهو كافر بالله العظيم"[٤].

وقال ابن عبد البر(ت: ٣٣٨هـ)[٥]: "وأما أصول العلم فالكتاب والسنة، وتنقسم السنة قسمين: أحدهما: إجماع تنقله الكافة عن الكافة، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هناك خلاف، ومَن رد إجماعهم فقد رد نصًا من نصوص الله يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه

=

منها: شرح كتاب السنة، وغيره. ينظر: طبقات الحنابلة، (١٨/٢)، المقصد الأرشد في أصحاب أحمد، (٣٢٨/١)، سير أعلام النبلاء، (٩٠/١٥).

(١) شرح السنة، البربهاري، ص٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦٤.

(٣) المرجع السابق، ص٧٩.

(٤) المرجع السابق، ص٩٧.

(٥) سبق التعريف به.

المسلمون وسلوكه غير سبيل جميعهم"[١].

قال الآجري، (ت: ٣٦٠ هـ)[٢]: "...وَكَذَلِكَ جَمِيعُ فَرَائِضِ اللَّهِ، الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، لَا يُعْلَمُ الْحُكْمُ فِيهَا إِلَّا بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا قَوْلُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا خَرَجَ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي مِلَّةِ الْمُلْحِدِينَ"[٣].

وقال إبراهيم بن أحمد بن شاقلا، (ت: ٣٦٩هـ)[٤]: "من خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولة بلا قطع في سندها، ولا جرح في ناقليها، وتجرأ على ردها فقد هجم على رد الإسلام"[٥].

قال عبد القاهر البغدادي، (ت: ٤٢٩هـ)[٦]: "ومن رد حجية القرآن والسنة فهو الكافر"[٧].

قال ابن حزم، (ت: ٤٥٦ هـ)[٨]: "ولو أن امرأً قال: لا نأخذ إلا بما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، (٢/٧٣).

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الشريعة، الآجري، (١/٤١٢).

(٤) إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق البزار، جليل القدر كثير الرواية حسن الكلام في الأصول والفروع، كان شيخ الحنابلة في زمنه، توفي (٣٦٩هـ). ينظر: طبقات الحنابلة، (٢/١٢٧)، شذرات الذهب، (٣/٦٨).

(٥) طبقات الحنابلة، (٢/١٣٥).

(٦) سبق التعريف به.

(٧) أصول الدين، البغدادي، ص١٦٢، ١٦٣.

(٨) سبق التعريف به.

وجدنا في القرآن، لكان كافرًا بإجماع الإمة"[١].

وقال أيضًا: "فلم يسعْ مسلم يقرُّ بالتوحيد: أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن، والخبر عن رسول الله ﷺ ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما، وموجبًا لطاعة أحد دونهما فهو كافر، لا شك عندنا في ذلك"[٢].

وقال ابن أبي الخير العمراني، (ت: ٥٥٨هـ)[٣]: "إن من كذب بالشفاعة فقد رد الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ فصار كمن رد على النبي ﷺ قوله، فصار بذلك كافرًا؛ لأنه أبطل شرف النبي ﷺ الذي خصه الله به في القيامة"[٤].

وقال الشاطبي، (ت: ٥٩٠ هـ)[٥]: "إن الِاقْتِصَارَ عَلَى الْكِتَابِ رَأْيُ قَوْمٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ، خَارِجِينَ عَنِ السُّنَّةِ؛ إِذْ عَوَّلُوا عَلَى مَا بَنَيْتَ عَلَيْهِ من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فَاطَّرَحُوا أَحْكَامَ السُّنَّةِ فَأَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى الِانْخِلَاعِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ"[٦].

وعلّق ابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢ هـ)[٧] على طعون بعض الزائغين على

(١) الإحكام في أصول الأحكام، (٢/٨٠).

(٢) المرجع السابق، (١/٩٩).

(٣) سبق التعريف به. .

(٤) الانتصار في الرد على المعتزلة الأشرار، (٣/٧٠٧).

(٥) سبق التعريف به.

(٦) الموافقات، (٤/٣٢٥، ٣٢٦).

(٧) سبق التعريف به.

حديث الذباب بقوله: "إن هذا وأمثاله مما تُرد به الأحاديث الصحيحة إن أراد به قائلها إبطالها بعد اعتقاد كون الرسول ﷺ قالها كان كافرًا مجاهرًا، وإن أراد إبطال نسبتها إلى الرسول ﷺ بسبب يرجع إلى متنه فلا يكفر، غير أنه مبطل لصحة الحديث"(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ): "وَمُحَمَّدٌ ﷺ مَبْعُوثٌ إِلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ: إِنْسِهِمْ، وَجِنِّهِمْ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يَسُوغُ لِأَحَدِ الْخُرُوجُ عَنْ شَرِيعَتِهِ وَطَاعَتِهِ فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ"(٢).

وقال ابن القيم، (ت: ٧٥١ هـ) في تعليقه على حديث، (إِنِّي قَدْ خَلَّفْت فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)(٣): "فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا، وَيَرُدُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، بَلْ سُكُوتُهُ عَمَّا نَطَقَ بِهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَطَّرِدَ ذَلِكَ، وَلَا الَّذِينَ أَصَّلُوا هَذَا الْأَصْلَ، بَلْ قَدْ نَقَضُوهُ فِي أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ مَوْضِعٍ مِنْهَا مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ"(٤).

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، (٢/١٧٧، ١٧٨).

(٢) مجموع الفتاوي، (٣/٤٢٢).

(٣) سنن الدار قطني، برقم، (٤٦٠٦)، (٥/٤٠٤)، كتاب الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر ابن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز، برقم، (٦٣٢)، ص٥١٠، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي، برقم، (٨٧٥)، (١/١٧٣)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر، برقم، (١٨٣٦٤)، (١٤/٦٢١)، والحديث صحيح، قاله: الشيخ الألباني. ينظر: صحيح الجامع الصغير، برقم، (٣٢٣٢)، (١/٦١٥).

(٤) إعلام الموقعين، (٢/٢٢٠).

وقال أيضًا: "فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سببًا لحبوط أعمالهم، فكيف تقديم آرائهم وعقولهم وأذواقهم وسياستهم ومعارفهم على ما جاء به، ورفعها عليه، أليس هذا أولى أن يكون محبطا لأعمالهم؟ "(١).

قال ابن الوزير اليمني، (ت: ٨٤٠هـ)، وهو يتحدث عن علم الحديث: "فإنه علم الصّدر الأوّل، والذي عليه بعد القرآن المعوّل، وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس، وهو المفسّر للقرآن بشهادة: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وهو الذي قال الله فيه تصريحًا: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٤]، وهو الذي وصفه الصّادق الأمين، بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مترف إمّعة: (إني أوتيت القرآن ومثله معه)(٢). وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه، في الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه"(٣).

وقال أيضًا: "إن التكذيب لحديث رسول الله ﷺ مع العلم أنه حديثه كفر صريح"(٤).

وقال السيوطي، (ت: ٩١١هـ)(٥): "اعلموا-رحمكم الله-أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة،

---

(١) المرجع السابق، (١/٤١).

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، (١/١٦)، الروض الباسم، ابن الوزير، (١/٧).

(٤) المرجع السابق، (٢/٣٧٤).

(٥) سبق التعريف به.

كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء الله من فرق الكفرة"(١).

وقال ابن الأمير الصنعاني، (ت: ١١٨٢هـ)(٢): "ولا ريب أن علم الحديث من أشرف العلوم وأفضلها؛ لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام، ومادة علوم الأصول والأحكام، لا يرغب في نشره إلا كل صادق تقي، ولا يزهد في نصره إلا كل منافق شقي"(٣).

وقال الشوكاني، (ت: ١٢٥٠هـ): "فقد اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة والمجتهدين هو الرد إلى كتاب الله-تعالى- وسنة نبيه-عليه الصلاة والسلام-الناطق بذلك الكتاب العزيز ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومعنى الرد إلى الله-سبحانه- الرد إلى كتابه، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ الرد إلى سنته بعد وفاته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع

---

(١) مفتاح الجنة، السيوطي، ص٥.

(٢) محمد بن إسماعيل بن صلاح، الكحلاني، المعروف بابن الأمير الصنعاني، ولد سنة (١٠٩٩ه)، وتوفي بصنعاء، سنة (١١٨٢ه)، كان عالما، فقيهًا، مجتهدًا، متحررًا، له مصنفات كثيرة، منها: توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، سبل السلام شرح بلوغ المرام، شرح الجامع الصغير للسيوطي، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وغيرها. ينظر: البدر الطالع، (١٣٣/٢)، الأعلام، (٣٦/٦)، معجم المؤلفين، (٥٦/٩).

(٣) توضيح الأفكار، (١٣/١).

المسلمين"[١].

وقال أيضًا: "اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام. . . . . . ، والحاصل: أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام"[٢].

وقال القاسمي، (ت: ١٣٣٢هـ)[٣]: "والاستكثار من الاستدلال على وجوب طاعة الله، وطاعة رسوله لا يأتي بعائدة، ولا فائدة زائدة، فليس أحد من المسلمين يخالف في ذلك. ومن أنكره فهو خارج عن حزب المسلمين"[٤].

وقال ابن سحمان، (ت: ١٣٤٩هـ)[٥]: "لا خلاف بين العلماء كلهم أن الإنسان إذا صدق الرسول ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل الإسلام"[٦].

---

(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور، الشوكاني، ص٣، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، الشوكاني، (٦/٣٠٨٦).

(٢) إرشاد الفحول، (١/٩٧).

(٣) سبق التعريف به.

(٤) محاسن التأويل، (٤/٣٥).

(٥) سليمان بن سحمان بن مصلح، النجدي، الحنبلي، كاتب فقيه، ولد سنة، (١٢٦٨هـ)، وتوفي، سنة (١٣٤٩هـ)، له مؤلفات، منها: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، الهدية السنية، إقامة الحجة والدليل، وغيرها. ينظر: الأعلام، (٣/١٢٦)، معجم المؤلفين، (٤/٢٦٤)، مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، (٢/٩٣).

(٦) الضياء الشارق، سليمان سحمان، ص٣٤٩.

وقال المباركفوري، (ت: ١٣٥٣هـ)[١]: "وهذا الحديث[٢] دليل من دلائل النبوة، وعلامة من علاماتها، فقد وقع ما أخبر به ﷺ، فإن رجلاً قد خرج في البنجاب من إقليم الهند، وسمّى نفسه بأهل القرآن، وشتان بينه وبين أهل القرآن، بل هو من أهل الإلحاد، وكان قبل ذلك من الصالحين فأضله الشيطان وأغواه، وأبعده عن الصراط المستقيم، فتفوه بما لا يتكلم به أهل الإسلام، فأطال لسانه في رد الأحاديث النبوية بأسرها ردًا بليغًا، وقال: هذه كلها مكذوبة، ومفتريات على الله-تعالى-وإنما يجب العمل على القرآن العظيم فقط دون أحاديث النبي ﷺ، وإن كانت صحيحة متواترة، ومن عمل على غير القرآن فهو داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، وغير ذلك من أقواله الكفرية، وتبعه على ذلك كثير من الجهال، وجعلوه إمامًا، وقد أفتى علماء العصر بكفره، وإلحاده، وأخرجوه عن دائرة الإسلام، والأمر كما قالوا"[٣].

وقال مصطفى السباعي، (ت: ١٣٨٤هـ)[٤]: "إن إنكار حجية السنة،

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفوري، أبو العلى، ولد سنة(١٢٨٣ه)، وتوفي سنة، (١٣٥٣ه)، كان من علماء الحديث المشهورين بالهند، من مؤلفاته: تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي، وغيرهما. ينظر: غلاف كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، معجم المؤلفين المعاصرين، (٦٣٦/٢).

(٢) يشير إلى حديث: (يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته....).

(٣) تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، المبار كفوري، (٣٥٤/٧-٣٥٥).

(٤) مصطفى بن حسني، أبو حسان السباعي: عالم، وأديب إسلامي، ولد بحمص (في سورية)، سنة (١٣٣٣هـ)، وتعلم بها، ودرس بالأزهر، وحصل منه على شهادة الدكتوراه في التشريع =

والادعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده، لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة، وهو يصادم الواقع، فإنّ أحكام الشريعة إنما ثبت أكثرها بالسنة، وما في القرآن من أحكام، إنما هي مجملة، وقواعد كلية في الغالب"[١].

وقال عبد الرحمن المعلمي، (ت: ١٣٨٦هـ)[٢]: "منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقًا تقام عليه الحجة، فإن أصرّ بان كفره. ومنكر وجوب العمل ببعض الأحاديث إن كان له عذر من الأعذار المعروفة بين أهل العلم وما في معناها فمعذور، وإلا فهو عاص لله ورسوله، والعاصي آثم فاسق. وقد يتفق ما يجعله في معنى منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقًا "[٣].

=

الإسلامي وتاريخه، له مصنفات، منها: السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، شرح قانون الأحوال الشخصية، السيرة النبوية، تاريخها ودروسها، وغيرها. توفي بدمشق، سنة (١٣٨٤هـ/١٩٦٧م). ينظر: الأعلام، (٢٣٢/٧)، معجم المؤلفين المعاصرين، (٧٧٣/٢)، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م، كامل الجبوري، (٢٢٩/٦).

(١) السنة ومكانتها في التشريع، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٢) عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي العُتُمي، المحدث، الفقيه، عالم بأحوال الرجال. ولد بمديرية عتمة التابعة لمحافظة ذمار، باليمن، سنة (١٣١٢هـ)، وتوفي بمكة سنة، (١٣٨٦هـ)، له تصانيف منها طليعة التنكيل، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة النبوية من الزلل والتضليل والمجازفة، وغيرها. ينظر: الأعلام، (٣٤٢/٣)، معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي، عبد الله المعلمي، ص٤٥٩، مقدمة التنكليل، ترجمة بقلم ابنه عبد الله، (١٦٥/١)، مقدمة عمارة القبور، تحقيق: ماجد الزيادي، ص٧، هجر العلم ومعاقله في اليمن، إسماعيل الأكوع، (١٢٦٦/٣).

(٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، ص٨١، ٨٢.

وقال محمد أبو زهرة، (ت: ١٣٩٤هـ)[١]: "إن الذين يثيرون الغبار حول السنة فريقان، فريق ظهر مروقه من الدين مروق السهم من الرمية، وقد ظهرت هذه الطائفة في الهند وباكستان وما جاور ذلك،..."[٢].

وقال حمود التويجري، (ت: ١٤١٣هـ)[٣]: "ومن الرؤساء الزائغين المرتدين عن الإسلام من ذهب إلى اطراح السنة بالكلية زاعمًا أن الكذب قد دخل في الأحاديث واختلط الصحيح بالمكذوب بحيث لا يمكن التمييز بينهما فوجب اطراح الجميع، وهذا قول خبيث لا يصدر من رجل مسلم، وإنما يصدر من كافر فاجر لا يمت إلى الإسلام بصلة"[٤].

---

(١) محمد بن أحمد بن مصطفى، المعروف بأبي زهرة، ولد في المحلة الكبرى التابعة لمحافظة الغربية بمصر في عام، (١٣١٥هـ- ١٨٩٨م)، كان عالمًا، أصوليًا، له مؤلفات، منها: تاريخ المذاهب الإسلامية، العقوبة في الفقه الإسلامي، الجريمة في الفقه الإسلامي، علم أصول الفقه، وغيرها، توفي سنة، (١٣٩٤هـ =١٩٧٤م). ينظر: الأعلام، (٦/٢٥)، الشيخ محمد أبو زهرة وآراؤه الاعتقادية(رسالة ماجستير)، فهد النمري، ص٢٢، المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، ملتقى أهل الحديث، ص٣٢٧.

(٢) من مقال له في مجلة حضارة الإسلام، عدد(٥)، ص٢٥. نقلا عن: المؤتمر العالمي للسيرة النبوية، (١/٢٩٨، ٢٩٩). السنة في مواجهة الأباطيل، ص٨٤.

(٣) حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري من علماء السعودية المشهورين، ولد في مدينة المجمعة، في عام (١٣٣٤ هـ)، لازم العلماء والمشايخ، حتى برع في العلم، وصنف المصنفات، منها: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، إثبات علو الله ومباينته لخلقه، توفي سنة (١٤١٣هـ). ينظر: معجم المؤلفين المعاصرين، (١/٢٠٠)، ترجمته على المكتبة الشاملة.

(٤) الرد القويم على المجرم الأثيم، حمود التويجري، (١/٧٨).

وقال ابن باز، (ت: ١٤٢٠هـ)[١]: "إن ما تفوّه به رشاد خليفة[٢] من إنكار السنة، والقول بعدم الحاجة إليها كفر وردة عن الإسلام؛ لأن من أنكر السنة فقد أنكر الكتاب، ومن أنكرهما أو أحدهما فهو كافر بالإجماع"[٣].

وقال رحمه الله: "من المعلوم عند جميع أهل العلم أن السنة هي الأصل الثاني من أصول الإسلام وأن مكانتها في الإسلام الصدارة بعد كتاب الله ﷻ فهي الأصل المعتمد بعد كتاب الله ﷻ بإجماع أهل العلم قاطبة، وهي حجة قائمة مستقلة على جميع الأمة، من جحدها أو أنكرها أو زعم أنه يجوز الإعراض عنها، والاكتفاء بالقرآن فقد ضلّ ضلالاً بعيدًا، وكفر كفرًا أكبر، وارتدّ عن الإسلام بهذا المقال"[٤].

وقال رحمه الله: "ونبغت نابغة بعد ذلك، ولا يزال هذا القول يذكر فيما بين وقت وآخر، وتسمى هذه النابغة الأخيرة (القرآنية)، ويزعمون أنهم أهل القرآن، وأنهم يحتجون بالقرآن فقط، وأن السنة لا يحتج بها؛ لأنها إنما كتبت بعد النبي ﷺ بمدة طويلة، ولأن الإنسان قد ينسى وقد يغلط، ولأن الكتب قد يقع فيها غلط، إلى غير هذا من الترهات، والخرافات، والآراء الفاسدة، وزعموا أنهم بذلك يحتاطون لدينهم فلا يأخذون إلا بالقرآن فقط. وقد ضلوا عن سواء

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، (٤٠٣/٢)، أبحاث هيئة كبار العلماء، (١٤٢/٧).

(٤) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، مرجع سابق، (١٣٢/٨).

السبيل، وكذبوا وكفروا بذلك كفرًا أكبر بواحًا"[١].

وقال محمد لقمان السلفي: "فلا يحل لمسلم أن يقتصر على أخذ أحكام دينه من القرآن وحده دون السنة؛ لأنه بذلك يقتصر إسلامه ويخرج من حظيرة المسلمين بإجماع فقهاء الأمة، حيث إنه ترك طاعة الرسول ﷺ التي هي اتباعه في حياته، واتباع حديثه بعد وفاته"[٢].

وقال أيضًا: "والحكمة (السنة) هي ثمرة الكتاب، أي سنة المصطفى وهديه، وهي مكملة للكتاب في بيان أحكام الدين، فلا يحق للمؤمن أن يقتصر على ما ورد في القرآن بالنسبة للتشريع الإسلامي، إذ لا بد له من اتباع ما ورد في السنة –أيضًا– اتباعًا لا انفصال معه عن القرآن المجيد"[٣].

قال سالم البهنساوي: "إنَّ الإجماع منعقد على أنَّ من رَدَّ السنة النبوية فقد ارتدَّ عن الإسلام"[٤].

وفي نهاية استعراضنا لأقوال علماء الأمة الإسلامية من المتقدمين والمتأخرين، والذي ربما طال بعض الشيء[٥]؛ نظرًا لخطورة الموضوع، وأهميته في بيان موقف

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، بحث: السنة ومكانتها في الإسلام وفي أصول التشريع، سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، العدد، (٥٢)، ص٧.

(٢) السنة حجيتها ومكانتها في التشريع، محمد لقمان السلفي، ص١٩.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) السنة المفترى عليها، ص٢٣.

(٥) اكتفيت بهذه الأقوال، وإلا فالناظر في كتب علماء أهل السنة يجد أقوالاً كثيرةً حول هذا الموضوع.

علماء الأمة من أولئك الذين أنكروا السنة النبوية، ودعوا إلى الاكتفاء بالقرآن، حيث ظهر من أقوال العلماء أنهم قد أجمعوا على أن من أنكر السنة النبوية فهو كافر خارج عن ملة الإسلام.

ولا ريب أنَّ هذا الذي صار إليه علماء الإسلام في حكم منكر السنة النبوية، يظهر خطورة ما تنطوي عليه هذه الدعوة الظالمة من التفريق بين الكتاب والسنة من الأخطار التي تحاول دك أساس الإسلام، وتسعى لاقتلاعه من جذوره، فضلاً عن أنها تشوش فكر المسلمين في فهم كتاب الله تعالى.

ومن جهة أخرى، فإن محاولة الفصل بين المصدرين يمثل -أيضًا- أمرًا في غاية الخطورة، وهو أن تفسير القرآن وبيانه يُسلم لأصحاب الفكر المنحرف، الذين لا زالوا يسعون لصد الناس عنه، وتعكير صفو منبعه، وإن حدث ذلك -ونسأل الله أن لا يكون- سيكون النزاع في القرآن لا حد له.